مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية

سياسات وبرامج وإجراءات لخدمة عامة متميّزة

التقرير السنوي

٢٠١٠ - ٢٠١٢

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية

سياسات وبرامج وإجراءات لخدمة عامة متميّزة

التقرير السنوي

٢٠١٠ - ٢٠١٢

كلمة معالي الوزير
محمد فنيش

التنمية الإدارية هي جزء من التنمية الوطنية الشاملة وتحتاج إلى الإرادة السياسية كونها ركيزة أساسية في بناء الدولة القادرة.

ولئن كانت الصعوبات كثيرة، لتطوير وتحديث الإدارة العامة بما يحقق تطلعات وتوقعات المواطن اللبناني، فإن التحدي هو بالإصرار على تحقيق الانجازات، وإن كانت تتطلب بعض الوقت لتحقيق النتائج المتوخاة منها، إلا أن تلك الإنجازات تبقى دون طموحاتنا قياساً إلى حجم الإصلاحات المطلوبة لمعالجة مواطن الضعف والخلل العديدة في شتى مقومات وعناصر الإدارة العامة.

ولعل أبرز تحديات الوزارة في متابعة جوانب التنمية المختلفة هي:

- توفر القناعة السياسية المؤدية إلى تثبيت وإقرار مشاريع الإصلاح والتنمية الإدارية في مجلس الوزراء ومجلس النواب.
- مدى تجاوب الوزارات والمؤسسات العامة في تبني تنفيذ وإنجاح المشاريع الإصلاحية ومواكبتها كون وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية لا تملك صلاحية الإلزام والمحاسبة لمسؤولي الإدارة العامة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أحد أهم عناصر نجاح المشاريع هو تكاملها وانسجامها في خط رؤية وطنية واحدة من خلال استراتيجية للتنمية الإدارية تعتمد الأصول الحديثة في وضعها مع مواكبة برامج وأهداف تلك الإستراتيجية من خلال معايير لقياس الأداء، فتخضع الإدارة فيها للمحاسبة بناءً على معايير واضحة وشفافة.

ولعل مشاركة المواطنين ومواكبتهم ومحاسبتهم للإدارة وفقًا للأصول المرعية الإجراء شرط أساسي في نجاح عملية الإصلاح حيث أن رضاهم هو المستهدف بنتيجة عملية الإصلاح.

والتقرير الذي بين أيديكم عن السنوات ٢٠١٠-٢٠١١ و٢٠١٢، يثبت ذلك وهو يأتي متوافقاً ومنهجية إعداد التقارير السنوية، التي تبتعد عن السرد الروتيني للمعاملات المنجزة، إلى التركيز على الانجازات المتوقعة والنتائج المحققة.

من هنا واستناداً إلى إستراتيجية تطوير الإدارة العامة التي أعدتها التنمية الإدارية مع نخبة من أصحاب الاختصاص في العام ٢٠١١، فقد انصبت جهودنا على إيجاد الحلول للمشاكل الأساسية التي تعاني منها الإدارة العامة والتي نطمح إلى معالجتها من خلال ستة برامج هي:

١- دعم الحوكمة والمساءلة والشفافية.
٢- بناء قدرات الإدارة العامة.
٣- استحداث آلية لإدارة التغيير.
٤- تطوير إدارة الموارد البشرية وتنميتها.
٥- تحسين كفاءة الخدمات وتعزيز علاقة الإدارة بالمواطن.
٦- تفعيل استخدام تقنيات المعلوماتية وإنشاء بوابة الحكومة الالكترونية والبدء بتقديم الخدمات الإلكترونية.

إن كلاً من هذه البرامج، يتألف من مشاريع داعمة له، محددة بآجال لإنجازها ومخرجات رئيسية ومعايير لقياس النجاح والتقدم في كل منها.

والى جانب ذلك تتولى وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية وبكفاءة عالية، إدارة مشاريع متخصصة لدعم الحكم المحلي، وبرنامج أفكار التي تعزز الديمقراطية والتنمية المحلية وقدرات المجتمع الأهلي، كما تتولى وبالتنسيق مع وزارة البيئة وبعض اتحادات البلديات إنشاء معامل معالجة النفايات الصلبة بهبة خاصة من الاتحاد الأوروبي. ونحن، إذ نشير بامتنان إلى تعاون هيئات الرقابة، والإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات مع وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، لا بد من التنويه بالدعم القيّم الذي تحصل عليه الوزارة من الجهات المانحة كما لا يسعني إلا التنويه بالجهود المشكورة لفريق العمل المتخصص في وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية الذي يظهر كفاءة وتفانياً في العمل، وإيماناً بنقل الإدارة اللبنانية نقلة نوعية تكون موضع رضا اللبنانيين لتصبح الأداة الفاعلة في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

مقدمة

تركزت نشاطات وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في السنوات الثلاث الأخيرة في دعم مجموعة من البرامج التي تم تحديدها في إطار متماسك من حيث المبررات والمتطلبات والأهداف ضمن «**استراتيجيا تنمية وتطوير الإدارة العامة في لبنان**».

وقد استندت هذه الإستراتيجية على درس معمق لواقع الإدارة وجردة عامة لما تم تحقيقه من مشاريع وأخذت في الإعتبار الإمكانات المتوفرة والإمكانيات المتاحة. وبالاستناد إلى هذه المعلومات انبثق من هذه الوثيقة مجموعة من البرامج القابلة للتطبيق ضمن المعطيات الإدارية والسياسة والمالية المتوفرة وبما ينسجم مع الأطر الزمنية للهبات والقروض المقرة والمتفق عليها.

وقد شملت هذه الإستراتيجية التي أعدتها وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بمشاركة نخبة من الخبراء الأكاديميين وخبراء من القطاع العام والخاص، والتي جرى عرضها في السراي الحكومي بتاريخ ٢٠١١/١٠/١١ برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء عرضاً مسهباً للمشكلات الأساسية التي تعاني منها الإدارة العامة، وكذلك خطة تحديث وتطوير الإدارة العامة، حيث رسمت هذه الإستراتيجية أبرز الأهداف والتوجهات الإستراتيجية لتحديث وتطوير الإدارة العامة، والتي تتناول العناوين التالية:

- مراجعة وتحديث القوانين والتشريعات.
- إعادة هيكلة الإدارات العامة والمؤسسات العامة وتحديث أدوارها ومهامها.
- إعادة هيكلة وتحديث أدوار ومهام هيئات الرقابة.
- بناء إدارة ذات كفاءة عالية وضمان الحصول على العنصر البشري المؤهل.
- بناء القدرات المؤسسية، وتعزيز دور التخطيط الإستراتيجي ورسم السياسات.
- تعزيز الحكم الصالح (Good Governance)، وترسيخ مفاهيم الشفافية والمساءلة.
- تقريب الإدارة من المواطن والتركيز على تحقيق النتائج.
- تفعيل واستخدام تقنيات المعلومات وإنشاء بوابة الحكومة الالكترونية.
- تركيز الدولة على دورها الإستراتيجي المتعلق بالأنشطة والوظائف الرئيسية وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وقد تركزت «**استراتيجيا تنمية وتطوير الإدارة العامة في لبنان**» على تحديد عدد من البرامج الأساسية التي من شأنها معالجة المشكلات المشار إليها أعلاه، ويتضمن كل من هذه البرامج المعلومات الضرورية التي تساعد على فهمه: الهدف منه، الجهة المعنية بإدارته وتنفيذه، الإدارات المستفيدة، المشاريع الداعمة للبرنامج، المخرجات الرئيسية ومعايير قياس الأداء/النجاح، وغيرها من المعطيات والإيضاحات. وتسهم هذه المعلومات في جعل كل برنامج عبارة عن رزمة متكاملة من المشاريع الواضحة الأهداف الأمر الذي يتيح للجهات المعنية من مسؤولين حكوميين وتقنين ومؤسسات مانحة تأمين متطلبات البرامج التمويلية والإدارية وتشكل أساسا لتقييمها ضمن أطر زمنية معقولة ووفق معايير تراعي أحدث تقنيات إدارة الجودة.

أما البرامج الأساسية المشار إليها، فهي:

أولاً: برنامج دعم الحوكمة والمساءلة والشفافية.

ثانياً: برنامج بناء قدرات الإدارة العامة.

فريق عمل الوزارة مع معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

ثالثاً: برنامج استحداث آلية لإدارة التغيير وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات

رابعاً: برنامج تطوير إدارة الموارد البشرية وتنميتها.

خامساً: برنامج تحسين كفاءة الخدمات وتعزيز علاقة الإدارة بالمواطن.

سادساً: برنامج تفعيل استخدام تقنيات المعلوماتية وإنشاء بوابة الحكومة الإلكترونية.

إضافةً إلى دعم تحقيق أهداف هذه البرامج تقوم وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتنفيذ برامج متخصصة بتمويل من الإتحاد الأوروبي وهي:

- **مشروع دعم الحكم المحلي**
- **مشروع أفكار لدعم المجتمع المدني**
- **مشروع إدارة النفايات**

وفيما ما يلي عرض تفصيلي لكل من هذه البرامج الأساسية، مع الإشارة إلى أن التقرير السنوي يقتصر على عرض المشاريع الداعمة للبرامج الأساسية التي تقوم وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتنفيذها. وبالتالي، لم يتم التطرق في هذا التقرير إلى العشرات من المعاملات اليومية التي يطلب من وزارة الدولة إبداء الرأي أو إبداء ملاحظات أو اقتراحات بشأنها وطلبات تتعلق بتقديم الدعم التقني في المجالات القانونية والمعلوماتية والتوريد وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

مكوّنات قرض الصندوق العربي رقم ٢٠٠٦ / ٤٩٥ في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢

مليون دينار كويتي

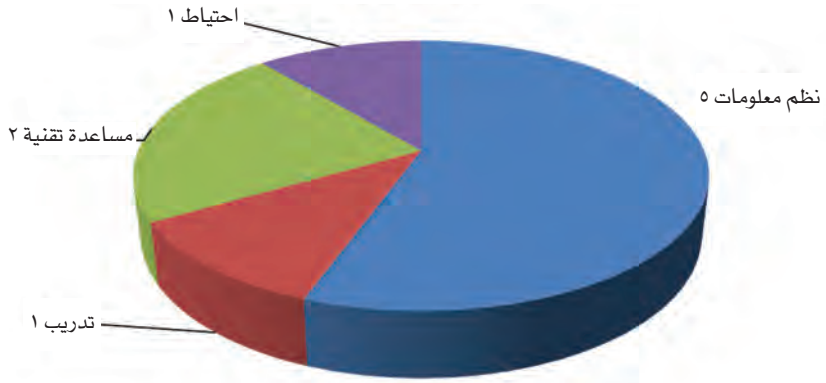

وضعية قرض الصندوق العربي رقم ٢٠٠٦ / ٤٩٥ في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢

مليون دولار أميركي

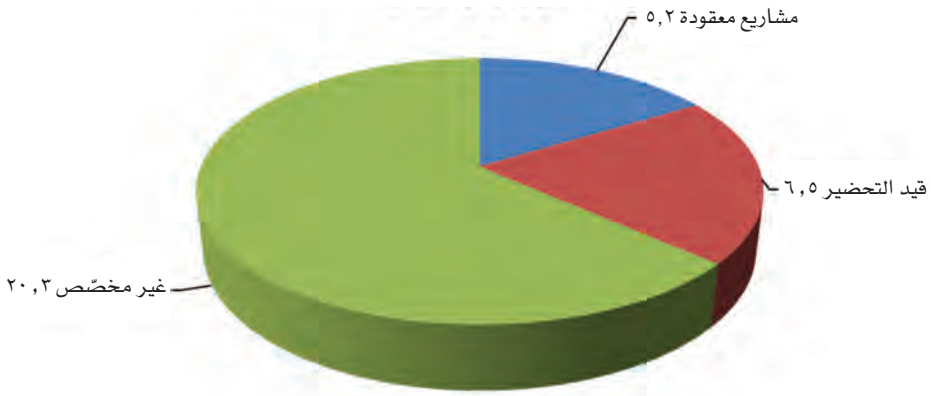

مكوّنات قرض الصندوق العربي رقم ٢٠٠٦ / ٤٩٥ في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢

مليون دولار أميركي

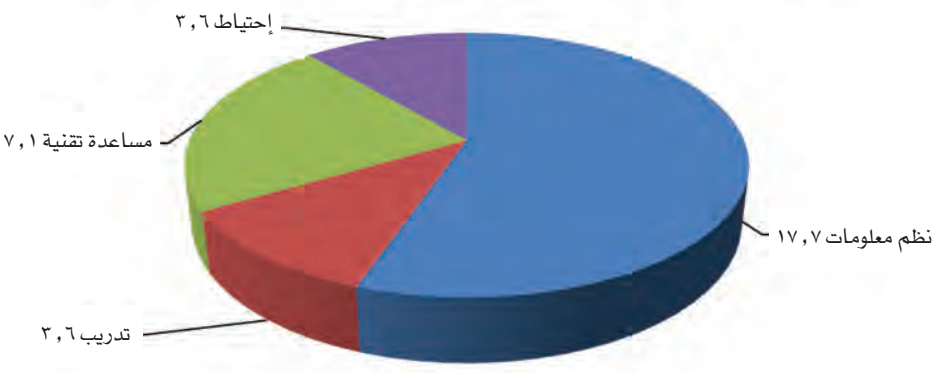

مصاريف - هبات وقروض

مليون دولار أميركي

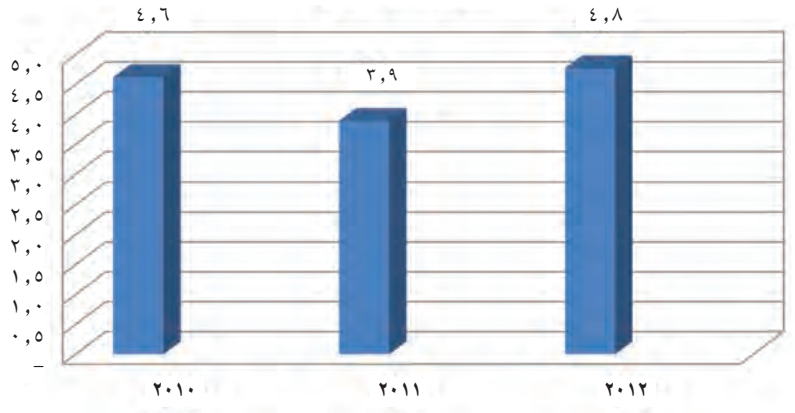

موارد مالية

هبات وقروض حالية

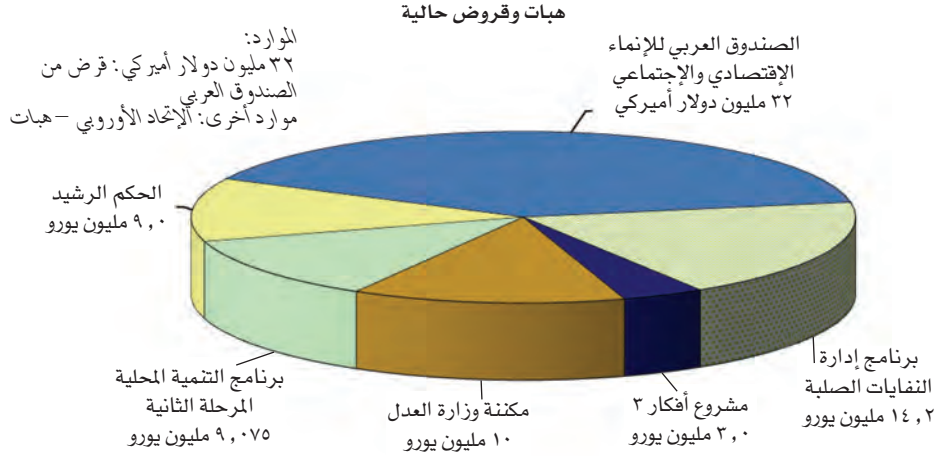

موارد مالية

هبات متوقّعة

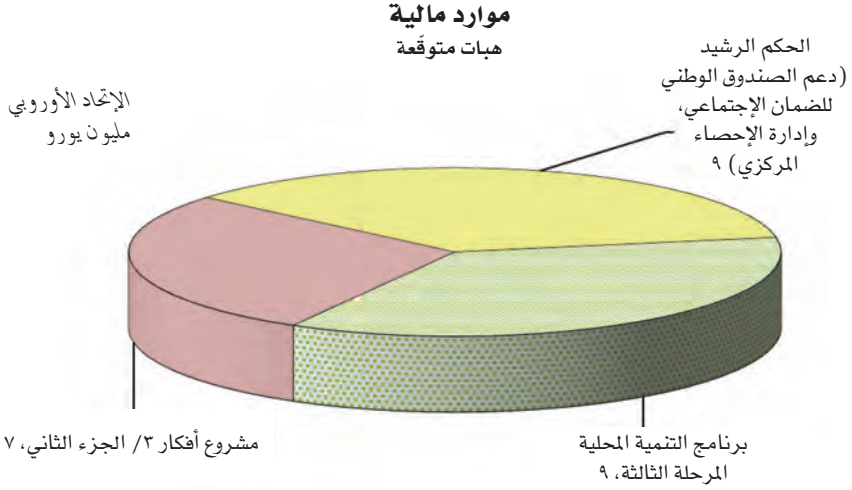

أبرز المنجزات التي تم تحقيقها في السنوات الثلاث من ٢٠١٠ - ٢٠١٢، وذلك في إطار البرامج الست التي يجري وضعها موضع التنفيذ استناداً لاستراتيجيا الإصلاح الإداري التي تعتمدها وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

البرنامج الأول:

دعم الحوكمة والمساءلة والشفافية

ويتألف من عدة مشاريع:

١ مشروع قانون الصفقات العمومية

- تم إنجاز مشروع القانون بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٨.

- أبرز ما تضمنه مشروع القانون المشار إليه: إعتماد آليات حديثة ومتنوعة لتلزيم العقود بشكل لا مركزي، تعديل هيكلية ومهام إدارة المناقصات الحالية واستبدالها بتسمية «إدارة الصفقات العمومية»، وإنشاء وظيفتي «مسؤول توريد» و«مسؤول توريد رئيسي» في الإدارات لتولي مهام إدارة عمليات التوريد، إعتماد التوريد الإلكتروني، الخ...

- وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون بموجب قراره رقم ٣ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٨ على ان يصار إلى إدخال بعض التعديلات عليه.

- أودع مشروع القانون مع التعديلات المطلوبة جانب رئاسة مجلس الوزراء، بموجب كتاب بتاريخ ٢٠١٢/١١/٦.

- وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون وأحاله إلى مجلس النواب (مرسوم رقم ٩٥٠٦ تاريخ ٢٠١٢/١٢/١٢).

٢ سلة مشاريع مكافحة الفساد تطبيقاً لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أقرها لبنان

- أصدر دولة رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٢٠١١/١٥٧ الذي شكل بموجبه لجنة فنية برئاسة وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية لمعاونة اللجنة الوزارية لمكافحة الفساد.

- شكل وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية لجنة فنية مصغرة كلفت بإعداد الإجابات المطلوبة ضمن لائحة التقييم الذاتي التي يفترض ان يعدها لبنان ويرسلها الى الأمم المتحدة في إطار مواكبة عملية الاستعراض التي سيخضع لها لبنان في منتصف العام ٢٠١٣ من قبل الأمم المتحدة.

- تشارك وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في عملية مناقشة وإقرار مشاريع واقتراحات القوانين ذات الصلة بموضوع مكافحة الفساد في لجنة الإدارة والعدل النيابية، وتحديداً المتعلقة بالمشاريع التالية: الإثراء غير المشروع، الوصول إلى المعلومات، حماية كاشفي الفساد، إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

٣ إستحداث وحدة رقابة داخلية في كل من وزارة الأشغال العامة والنقل ووزارة الزراعة

- تم إنجاز دفتر الشروط المرجعي للمشروع بصيغته النهائية في حزيران ٢٠١٢.

- وافق كل من وزيري الأشغال العامة والزراعة على السير بالمشروع.

- أبرز ما سيناط بوحدة الرقابة الداخلية: متابعة وتدقيق كافة الأنشطة والعمليات المالية والمحاسبية للإدارة المعنية للتحقق من سلامتها ومطابقتها للنصوص القانونية والتنظيمية والإجراءات المعتمدة.

- يجري الإعداد حالياً لاستدراج العروض لتنفيذ المشروع.

٤ مشروع تقييم إنتاجية ومسلكية القيادات الإدارية وفقاً لآلية التعيين

- تم بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٦ إنجاز مشروع صيغة نظام يمكن إعتماده من قبل هيئات الرقابة لتقييم إنتاجية ومسلكية المدراء العامين في الإدارات العامة ورؤساء

مجالس الإدارة- المدراء العامين أو المدراء في المؤسسات العامة تطبيقاً للفقرة الثالثة من آلية التعيين التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٢، ومشروع قانون يحدد آلية للمناقلات (آلية مداورة) لموظفي الفئة الأولى.

- أحيل كل من نظام تقييم الانتاجية ومشروع القانون (آلية مداورة) إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٠/٨/٣٠.

- تمت الموافقة على صيغة نظام تقييم الانتاجية بموجب القرار رقم (٥٦) تاريخ ٢٠١١/٩/١٤ كما تمت الموافقة على تشكيل لجنة وزارية لدراسة مشروع القانون (آلية المداورة) بموجب القرار رقم ٣٨ تاريخ ٢٠١١/١٠/٥.

٥ مشروع الرقم الوطني الموحد

- اصدار قانون رقم ٢٤١ بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢، لاعتماد الرقم الموحّد.

- تم اعداد مشروع مرسوم للتبادل البيني للمعلومات.

البرنامج الثاني:

بناء قدرات الإدارة العامة

١ مشروع إعادة تنظيم مجلس الخدمة المدنية

- تم إنجاز الصيغة الأخيرة لمشروع القانون بالتعاون والتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية، وهي أودعت لجنة الإدارة والعدل بموجب كتاب بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٦.

- أبرز ما تضمنه مشروع القانون المشار إليه: إعطاء المجلس دوراً فاعلاً في مجال رسم السياسات والاستراتيجيات في إدارة تنمية وتخطيط الموارد البشرية الإدارية في القطاع العام بإحداث مصلحة تخطيط الوظيفة العامة، مع الاحتفاظ بالدور الرقابي الراهن للمجلس لجهة التثبت من قانونية المعاملات والإجراءات والقرارات المختلفة المتعلقة بشؤون الموظفين والعاملين المعروضة على موافقته.

- أعد مجلس الخدمة المدنية صيغة جديدة لمشروع القانون تضمنت عدداً من التعديلات على مشروع القانون الذي أعد سابقاً مع مجلس الخدمة المدنية، والتي أودعت إلينا بموجب كتاب بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٦، وهي صيغة أبدينا بشأنها الملاحظات المناسبة.

- تم مناقشة واعتماد الصيغة الجديدة لمشروع القانون في لجنة الإدارة والعدل، والتي جرى إقرارها في الهيئة العامة للمجلس النيابي.

٢ مشروع إعادة تنظيم ديوان المحاسبة

- تم إنجاز مشروع القانون بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٧.

- أبرز ما تضمنه مشروع القانون المشار إليه: إعادة صياغة لمعظم مواد القانون الحالي يحدد بصورة أوضح مدى رقابة الديوان على الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات، إضافة إلى تحديد مهام الرقابة اللاحقة بهدف تفعيلها، ووضع سقوف جديدة للرقابة الإدارية المسبقة.

- أحيل مشروع القانون إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢.

- تم إقرار مشروع القانون بموجب القرار رقم ٢ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٨ على أن يؤخذ ببعض التعديلات.

- أودعت الصيغة النهائية لمشروع القانون بموجب كتاب بتاريخ ٢٠١٢/١١/٦.

٣ مشروع بناء قدرات ديوان المحاسبة في الرقابة اللاحقة في إطار "برنامج الحكم الرشيد"

- بوشر بإعداد دفتر الشروط المرجعي للمشروع في أيلول ٢٠١٢ وسيتم إنجازه في ٢٠١٣/٤/١٥.

- سيتم الإعلان عن هذا الدفتر في ٣١ أيار ٢٠١٣.

- من المتوقع البدء بتقييم العروض في ٢٠١٣.

- من المتوقع توقيع العقد مع الشركة الاستشارية أواخر العام ٢٠١٣.

٤ مشروع إعادة تنظيم التفتيش المركزي

- تم إنجاز مشروع القانون بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢.

- أبرز ما تضمنه مشروع القانون المشار إليه: إدخال تعديلات على المهام الأساسية للتفتيش المركزي لا سيما إضافة مفهوم تقييم الأداء المؤسسي للإدارات العامة وإعادة النظر في ملاك إدارة التفتيش المركزي.
- أحيل مشروع القانون إلى رئاسة مجلس الوزراء بموجب كتاب بتاريخ ٢٠١٢.
- تم إقرار مشروع القانون بموجب القرار رقم ١ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٨ على أن يؤخذ ببعض التعديلات.
- أودعت الصيغة النهائية لمشروع القانون بموجب كتاب بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢.

٥ مشروع بناء القدرات المؤسسية للإدارات العامة في التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات

- أنجز دفتر الشروط المرجعي للمرحلة الأولى للمشروع في كانون الثاني ٢٠١٢.
- بعد إنجاز إجراءات التوريد وتوقيع العقد مع الاستشاري الذي رسا عليه الالتزام، تمت المباشرة بالعمل بتاريخ ٢٠١٢/٣/٩.
- أنجز الاستشاري العمل المطلوب بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٢ لجهة إعداد منهجية علمية للتخطيط الاستراتيجي وإنجاز دليل عملي للتطبيق.

٦ مشروع تطوير وتحديث التوريد في القطاع العام

- تاريخ إنجاز دفتر الشروط المرجعي للمشروع: ٥ تموز ٢٠١٢.
- تاريخ الإعلان لاستدراج العروض: ٢١ آب ٢٠١٢.
- تاريخ تقييم العروض المقدمة: ١٩ نيسان ٢٠١٣ - ٣٠ تموز ٢٠١٣.
- تاريخ توقيع العقد مع الاستشاري للمباشرة بالتنفيذ: ٨ أيلول ٢٠١٣.

٧ مشروع قانون استحداث وحدات التخطيط والبرامج في الإدارات العامة

- تم إنجاز مشروع القانون بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٥.
- أبرز ما تضمنه مشروع القانون المشار إليه: إحداث وحدات للتخطيط والبرامج في الإدارات العامة (مديريات أو مصالح) تتوفر لديها القدرة على وضع السياسات والخطط والبرامج وإعداد دراسة جدوى لها.
- أحيل مشروع القانون إلى رئاسة مجلس الوزراء بموجب كتاب بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٤.
- تم إقرار مشروع القانون بموجب القرار رقم ٤ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٨ على أن يؤخذ ببعض التعديلات.
- أودعت الصيغة النهائية لمشروع القانون بموجب كتاب بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٩.

٨ مشروع قانون استحداث وحدات للمعلوماتية في الإدارات العامة

- تم إنجاز مشروع القانون بتاريخ ٢٠١٢/٣/٥.
- أبرز ما تضمنه مشروع القانون المشار إليه: إستحداث مصالح للمعلوماتية في الإدارات العامة مع تحديد مهامها ومسؤولياتها بشكل موحد إضافة إلى تحديد تسميات وظائف اختصاصيي المعلوماتية وتحديد شروط تعيينهم إضافة إلى تحديد مهامهم ومسؤولياتهم.
- أحيل مشروع القانون إلى رئاسة مجلس الوزراء بموجب كتاب بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٤.
- تم إقرار مشروع القانون بموجب القرار رقم ٧ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٨ على أن يؤخذ ببعض التعديلات.

٩ مشروع قانون تنظيم وزارة الزراعة ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية

- تم إنجاز النصوص القانونية والتنظيمية بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٨.
- أبرز ما تضمنه مشروع قانون تنظيم وزارة الزراعة المشار إليه: إعادة النظر بالهيكلية الحالية لجهة تقليص حجمها وتركيز المهام والمسؤوليات العائدة للوحدات فيها من خلال إلغاء أو دمج بعض الوحدات ولحظ وحدات تهتم بالتخطيط والبرمجة وتقنيات المعلومات والاتصالات.
- أبرز ما تضمنه مشروع قانون إعادة تنظيم مصلحة

الأبحاث العلمية الزراعية: تحديد هيكلية محددة للمصلحة مع وحدات إدارية ذات مهام واضحة، حيث لم يلحظ لهذه المصلحة سابقاً هيكلية محددة. كما تم الأخذ بعين الاعتبار مواكبة دور المصلحة للتطور العلمي والتكنولوجي في حقل البحث العلمي الزراعي ودعم وحدات المصلحة بالعنصر البشري المؤهل.

- أحيل مشروع القانون إلى وزارة الزراعة بموجب كتاب بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٩ لإبداء الملاحظات والمقترحات اللازمة كما أرسل كتاب تأكيدي بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢ للغاية نفسها.

١٠ مشروع قانون إعادة تنظيم وزارة السياحة

- بناء على طلب مقدّم من وزير السياحة بتاريخ ٢٠١١/٩/٧ القاضي بإعداد مشروع قانون يرمي إلى إعادة تنظيم وزارة السياحة، شكل وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية لجنة مختصة لهذه الغاية.

- أنجزت اللجنة المختصة إعداد مشروع القانون وأودع الوزارة المعنية بموجب كتاب بتاريخ ٢٠١٢/٣/١.

- أبرز ما تضمنه مشروع القانون: إعادة تحديد مهام الوزارة وتنظيم هيكليتها وتعزيز ملاكها بما يساهم في تحقيق الوظائف الأساسية، لا سيما: تنشيط السياحة وانمائها وترويجها وتحفيز الاستثمار في القطاع السياحي.

١١ مشروع مراجعة وتعديل نظام الموظفين (مرسوم اشتراعي رقم ٥٩/١١٢)

- أصدر وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية القرار رقم ٢ بتاريخ ٢٠١٢/١/٤ القاضي بتشكيل لجنة من الاختصاصيين لمراجعة وتعديل نظام الموظفين، بعد تسمية هيئات الرقابة لممثليها في اللجنة المعنية.

- عكفت اللجنة على إنجاز المهمة الموكلة إليها حيث يؤمل أن تنجز مهمتها في أواخر شهر حزيران ٢٠١٣.

١٢ مساهمة وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في سياسة الجوار الأوروبية

- تشارك الوزارة في أنشطة سياسة الجوار الأوروبية من خلال:

أ- ترؤس لجنة «الأبحاث والابتكار، والمعلوماتية، والتربية، والثقافة».

ب- المشاركة في لجنة «حقوق الانسان والديمقراطية والحكم الرشيد».

١٣ مشروع الأبنية الحكومية

- تم إعداد تقرير من قبل وزارة التنمية الإدارية حول انشاء مبان حكومية على عقارات تملكها الدولة.

- صدر عن دولة رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٢٠١٢/٣٥ بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٩، الذي قضى بإنشاء وحدة لدى رئاسة مجلس الوزراء مهمتها التنسيق والإشراف على تنفيذ الأبنية الحكومية وفقاً لمبدأ التصميم، البناء، التمويل، والصيانة DCFM، تمثلت فيها التنمية الإدارية والإدارات والمؤسسات العامة المعنية بالمشروع.

- صدر قرار عن دولة رئيس مجلس الوزراء (رقم ١٦ تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٩) قضى بتشكيل فريق عمل متنوع الإختصاصات لوضع آلية للتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص لإنشاء أبنية حكوميّة وفق مبدأ التصميم، البناء، التمويل، والصيانة.

البرنامج الثالث:

برنامج استحداث آلية لإدارة التغيير وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات

يجري العمل لإطلاق برنامج يهدف إلى إدخال مفهوم إدارة التغيير الى الإدارة العامة وسوف تشمل نشاطاته وضع آلية متخصصة لإدارة التغيير تشمل ترسيخ ثقافة التطوير وتوضيح مفاهيم التحفيز والإبتكار وتشجيع سياسات التواصل والمشاركة والإقناع وتنظيم ورش العمل والمؤتمرات ذات الصلة، بما يسهم في دعم ومواكبة تنفيذ باقي البرامج.

البرنامج الرابع:

تطوير إدارة الموارد البشرية

١ مشروع توصيف وتصنيف الوظائف

- تم إنجاز المشروع خلال الأعوام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤.
- تمّ لغاية عام ٢٠١٢ إعداد بطاقات مهام الموظفين في الإدارات العامة، فجرى لهذه الغاية إنجاز بطاقات المهام في كل من وزارات: السياحة، الصناعة، الإعلام، الزراعة، العمل، البيئة، الصحة العامة، الشؤون الاجتماعية، والثقافة.
- أما بالنسبة للوزارات الباقية، ستشكل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية فرق عمل لإنجاز بطاقات مهام الموظفين التابعين لها.

٢ آلية حديثة لتعيين موظفين في الفئة الأولى باعتماد معايير الجدارة والكفاءة

- تطبيقاً لآلية التعيين التي اعتمدها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٢، يقوم وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية والوزراء المعنيين بتطبيق بنود القرار.
- بالنسبة لملء المراكز الشاغرة بالفئة الأولى تم إعداد مواصفات وشروط التعيين لكافة هذه المراكز، حيث تطبق بشأنها الآلية المحددة.
- بالنسبة للوظائف الشاغرة في المؤسسات العامة، أنجزت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية مع الجهات المعنية مواصفات وشروط التعيين لـ٢٦ وظيفة طبقت بشأنها الآلية المحددة.

٣ مشروع قانون استحداث مديريات للموارد البشرية في الإدارات العامة

- أنجزت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية مشروع قانون استحداث مديريات للموارد البشرية في الإدارات العامة في شهر أيلول ٢٠١٠ بعد الأخذ بملاحظات الإدارات المعنية.
- أبرز ما تضمنه مشروع القانون: مراعاة مبدأ التناغم والتكامل مع مشروع قانون إعادة تنظيم مجلس الخدمة المدنية بناء على توصية لجنة الإدارة والعدل، إضافة ألى تعريف إدارة وتنمية الموارد البشرية وتحديد دقيق لوظائف ومهام هذه المديريات.
- أودعت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية لجنة الإدارة والعدل مشروع القانون بموجب كتاب صادر عن وزير التنمية الإدارية بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢١، وهو صيغة معدلة لمشروع القانون الذي سبق أن أودع مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٧٢٤٠ تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٢.

٤ مشروع التدريب المعلوماتي المتقدّم

- أُنجز بين تشرين الأول ٢٠١٠ ونيسان ٢٠١٢.
- عدد الطلبات التدريبية التي تمّت تلبيتها ٢٣٠٠.
- عدد ساعات التدريب ٨٥٠٥.

٥ مشروع التعلّم عن بُعد

- أُنجز بين كانون الأول ٢٠١٠ ونيسان ٢٠١١.
- عدد المتدرّبين ١٠٠.
- عدد ساعات التدريب ٤٠٠.

٦ تدريب متخصص موجّه للمستشفيات الحكومية حول "إدارة التوتر والتعامل مع الحالات الطارئة" بالتعاون مع برنامج TOKTEN

- أُنجز بين تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠١١.
- عدد المتدرّبين ٤٩.
- عدد ساعات التدريب ١٥.

٧ تدريب جهاز المديرية العامة للأمن العام على "خدمة المواطن"

- أُنجز في كانون الأول ٢٠١١.
- عدد المتدرّبين ٤٠.
- عدد ساعات التدريب ٣٦.

٨ تدريب جهاز المديرية العامة للأمن العام على "كيفية التعامل مع الموقوفين"

- أُنجز في كانون الأول ٢٠١١.
- عدد المتدرّبين ٤٠.
- عدد ساعات التدريب ١٦.

٩ تدريب موظفين من عدة إدارات على "معايير سلامة الغذاء" بالتعاون مع برنامج TOKTEN

- أُنجز في أيار ٢٠١٢.
- عدد المتدرّبين ٢٤.
- عدد ساعات التدريب ١٨.

١٠ تدريب موظفين من عدة إدارات على "تنظيم المناسبات العامة" بالتعاون مع برنامج TOKTEN

- أُنجز في حزيران ٢٠١٢.
- عدد المتدرّبين ٣٠.
- عدد ساعات التدريب ٣٦.

١١ تدريب موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية على "إدارة العقود وفق معايير الاتحاد الأوروبي"

- أُنجز بين آذار ونيسان ٢٠١٢.
- عدد المتدرّبين ١٤.
- عدد ساعات التدريب ٣٦.

١٢ تدريب موظفين من عدة إدارات على "أصول المراسلات الإدارية في القطاع العام"

- أُنجز على امتداد العام ٢٠١١.
- عدد المتدرّبين ٧٠.
- عدد ساعات التدريب ٥٤.

١٣ تدريب موظفي عدة إدارات على "آليات تبسيط الإجراءات الإدارية" بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية

- أُنجز في نيسان ٢٠١٢.
- عدد المتدرّبين ٣٣.
- عدد ساعات التدريب ١٨.

١٤ إعداد دفتر الشروط المرجعيّة وإطلاق عملية التوريد الخاصة بمشروع "بناء قدرات القضاء اللبناني"

- أُنجز بين منتصف ونهاية العام ٢٠١٢.
- المشروع ممول من الاتحاد الأوروبي وتبلغ قيمته ٨٤٣,٠٠٠ يورو، وقد جرى توقيع العقد مع الجهة الملتزمة في ٤ كانون الأول ٢٠١٢. وبدأ العمل بعمليّة التدريب.

١٥ إعداد مسودة دفتر الشروط المرجعية لمشروع "تعزيز إدارة الموارد البشرية"

- يشمل المشروع أربع وزارات بالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية يبدأ العمل خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٣. المشروع ممول من الاتحاد الأوروبي بمبلغ مليون و٩٥٠ ألف يورو.

البرنامج الخامس:

تحسين كفاءة الخدمات وتعزيز علاقة الإدارة بالمواطن

١ مشروع تبسيط الإجراءات الإدارية في الوزارات والإدارات العامة في لبنان.

- بوشر بإعداد دفتر الشروط المرجعي للمشروع في أيلول ٢٠١٢ وسيتم انجازه خلال نيسان ٢٠١٣.
- سيتم الإعلان عن دفتر الشروط خلال حزيران ٢٠١٣.
- من المتوقع إمضاء عقد إطار لثلاث سنوات مع شركة استشارية متخصصة في حقل تبسيط الإجراءات أواخر العام ٢٠١٣.
- يهدف هذا المشروع إلى تبسيط الإجراءات في عدد من الإدارات بهدف زيادة الإنتاجية للموظفين، خفض التكلفة والوقت لإنجاز المعاملات، وضع منهجية موحدة لعملية تبسيط الإجراءات، ورفع جهوزية الإدارات لمكننة سير المعاملات.

٢ مشروع تقديم مساعدة تقنية لتبسيط الإجراءات الإدارية في عدد من الوزارات في لبنان (وزارات الشؤون الاجتماعية والسياحة والصحة العامة والصناعة)

- تم انجاز دفتر الشروط المرجعي للمشروع في نيسان ٢٠١٣.
- سيتم الإعلان عن هذا الدفتر خلال أيار ٢٠١٣.
- من المتوقع إمضاء العقد مع الاستشاري في أيلول ٢٠١٣.
- يهدف هذا المشروع إلى إعادة النظر بالقوانين والتشريعات والإجراءات المتبعة في ضوء تسهيل عملية اتخاذ القرارات وتبسيط الإجراءات الإدارية، وضع توصيات حول إعادة هندسة الإجراءات والتشريعات المواكبة لها، وضع إستراتيجية وخطة عمل لتنظيم وتبسيط / إعادة هندسة الإجراءات وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ خطة العمل.

٣ مشروع تبسيط ومكننة التراخيص السياحية في وزارة السياحة – المرحلة الأولى

- أُنجز دفتر الشروط المرجعي في تموز ٢٠١٢.
- تمّ التوريد من قبل منظمة التمويل الدولية (IFC) وتمت المباشرة بالعمل في آب ٢٠١٢.
- أنجز الاستشاري العمل المطلوب في كانون الأول ٢٠١٢ لجهة توصيف الإجراءات المتصلة بالتراخيص، تحديد المعوقات والحواجز أمام المستثمرين في القطاع السياحي، وتحديد الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم تراخيص السياحة.

٤ مشروع تبسيط ومكننة التراخيص السياحية في وزارة السياحة – المرحلة الثانية

- أُنجز دفتر الشروط المرجعي في تشرين الأول ٢٠١٢.
- تمّ التوريد من قبل منظمة التمويل الدولية (IFC) وتمت المباشرة بالعمل في تشرين الثاني ٢٠١٢.
- أنجز الاستشاري العمل المطلوب في شباط ٢٠١٣ لجهة إعادة هندسة الإجراءات المتصلة بالتراخيص، تبسيط إجراءات التراخيص الأكثر تعقيداً في قطاع السياحة، وتأمين التشريعات والنصوص الواجب تعديلها لمواكبة عملية التبسيط.

٥ توقيع ٤ مذكرات تفاهم حول: "إنشاء الشباك الموحّد"

تم توقيع مذكرات تفاهم حول: «إنشاء الشباك الموحّد» بتاريخ ٢٠١١/٠١/٢٠ بين وزارة التنمية الادارية والوزارات التالية: وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الزراعة، وزارة الصحة العامة، ووزارة السياحة.

تضمنت مذكرات التفاهم: تحديد مسؤوليات الادارات ومسؤوليات وزارة التنمية الادارية في عملية تصميم وتنفيذ الشباك الموحد (One Stop Shop).

تم افتتاح الشباك الموحد في وزارة السياحة في كانون الثاني ٢٠١٣ مع تجهيز كامل حسب الاحصاءات المتعلقة بعدد معاملات التراخيص، تحديد العلاقة الادارية بين الشباك الموحد والوحدات الادارية، وتأمين مكان واحد للمواطن لتقديم الطلبات، تعقب المعاملات، والحصول على النتائج.

البرنامج السادس:

تفعيل استخدام تقنيات المعلوماتية وإنشاء بوابة الحكومة الإلكترونية

١ المرحلة الاولى لبوابة الحكومة الالكترونية (www.dawlati.gov.lb)

- تم توقيع العقد مع الشركة المنفذة بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٦ والمباشرة بالتنفيذ في ٢٠١٢/٠١/١٦.
- يشمل هذا المشروع: الوصول الى معلومات عن كل المعاملات الادارية، تأمين اكثر من ٢٠٠ استمارة الكترونية لتحميلها واستعمالها لدى الادارات، خدمات الكترونية بالتوافق مع كل من وزارة الزراعة، وزارة الخارجية والمغتربين، والمديرية العامة للأمن العام، تطبيقات للهواتف الذكية للوصول الى معلومات حول المعاملات الادارية وامكانية تعقب الخدمات الالكترونية.
- سيتم الاعلان عن بوابة الحكومة الالكترونية والاعلان عن تطبيقات الهواتف الذكية خلال عام ٢٠١٣ مع ربط

الكتروني بين وزارة التنمية الادارية، وزارة الزراعة، والمديرية العامة للأمن العام.

٢ إطار التبادل البيني للحكومة الإلكترونية اللبنانية عبر مشروع التبادل البيني بين وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم العالي

- تم الاتفاق مع كل من وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الصحة العامة لتنفيذ مشروع نموذجي للتبادل البيني عبر تأمين معادلة الشهادة الكترونياً من قبل وزارة التربية والتعليم العالي بعد طلب الحصول على اجازة معاطاة مهنة طبية.
- سيتم إعداد دفتر الشروط المرجعي للمشروع في كانون الثاني ٢٠١٣ وسيتم انجازه خلال حزيران ٢٠١٣.
- سيتم الاعلان عن هذا الدفتر خلال تموز ٢٠١٣.
- من المتوقع امضاء عقد مع شركة استشارية متخصصة في حقل التبادل البيني بداية العام ٢٠١٤.
- ان هدف المشروع هو الاعتماد على قانون ٢٤١ بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢ (اعتماد رقم تعريف موحد لكل مواطن وامكانية تبادل المعلومات الكترونياً بين الادارات) لتحديد القواعد التنظيمية والادارية والتقنية لتبادل المعلومات بين الادارات، تأمين نظام معلوماتي لتبادل المعلومات بين الادارات، اختبار هذا النظام عبر تبادل بين وزارة الصحة العامة ووزارة التربية والتعليم العالي، اعتماد نتائج المشروع لتحديد اطار كامل للتبادل البيني.

٣ مشروع مكننة الإجراءات الإدارية في الوزارات والإدارات العامة في لبنان

- سيتم انجاز دفتر الشروط المرجعي للمشروع في آذار ٢٠١٣
- سيتم الاعلان عن هذا الدفتر خلال أيار ٢٠١٣
- من المتوقع امضاء عقد اطار لثلاث سنوات مع شركة استشارية متخصصة في حقل مكننة الاجراءات في آب ٢٠١٣
- يهدف هذا المشروع الى زيادة الانتاجية ورفع مستوى جودة الخدمات التي تقدمها الادارات، رفع مستوى جهوزية الادارات لتأمين خدمات الكترونية للمواطنين، ورفع مستوى جهوزية الادارات لتبادل المعلومات الكترونياً

٤ مشروع مكننة المحاكم (بيروت) Software Design & Development

- توحيد المستندات التابعة للمحاكم (عددها ٢٠٠ مستند تقريبًا) وتحويلها إلى مخرجات للنظام الممكن.
- توصيف الإجراءات القضائية لجميع المحاكم؛
- وضع تصور مبدئي لتصميم النظام بما يتماشى مع نتيجة تحليل الإجراءات القضائية؛
- حملة توعية اعلامية للمشروع (Visibility Campaign).

٥ مشروع مكننة المحاكم – مركز البيانات والبنية التحتية لمحاكم بيروت وموقع بديل لاسترداد النسخ الاحتياطي/الكوارث في الجديدة Data Center, Hardware & Infrastructure

- تم إطلاق العمل بالمرحلة الأولى وهي تنفيذ مركز البيانات في قصر عدل بيروت

٦ مشروع توحيد نماذج استمارات المعاملات الإدارية ووضعها بصيغة الكترونية على المواقع الالكترونية المناسبة

- توحيد ١٨٠ استمارة وتحويلها إلى نماذج تفاعلية وإضافة تعليمات عن كيفية تعبئة كل من الاستمارات؛
- وضع منهجية ومعايير التوحيد لتطبيقها على جميع استمارات المعاملات الحكومية؛
- نشر النماذج التفاعلية لمعاملات وزارة الصحة العامة، ووزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة الزراعة، ووزارة الإعلام، ووزارة الطاقة والمياه، ووزارة السياحة على موقع وزارة الدولة كما قامت بعض هذه الوزارات بنشر النماذج على مواقعها الالكترونية.

٧ مشروع نظام أرشفة مستندات المديرية العامة للأحوال الشخصية في وزارة الداخلية والبلديات

- إطلاق الـ Expression of Interest للحصول على طلبات الشركات المهتمة بالمشاركة في تقديم العروض التقنية والمالية.

- اللجنة المؤلفة من فريق عمل وزارة التنمية الإدارية وممثل عن وزارة الداخلية أنجزت عملها ورفعت تقريراً لمعالي الوزير يتضمن لائحة مصغرة بأسماء الشركات المهتمة بالمشاركة.

- سيتم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التنمية الإدارية ووزارة الداخلية والبلديات في شباط ٢٠١٣.

- الانتهاء من تحضير دفتر الشروط التقني للمشروع.

٨ مشروع خزّان للمشاريع المعلوماتية ICT Projects Repository

- تم تطوير الموقع وإدخال المعلومات إلى الخزان منذ عام ٢٠١٠.

٩ مشروع تطوير وتحديث المديرية العامة في وزارة العدل

- قام فريق عمل وزارة التنمية الادارية بزيارة ميدانية الى موقع وزارة العدل - المديرية العامة للتحقق من الاحتياجات الفعلية والملحة.

- لقد توقف العمل على هذا المشروع بانتظار جهوزية وزارة العدل.

١٠ مشروع التدريب المعلوماتي المتقدم

- أُنجِز المشروع بالكامل في نيسان ٢٠١٢.

- عدد الطلبات التدريبية التي تم تلبيتها ٢٣٠٠.

١١ مشروع التعلّم عن بُعد

- تم إطلاق مشروع تجريبي بين كانون الأول ٢٠١٠ و نيسان ٢٠١١.

- يتم وضع اللمسات الأخيرة على دفتر الشروط التقني.

١٢ مشروع تطوير وتحديث نظام السجل التجاري في وزارة العدل

- تم تسليم وزارة العدل مشروع السجل التجاري في ٩ كانون الثاني ٢٠١١ مع فترة ضمانة العيوب warranty period التي يُتوقع أن تنتهي في ١٥ شباط ٢٠١٣.

- وقد تم تحضير تقريراً عن الوضع الحالي لهذا المشروع وكيفية استخدامه وما هي الخطوات المستقبلية التي يجب اتخاذها للتطوير وتحسين هذا النظام الخاص بالسجل التجاري وكيفية الارتقاء به إلى مراحل متقدمة.

١٣ مشروع تطوير وتحديث نظام التعويضات الصحية والاجتماعية في تعاونية موظفي الدولة

- تم تسليم تعاونية موظفي الدولة في ١٥ شباط ٢٠١٢. فترة ضمانة العيوب warranty period التي يُتوقع أن تنتهي في ١٥ شباط ٢٠١٣.

- تم تحضير تقرير عن الوضع الحالي لهذا المشروع وكيفية استخدامه والخطوات المستقبلية التي يجب اتخاذها لتطوير وتحسين هذا النظام الخاص بتعاونية موظفي الدولة وكيفية الارتقاء به الى مراحل متقدمة.

١٤ نظام إدارة أصول البرمجيات في الإدارة اللبنانية

- تم انتقاء خمس إدارات ذات نسب متفاوتة لجهة استخدام نظم وبرامج المعلوماتية، وتم إجراء احصاء للبرمجيات وبرامج المعلوماتية لدى هذه الإدارات من قبل شركة عالمية متخصصة في إدارة البرمجيات (KPMG) وقد أفضى هذا المسح إلى وضع أسس وسياسات علمية وعملية وفقاً للمعايير وأفضل الممارسات الدولية.

- تم تنظيم ورشة عمل ناجحة ومتفاعلة في ٩ تشرين الثاني ٢٠١٠ عن إدارة البرمجيات في القطاع العام. وقد تخلل الورشة توزيع أقراص مدمجة ودليل عن الأدوات المستخدمة.

١٥ مشروع تجهيز الإدارات العامة بأجهزة كمبيوتر وخوادم وطابعات وتوابعها والمتعلقة بدمج بعض خدماتها الالكترونية ببوابة الحكومة الالكترونية

- بدأ العمل بالمشروع في أواخر العام ٢٠١٢.

- تم وضع لائحة بالإدارات والتجهيزات المطلوبة.

- يتم وضع دفتر الشروط والمواصفات التقنية.

- سيتم إطلاق المناقصة في أيار من العام ٢٠١٣.

١٦ مشروع تزويد العديد من الإدارات العامة بخوادم وأجهزة كومبيوتر وآلات طابعة وماسحات ضوئية

- تم توزيع وتركيب ٣٥ خادم رئيسي والأنظمة والبرامج التابعة على ١٥ إدارة من الإدارات المذكورة أعلاه.
- تم توزيع وتركيب ٥٥٠ جهاز كمبيوتر والأنظمة والبرامج التابعة على ٢٤ إدارة من الإدارات المذكورة أعلاه.
- تم توزيع وتركيب ٢٨٧ آلة طابعة و ٨٦ ماسحة ضوئية على ٢١ إدارة من الإدارات المذكورة أعلاه.

١٧ مشروع تزويد العديد من الإدارات العامة بأجهزة كومبيوتر وآلات طابعة وماسحات ضوئية

- تم توزيع وتركيب ٥٨ جهاز كمبيوتر والأنظمة والبرامج التابعة على الإدارات المذكورة أعلاه.

١٨ مشروع تزويد العديد من الإدارات العامة بأجهزة كومبيوتر وآلات طابعة وماسحات ضوئية

- تم توزيع وتركيب ٥٢ آلة طابعة على الإدارات المذكورة أعلاه.
- تم توزيع وتركيب ١٤ ماسحة ضوئية على الإدارات المذكورة أعلاه.

١٩ مشروع دمج بعض الخدمات الالكترونية ببوابة الحكومة الالكترونية

- انطلاقاً من روحية ونص البيان الوزاري لحكومة الإنماء والتطوير والذي ينص في بند مهام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية على تفعيل استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات وتطويرها، ووضع معايير قياسية للمواقع الالكترونية في الإدارات والمؤسسات العامة تمهيداً لإنشاء بوابة الحكومة الالكترونية ولتحسين وصول المواطن إلى الخدمات والمعلومات العامة. لذلك ومن أجل تفعيل بوابة الحكومة الالكترونية من خلال تأمين خدمات الكترونية بالإضافة إلى التبادل البيني للمعلومات بين الإدارات، يتم العمل مع الإدارات المذكورة أعلاه لتطوير خدمات الكترونية وربطها ببوابة الحكومة الالكترونية.
- تم تطوير خدمات الكترونية لوزارة الزراعة بغية ربطها ببوابة الحكومة الالكترونية وتفعيلها.
- تم تطوير خدمات الكترونية للأمن العام بغية ربطها ببوابة الحكومة الالكترونية وتفعيلها.

٢٠ مشروع تطبيق برنامج مكننة الملفات الشخصية المعتمدة لدى مجلس الخدمة المدنية في الإدارات العامة

- تم تنفيذ المشروع في وزارة الخارجية والمغتربين – المديرية العامة ووزارة الصحة العامة.
- المشروع قيد التنفيذ في وزارة الخارجية والمغتربين – المديرية العامة للمغتربين، وزارة الداخلية والبلديات – المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين، وزارة المالية – مديرية اليانصيب الوطني، وزارة الأشغال العامة والنقل – المديرية الإدارية المشتركة، وزارة التربية والتعليم العالي – المديرية الإدارية المشتركة والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني.

برامج متخصصة ممولة من الإتحاد الأوروبي

برنامج التنمية المحلية (لوغو ٢)

مشروع مركز الخدمات الزراعية في بنت جبيل
كلفته ١,٠٧١,٤٩٧ يورو
وتم الإنتهاء من إنجاز التالي:

المشروع	تاريخ الإستلام المبدئي
معصرة زيتون	٢٠١٢/٦/٣٠
وحدة تجميع وتوضيب العسل	٢٠١٢/٦/٣٠
مشتل زراعي	٢٠١٢/٦/٣٠
معمل للعلف الحيواني	٢٠١٢/٥/٣٠
مركز ترشيد وتوجيه زراعي	٢٠١٢/٩/٢٠
وحدة إدارة المشروع	٢٠١٢/٩/٢٠

مشروع السياحة الريفية
في إقليم التفاح كلفته ٨١٠,٨٥٦,٠٠ يورو
وتم الإنتهاء من إنجاز التالي:

المشروع	تاريخ الإستلام المبدئي
ترميم معصرة زيتون ذات طابع أثري في صربا	٢٠١٠/١٠/٢٧
تأهيل الحمام التركي في منطقة جباع	٢٠١٢/٢/٢٨
إنشاء مشروع بيت الضيافة في عربصاليم	٢٠١٢/٧/٣
تأهيل ينابيع المياه في قرى التجمع	٢٠١١/١١/٢٤

مشروع الشوف الأعلى:
مشروع سياحة بيئية كلفته ٦٧٧,٢٣٢.٦٠ يورو
وتم الإنتهاء من إنجاز التالي:

المشروع	تاريخ الإستلام المبدئي
إنشاء ٣ برك إصطناعية في مناطق نيحا والخريبة	٢٠١١/١١/٣٠
إنشاء بيوت ضيافة في مناطق معاصر، بوران والخريبة (٢٠ وحدة)	٢٠١٠/١١/٣٠

مشروع الشوف السويجاني:
مشروع سياحي كلفته ٦٧٨,٨٦٦,٠٠ يورو
وتم الإنتهاء من إنجاز التالي:

المشروع	تاريخ الإستلام المبدئي
تأهيل مسار سياحي يربط قرى التجمع	٢٠١٢/٦/١٩
ترميم سوق بعقلين الأثري	٢٠١٢/٨/١٤
ترميم الساحات العامة	٢٠١٢/٧/٢٠
تأهيل غابة بعقلين وإنشاء بيت ضيافة	٢٠١٢/٧/٢
دراسة تعكس الأثر البيئي لقصر السويجاني	٢٠١١/٨/١٣

مشروع عاليه:
مشروع سياحي وكلفته ٤٦٢,٤٢٠,٠٠ يورو
وتم الإنتهاء من إنجاز التالي:

المشروع	تاريخ الإستلام المبدئي
تأهيل منتزه ريفي وجعله مكان تلاقي وتفاعل إجتماعي	٢٠١٢/٤/١١
تأهيل مصادر المياه في المنطقة	٢٠١١/١٢/٥
إنشاء مكتب للتنمية المحلية	٢٠١١/١/٣٠

مشروع المتن الأعلى:
مشروع سياحة كلفته ٥٠٢,٦٧٦,٠٠ يورو
وتم الإنتهاء من إنجاز التالي :

المشروع	تاريخ الإستلام المبدئي
إنشاء بحيرة إصطناعية في منطقة ترشيش	٢٠١٢/٨/١٣
تأهيل الساحات العامة في مختلف قرى التجمع	٢٠١١/٢/٢١
تأهيل مسار سياحي وإنشاء مركز في غابة رأس المتن لإدارة السياحة البيئية	٢٠١١/٢/١٦

مشروع كسروان:
مشروع العودة إلى التراث كلفته ٦٢٤,٦٩٦.٠٠ يورو
وتم الإنتهاء من إنجاز التالي :

المشروع	تاريخ الإستلام المبدئي
تأهيل قرى نموذجية في منطقة وادي الصليب (إضافة إلى الطاحون والجسر الأثري)	٢٠١٢/٧/٢٣
تأهيل مسار سياحي في منطقة درعون ووادي الصليب	٢٠١٢/٨/٢٩
تأهيل مركز توجيه وإرشاد سياحي في منطقة ريفون	٢٠١٢/٢/٥

مشروع السهل : (البقاع الغربي) مشروع سياحي بلغت كلفته ٧٥١,٤٩١,٠٠ يورو
يتمحور حول خلق فرص عمل من خلال الأنشطة السياحية وتم الإنتهاء من إنجاز التالي:

المشروع	تاريخ الإستلام المبدئي
إنشاء مركز توجيه سياحي في «عميق»	٢٠١٢/٤/٣٠
تأهيل الساحة العامة في المنصورة	٢٠١٢/٤/٣٠
تأهيل السوق الشعبي والمنتزه التابع للبلدية في «غزة»	٢٠١٢/٤/٣٠
تأهيل الأسواق الشعبية في «الصويري» و«المرج»	٢٠١٢/٤/٣٠
إنشاء مركز للسياح في منطقة كامد اللوز والمنارة	٢٠١٢/٤/٣٠
إنشاء منتزه للمعارض في حوش الحريمي	٢٠١٢/٤/٣٠
إنشاء بيوت ضيافة ومركز إستقبال في «السلطان يعقوب»	٢٠١٢/٤/٣٠

مشروع الجومة عكار :
مشروع سياحي كلفته ٤٨٣,٢١٩,٠٠ يورو
وتم الإنتهاء من إنجاز التالي:

المشروع	تاريخ الإستلام المبدئي
تأهيل مصادر المياه في المنطقة	٢٠١١/٩/٣٠
إنشاء خزانات مياه وأبراج مراقبة (ضد الحرائق)	٢٠١١/٥/١٧
تأهيل مسارات سياحية	٢٠١١/٩/٣٠
تأهيل مركز توجيه وإرشاد سياحي	٢٠١١/٩/٣٠

مشروع الهرمل :
إنشاء مركز خدمات زراعية بلغت كلفته
٦٥٠,٤١٥,٠٠ يورو وتم الإنتهاء من إنجاز التالي:

المشروع	تاريخ الإستلام المبدئي
إنشاء براد زراعي وتجهيزه إضافة إلى إنشاء معصرة زيتون ووحدة لإدارة المشروع والتوجيه للتعاونيات الزراعية	٢٠١٢/٣/٢٩

مشروع زغرتا:
مشروع سياحة بيئية كلفته ٤٦٤,٥٢١.٠٠ يورو وتم الإنتهاء من إنجاز التالي:

المشروع	تاريخ الإستلام المبدئي
إنشاء برج سياحي ومركز إستعلامات سياحي في منطقة أردة	٢٠١٢/٦/٩
تأهيل الساحات العامة في منطقة سرعل	٢٠١٢/٧/٣٠
إنشاء مركز توجيه وإرشاد سياحي في أهدن	٢٠١١/٨/١٨
إنشاء بيت ضيافة في منطقة إهدن	٢٠١٢/٦/٩
إشارات تعكس المعالم السياحية للمسار	٢٠١٢/٢/٥

مشروع جزين :
مشروع سياحة بيئية كلفته ٩٧٣,١١٠,٠٠ يورو
وتم الإنتهاء من إنجاز التالي:

المشروع	تاريخ الإستلام المبدئي
ترميم سوق جزين التراثي	٢٠١١/١٢/١٣
إعادة تأهيل مجرى النهر وصولاً للشلال	٢٠١٢/٨/٨
إنشاء «بيت الغابة» في منطقة بكاسين يتضمن معرض دائم للمنتوجات المحلية	٢٠١٢/٥/٢٤
مشتل وقاعة تدريب تعنى بأمور بيئية	٢٠١٢/٥/٢٤
تأهيل مسار سياحي يتضمّن ترميم مطلات سياحية ويربط قرى التجمّع	٢٠١٢/٨/٩

برنامج دعم المجتمع المدني

مشروع افكار ٣

١ صوغ بنود الاتفاقية المالية المتعلقة ببرنامج افكار (٣) من ضمن اتفاقية تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في لبنان

- أنجزت الوثيقة وتم توقيعها في ٨ كانون الاول ٢٠١٠ وصدرت في الجريدة الرسمية في ٣٠ آذار ٢٠١٢.

- تحدد الاتفاقية التي صيغت بالتنسيق مع الاتحاد الاوروبي الاطار الاجرائي والتنفيذي للتمويل. وتصوغ الاحكام التقنية والادارية التي تحدد الهدف العام والأهداف الخاصة للبرنامج وسبل ادارته على كل المستويات.

٢ دعم مبادرات لمنظمات غير حكومية في مجالات الاصلاح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومحاربة الفساد

- أنجزت الخطوط التوجيهية التي يجب ان تتبعها المنظمات غير الحكومية خلال تقديم مبادراتها هذه في الإستدراج الأول للإقتراحات المقرّر إطلاقه العام ٢٠١٣.

- يهدف المشروع الى تعزيز الإصلاح والتنمية في المجال الاقتصادي- الاجتماعي والى ترسيخ مقاربات جديدة بين الحكومة والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال دعم الشراكات والتشبيك بين المنظمات غير الحكومية نفسها من جهة ومع القطاعات الاخرى من جهة ثانية. ويشمل نطاق العمل دعم الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والتربوية. فيركز على تفعيل ديناميكية اقتصادية تعمل في مجالات البيئة والإستهلاك المستدام والزراعة والسياحة والقطاعات التكنولوجية. كما يهتم بزيادة فرص العمل ولا سيما في المناطق الريفية وتشجيع المشاريع التي تهم الفئات المهمشة في المجالات القانونية والإقتصادية والإجتماعية والطبية.

ويترك المشروع المجال للمبادرات الهادفة الى تطبيق قواعد الحكم الرشيد من خلال توعية المواطنين على أهمية تطبيق مبادئه في الإدارة العامة ومشاركة منظمات المجتمع المدني في المسائل المرتبطة بالتنمية.

٣ تمكين وتدريب

- يقضي المشروع بتعزيز مهارات العاملين في منظمات المجتمع المدني وفي القطاع العام في مجال الادارة والتنمية الاقتصادية وفقا لمبادئ الحكم الرشيد لكي يشكلوا عناصر ناقلة للتنمية والإصلاح الإجتماعي والإقتصادي.

- في إطار العمل على اختيار مؤسسة تقدم خدمات التدريب والتمكين في المجالات المطلوبة والتعاقد معها، أعدّ فريق العمل في وزارة التنمية الادارية دفتر الشروط كمرحلة أولى من عملية استدراج العروض الواجبة. ويحدد دفتر الشروط مهمات الخبراء المطلوب بدراسة الحاجات وتعيينها وتنظيم دورات التدريب وتقييم نتائجها وإصدار دليل للتدريب مطبوع وإلكتروني. وتتولى الشركة ايضا مرحلة متابعة تنفيذ المبادرات الفائزة.

برنامج إدارة النفايات الصلبة

نعرض فيما يلي بإيجاز لأبرز المنجزات التي تم تحقيقها في السنوات الثلاث من ٢٠١٠ - ٢٠١٢ ضمن برنامج إدارة النفايات الصلبة الممول بهبة من الاتحاد الاوروبي (قيمتها أربعة عشر مليوناً و أربعمائة الف يورو) والذي يجري تنفيذه من قبل وزارة التنمية الادارية حسب الإتفاقية المالية الموافق عليها من قبل مجلس الوزراء.

١ مشروع معالجة النفايات الطبية العائدة لبلدية العباسية

- تم إنشاء وتجهيز معمل لمعالجة النفايات الطبية وتسليمه للبلدية بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٦ وهو يعمل حالياً.

- أبرز ما تضمنه المشروع: وحدة استقبال النفايات ووزنها، وحدة التخزين مبردة، وحدة المعالجة بالتعقيم (Autoclaving)، وحدة المرجل البخاري، وحدة غسيل المستوعبات، وحدة تخزين المستوعبات المطهرة، وشاحنة مخصصة لنقل النفايات الطبية مع مستوعبات التجميع وهو يخدم عدد من المراكز الطبية في المنطقة.

٢ مشروع معالجة النفايات المنزلية العائدة لإتحاد بلديات جبيل (جبل لبنان)

- تم إنشاء وتجهيز معمل لفرز النفايات المنزلية بسعة ٧٧ طن/ باليوم وتسليمه إلى البلدية بتاريخ ٢٠١٢/٦/٠٥ وهو يعمل حالياً.

- تم تسليم المستوعبات وآليات جمع ونقل النفايات.

- أبرز ما تضمنه المشروع: يتألف المعمل القائم في حبالين ويخدم الإتحاد بكامله من باحة لاستقبال النفايات وخط للفرز اليدوي مع مستوعبات خاصة لتجميع المواد المفرزة ومغناطيس آلي لالتقاط المعادن وفرامة للمواد العضوية. وسوف يتم تشييد باحات للتسبيخ على طريقة الأكوام من قبل الإتحاد.

٣ مشروع معالجة النفايات المنزلية العائدة لإتحاد بلديات صور

- تم إنشاء معمل لفرز وتسبيخ النفايات المنزلية بقدرة استيعابية تصل إلى ٢٢٠ طن/يوم وتجهيزه وتسليمه إلى الإتحاد بتاريخ ٢٠١٢/٣/٦ وهو يعمل حالياً.

- أبرز ما تضمنه المشروع: وحدة لوزن الشاحنات ووحدة استقبال للنفايات تتضمن آلات لفتح الأكياس وغربال ميكانيكي متطور ومغناطيس للالتقاط المعادن وخطوط جر، ووحدة الفرز وتتضمن عدة خطوط فرز يدوي وفرامات للمواد العضوية، ووحدات تخزين للمواد المدورة، ومرفق التسبيخ هو من نوع نفق داخلي يحوي عشرة أنفاق موازية بعضها لبعض يبلغ عرض كل منها ٢م وبطول ٥٠م وبارتفاع ٢.٥م حيث المواد العضوية تتعرض للتهوئة من الأسفل وتقلب هذه المواد وتتقدم بفعل معدات ميكانيكية متحركة، (ماكنة قلب السباخ). تشمل وحدة التسبيخ مساحات في مرحلة النضوج، التخمير، والغربلة. ويخدم المعمل ٦٨ بلدية.

- كما يتم دفع كلفة الصيانة والتشغيل.

٤ مشروع معالجة النفايات المنزلية العائدة لبلدية قبريخا

- تم الانتهاء من توسيع وتجهيز معمل قبريخا القائم وتم تسليمه بشكل أولي بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٧ وهو يعمل حالياً،

- تم تسليم آليات النقل والحاويات.

- أبرز ما تضمنه المشروع: توسيع مساحات العلاج والنضوج وتزويده بالمعدات اللازمة للتشغيل لاسيما خط للفرز اليدوي وآلة لقلب السباخ وتزويد البلدية بآليات لنقل النفايات وحاويات ويخدم المعمل ٦ بلدات من اتحاد بلديات جبل عامل ويستقبل المعمل حالياً ١٥ طن/يوم من النفايات الناتجة من البلدات المنضوية في إتحاد بلديات جبل عامل.

- يتم حالياً دفع مستحقات الصيانة والتشغيل.

٥ مشروع معمل معالجة النفايات المنزلية العائدة لإتحاد بلديات بعلبك

- إن معمل فرز وتسبيخ النفايات المنزلية بسعة ١٥٠ طن/ يوم هو قيد الإنشاء والتجهيز.

- أبرز ما تضمنه المشروع: وحدة وزن الشاحنات ووحدة لإستقبال النفايات وتتضمن ماكنة لفتح الأكياس ووحدة فرز مؤلفة من غربال ميكانيكي متطور ومغناطيس وخط للفرز اليدوي ووحدة تسبيخ بتقنية الأكوام ووحدات لاستيعاب المواد المدورة، وغربال للكمبوست وبيوفلتر لمعالجة الروائح الكريهة. تشمل وحدة التسبيخ مساحات في مرحلة النضوج، التخمير، والغربلة.

٦ مشروع معالجة النفايات المنزلية العائدة لبلدية الخيام

- تم تسليم معمل فرز وتسبيخ النفايات المنزلية بتاريخ ٢٠١١/١/٢٠ وهو يعمل حالياً .

- تم تسليم جميع المستوعبات والشاحنات، وكذلك ماكنة لقلب السباخ.

- أبرز ما تضمنه المشروع: مرفق فرز وتسبيخ يستوعب ١٥طن/يوم. كباقي المعامل هناك مساحة استقبال نفايات ومساحات لفرز وتسبيخ هذه النفايات، خطوط فرز يدوي وفرامة مواد عضوية، تستعمل تقنية الأكوام في مرفق التسبيخ. الى جانب ذلك تخصص مساحات ومعدات للعلاج، والتخمير والغربلة. يخدم المشروع ٢٠,٠٠٠ نسمة ضمن بلدية الخيام.

- تتلقى البلدية مساهمة من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في صيانته وتشغيله منذ حوالي السنتين.

٧ مشروع معالجة النفايات المنزلية العائدة لإتحاد بلديات المنية

- تم الانتهاء من بناء معمل فرز وتسبيخ النفايات بسعة ٦١طن/ يوم وتجهيزه.

- تم تسليمه الى الاتحاد بشكل أولي بتاريخ ٢٠١٢/١/٣٠.

- أبرز ما تضمنه المشروع: مساحة لاستقبال النفايات ومساحات لفرزها وتسبيخها، منصة وخطوط للفرز يدوياً، فرامة مواد عضوية وغربال ميكانيكي للنفايات ومغناطيس آلي لإلتقاط المعادن. مرفق التسبيخ يعتمد تقنية التسبيخ في البراميل وتتألف من ٨ براميل تسبيخ حيث ان المواد العضوية تتخمر في مدة أقصاها ٥ أيام وتحتوي وحدة التسبيخ مساحات لعلاج وتنضيج وتسبيخ مع المعدات اللازمة. يخدم المشروع ما يقارب ٩٥,٠٠٠ نسمة و٥ بلديات.

- سيساهم مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية في صيانة وتشغيل هذا المعمل عند بدء العمل.

٨ مشروع معالجة النفايات المنزلية العائدة لإتحاد بلديات الفيحاء طرابلس

- انتهت أعمال بناء وتجهيز معمل فرز النفايات بقدرة ٣٠٠طن/ يوم وسيبدأ العمل فيه قريباً.

- كما تم شراء وتسليم آليات النقل.

- أبرز ما تضمنه المشروع: مساحات استقبال للنفايات، وحدة لفتح اكياس النفايات، محطة فرز يدوية، ومغناطيس آلي لالتقاط المعادن، خطوط نقل للنفايات، والمستوعبات للمواد المدورة ويخدم ٣ بلديات .

٩ مشروع معالجة النفايات المنزلية العائدة لبلدية مشمش

- تم الإنتهاء من بناء معمل فرز وتسبيخ النفايات بقدرة ٨ طن/ يوم وتجهيزه.

- تم تسليمه إلى البلدية بشكل أولي بتاريخ ٢٠١٢/٤/٤.

- تم تسليم كل الشاحنات والمستوعبات.

- أبرز ما تضمنه المشروع: وحدتي فرز وتسبيخ، وحدة الفرز تتضمن مساحة لإستقبال النفايات، وسلسلة من خطوط الفرز اليدوي وفرامة للمواد العضوية. مرفق التسبيخ هو من نوع البراميل الصغيرة الحجم تتألف من ١٠ براميل تسبيخ حيث أن المواد العضوية تتخمر وتحوي ايضاً مساحات لعلاج وتنضيج وغربلة السباخ.كما طبقت حملة

توعية للمواطن لحسن ادارة النفايات الصلبة التابعة للبلدية وتسويق وفرز هذه النفايات من المصدر. يخدم المشروع ما يقارب ١٥,٠٠٠ نسمة في بلدية واحدة.

- سيبدأ العمل قريباً في المعمل سيساهم مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية في صيانة وتشغيل هذا المعمل عند بدء العمل.

١٠ مشروع معالجة النفايات الصلبة في خربة سلم"تمويل الصيانة والتشغيل"

- تم تزويد بلدية خربة سلم بالمستوعبات وشاحنات نقل وجمع النفايات.

- تمت المسهامة بتزويد المعمل بالمعدات.

- يتم تمويل كلفة الصيانة والتشغيل.

- أبرز ما تضمنه المشروع: تمويل كلفة الصيانة والتشغيل تطبيقاً للمرسوم المرسوم رقم ٧٢٤١ تاريخ ٢٠١١/١٢/٢٢ إعطاء مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية سلفة خزينة وذلك بعد المساهمة في تزويد المعمل بالمعدات اللازمة لتحسين عمليات الفرز والمعالجة وتزويد بلدية خربة سلم بالمستوعبات وشاحنات نقل وجمع النفايات. وينحصر نطاق المعمل ببلدة خربة سلم.

١١ مشروع تزويد آليات متخصصة لبعض من البلديات والتجمعات البلدية

- تم تسليم كامل المعدات والتجهيزات الواردة أدناه وهي تعمل حالياً.

- أبرز ما تضمنه المشروع: تزويد كل من الاتحادات و البلديات: المنية، طرابلس، مشمش عكار، حبالين جبيل، الخيام وقبريخا مرجعيون، بعلبك، وصور أعداد مختلفة من: بوب كات، مكبس فرامة بلاستيك، مكنة تحميل أمامية، شاحنة نقل نفايات، بيك آب، مكنة تسبيخ، مكنة فتح اكياس.

١٢ مشروع حملة التوعية لفرز النفايات من المصدر

- تم الإنتهاء من هذا المشروع بشكل ناجح ٢٠١١/١٢/١٥.

- كما تم إحداث موقع الكتروني للحملة تحت العنوان التالي: http: // sas.omsar.gov.lb

- ابرز ما تضمنه المشروع: تشجيع المواطنين على المشاركة في تحسين إدارة النفايات المنزلية والطبّية في بلداتهم عبر الفرز من المصدر وإلى تطوير مفهوم التنمية المستدامة في المجتمع الأهلي في البلدات من خلال ٣١ ندوة بيئية في البلدات، ١٥ ورشة عمل لتدريب القيمين على إدارة النفايات في البلدة، ٢٢ محاضرة لتدريب المدربين، ٢٦ زيارة الى مُنشآت إدارة النفايات الموجودة في لبنان، حملات توعية في وسائل الإعلام المرئي والمسموع، إصدار وتوزيع كتيّب حول كيفية تحسين إدارة النفايات الصلبة، إخراج فيلم وثائقي عن مشكلة النفايات والتشجيع على الفرز من المصدر.

- شملت حملات التوعية المناطق التالية: بلدية المرج- أنصار- الخيام- مشمش- اتحاد بلديات جزين- تجمع بلديات بعلبك- تجمع بلديات المتن الأعلى- اتحاد بلديات قضاء المنية.

and recommitted
for
ciary
ND ASSEM-
l be known
countabili
cited
interna
that
the publi
the heads
and
ments of law and duly
economical
ffective,

البرنامج الأول:

دعم الحوكمة والمساءلة والشفافية

مبررات البرنامج:

تعاني الإدارة العامة من آفة الفساد التي باتت تتطلب تحركاً فاعلاً للحد منه، ومن ضعف أو غياب الرقابة والمساءلة والمحاسبة بسبب تقادم التشريعات والأنظمة وآليات العمل المناسبة. إضافة إلى عدم توفر تقارير دورية دقيقة وموضوعية عن إنجازات الإدارات والسياسات المعتمدة التي تصلح أساساً للرقابة والمساءلة.

هدف البرنامج:

يهدف البرنامج إلى تحديث التشريعات والأنظمة وآليات العمل وفقاً لأفضل المعايير والتجارب في مجالات عدة: حزمة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد والإثراء غير المشروع، تحديث قانون الصفقات العمومية، تضارب المصالح والحق بالوصول إلى المعلومات، إنشاء إدارة الصفقات العمومية، وتعزيز رقابة ديوان المحاسبة المؤخرة، أو ترسيخ مفهوم تحقيق الإدارات للإنجازات وقياسها.

الجهات المشاركة:

- مجلس الوزراء
- مجلس النواب واللجان المعنية
- الأجهزة الرقابية

المشاريع الداعمة:

- الإثراء غير المشروع
- تضارب المصالح
- حماية كاشفي الفساد
- الوصول إلى المعلومات

المخرجات الرئيسية:

- إصدار إقتراحات ومشاريع القوانين المذكورة؛
- تعيين وسيط الجمهورية.

إستناداً إلى ما تقدم، عكفت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية على إنجاز المشاريع الداعمة لهذا البرنامج وهي التالية:

❶ مشروع قانون الصفقات العمومية

الجهة المستفيدة: جميع الإدارات والمؤسسات العامة في لبنان (الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات وإتحاداتها)

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى توضيح وتحديث وتوحيد إجراءات تلزيم العقود وتنفيذها، لتنطبق على جميع الإدارات والمؤسسات العامة في لبنان.

من ضمن هدف المشروع أن يتم التحديث بشكل يتماشى مع التطورات والممارسات الفضلى في هذا المجال واستناداً إلى خبرات محلية ودولية مشهود لها: (ثمانية آليات حديثة ومتطورة لتلزيم العقود بدلاً من ٥ آليات معتمدة حالياً). بما يتضمن ذلك من تعديل هيكلية ومهام إدارة المناقصات واستبدالها بتسمية «إدارة الصفقات العمومية» لتصبح إدارة ترعى عمليات التطوير والتحديث والتدريب والتصنيف والتوجيه، بالإضافة إلى إبداء الرأي بالاعتراضات المتعلقة بقرارات إسناد الصفقات العمومية.

> قانون الصفقات العمومية يؤدّي إلى اعتماد اللامركزيّة في تلزيم العقود

كما يهدف المشروع أيضاً إلى اعتماد اللامركزية في تلزيم العقود وإدارة تنفيذها؛ أي قيام كل إدارة بمهام ومسؤوليات عمومية أو الجهات المختصة الأخرى، وذلك من خلال إنشاء وظيفة «مسؤول توريد رئيسي» و«مسؤول توريد» في الإدارات لتولي مهام إدارة عمليات التوريد مع إعطاء هذه الوظيفة الصلاحية والسلطة التي تنسجم مع هذه المهام الجوهرية والأساسيّة. يُضاف إليها إفساح المجال أمام اعتماد التوريد الإلكتروني.

هذا ويسعى المشروع إلى تحفيز وتوطيد التنافس العادل والسليم وفتح فرص تنافسية حقيقية وعادلة أمام مختلف القطاعات: (زيادة الشفافية في الإعلان عن الصفقات وعن نتائجها وتفاصيلها). يُضاف إلى ذلك تشجيع التنمية المناطقية والتنمية المستدامة ودعم المؤسسات المتوسطة

والصغيرة: (فسح المجال أمام جعل الصفقات العمومية محركاً ودافعاً لتحقيق سياسات تنموية وبيئية واجتماعية واقتصادية).

مصدر التمويل: لا حاجة إلى التمويل

الكلفة: لا يترتب كلفة

شروط النجاح:

- تدريب الموظفين المعنيين بتطبيق قانون الصفقات العمومية لاستيعاب المفاهيم وآليات العمل الجديدة وحسن تطبيقها.
- تعيين القياديين والعاملين في إدارة الصفقات العمومية، وكذلك ملء وظيفة «مسؤول توريد رئيسي» و«مسؤول توريد» في الإدارات العامة.

تجدر الإشارة إلى أنّ مشروع قانون الصفقات العمومية الذي أعدته وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، قد وافق عليه مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ٣ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٨ على أن يصار إلى إدخال بعض التعديلات عليه، وقد أودع مشروع القانون مع التعديلات المطلوبة جانب رئاسة مجلس الوزراء، بموجب الكتاب رقم ٥٧٣/ص تاريخ ٢٠١٢/١١/٦.

٢ سلة مشاريع مكافحة الفساد تطبيقاً لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أقرها لبنان

الجهة المستفيدة: الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات والمواطنين.

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى تحديث التشريعات والأنظمة وآليات العمل وفقاً لأفضل المعايير والتجارب فيما يتعلق بمكافحة الفساد وذلك في ضوء

تشمل سلة التشريعات مشاريع قوانين وإقتراحات تتعلّق بـ: الاثراء غير المشروع، الوصول الى المعلومات، حماية كاشفي الفساد وتضارب المصالح

إنضمام لبنان إلى اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد UNCAC في العام ٢٠٠٨.

اتخذت الحكومة اللبنانية في هذا الصدد إجراءات عملية لمكافحة الفساد حيث أصدر دولة رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٢٠١١/١٥٦ والذي بموجبه تم تشكيل لجنة وزارية لمكافحة الفساد. كما أصدر دولته القرار رقم ٢٠١١/١٥٧ الذي شكل لجنة فنية برئاسة وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية لمعاونة اللجنة الوزارية أعلاه.

وبغية مواكبة عملية الاستعراض التي سيخضع لها لبنان في النصف الثاني من العام ٢٠١٣ من قبل الأمم المتحدة، شكّل وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية لجنة فنية مصغرة كلفت بإعداد الإجابات المطلوبة ضمن لائحة التقييم الذاتي التي يفترض أن يعدها لبنان ويرسلها الى الأمم المتحدة قبل موعد عملية الاستعراض.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجان الثلاثة المنوه عنها قد عقدت اجتماعات عديدة إن برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء أو برئاسة وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

ومن جهة ثانية تشارك وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في

إجتماع اللجنة الوزارية لمكافحة الفساد

عملية مناقشة وإقرار مشاريع واقتراحات القوانين ذات الصلة بموضوع مكافحة الفساد في لجنة الإدارة والعدل النيابية.

إضافة إلى ما تقدم، تشارك وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، من خلال ممثليها في الاجتماعات والمؤتمرات التي يعقدها مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة UNODC من أجل متابعة تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وكان آخرها الإجتماع الأول للخبراء الحكوميين المفتوح العضوية لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد الذي عقد في فيينا يومي ٢٢ و ٢٠١٢/١٠/٢٣، حيث خصص لدرس ومناقشة طرق التعاون الدولي بموجب الفصل الرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

هذا وانضمت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في مطلع العام ٢٠١٢ إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ACINET التي تنتسب إليها أيضًا وزارة العدل وديوان المحاسبة والتفتيش المركزي.

مصدر التمويل: الموازنة العامة والجهات المانحة.

الكلفة: يتعذر تحديدها حالياً.

شروط النجاح:

- السرعة في إقرار حزمة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد والإثراء غير المشروع وتعزيز دور هيئات الرقابة.
- التعاون بين كافة الجهات المعنية بتطبيق التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد.
- ثقة المواطن بالقوانين المقترحة، وبما يشجعه على التقدم بشكاوى بجديّة.

٣ إستحداث وحدة رقابة داخلية في كل من وزارة الأشغال العامة والنقل ووزارة الزراعة

الجهة المستفيدة: وزارة الأشغال العامة والنقل ووزارة الزراعة ولاحقاً جميع الوزارات.

هدف المشروع ونطاقه: إيجاد وحدات داخل الإدارات للتدقيق بسلامة وصحة المعاملات.

تعمل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية حالياً على إطلاق مشروع إنشاء وحدة رقابة داخلية في وزارة الأشغال العامة والنقل ووزارة الزراعة بموافقة ودعم من الوزيرين المختصين، وهي بصدد توسيع المشروع ليشمل وزارة ثالثة من بين الوزارات الكبرى التي لها علاقة بالمواطن والإدارات العامة والمؤسسات العامة وغيرها من هيئات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

> تُسهم وحدة الرقابة الداخلية في الحدّ من الهدر وفي تفعيل الأداء من خلال الرقابة الذاتية

تؤدي وحدة الرقابة الداخلية دوراً هاماً في تفعيل وتطوير نشاط الإدارات وضبط سير العمل ودقته في مجال حسن الأداء وتطبيق القوانين وسلامة الإجراءات وصحة المعاملات المالية. وللتعريف عن دور وحدة الرقابة الداخلية، نعرض بعض المهام المناطة بها (على سبيل المثال لا الحصر) كما تحددها أفضل الممارسات الدولية:

- الفحص والتحقق والتقييم لكافة أوجه النشاط المتعلقة بسلامة وصحة المعاملات والتصرفات المالية وإجراءات العمل ؛
- الفحص والتحقيق من الإلتزام بالخطط ومستويات الأداء والأهداف المرسومة؛

- التحقق والتأكد من توفير كافة الوسائل الممكنة لسلامة عناصر الإنتاج الموظفة وصيانتها وحمايتها والمحافظة عليها؛

- التحقق والتأكد من أن استخدام عناصر الإنتاج وإجراءات العمل قد تمت وفق التشريعات المعمول بها؛

- تقييم الأداء في كافة مجالات العمل؛

- المشاركة في أعمال اللجان بتكليف من الوزير؛

- الاستفسار والسؤال والحصول على البيانات والمعلومات وذلك في نطاق المهام المناطة بالوحدة المعنية؛

- التوصية باعتماد أو تعديل إجراءات وأساليب العمل التي قد تعيق أو تحول دون الأداء الفعال والرقابة الفعّالة؛

- تقييم القرارات الإدارية للتأكد من انسجامها مع التشريعات المعمول بها.

هذا وقد تم إعداد دفتر الشروط المرجعي الخاص بمشروع إنشاء وحدة الرقابة الداخلية، على أن يتم وضع الدراسة اللازمة لإستحداث هذه الوحدة، بما في ذلك تحديد مهامها وملاكها ومسؤولياتها، وآليات عملها، والنتائج المتوخاة، وذلك من خلال الاستعانة باستشاريين ذوي خبرات عالية.

مصدر التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الكلفة: ٢٠٠,٠٠٠ دولار أميركي

شروط النجاح:

- صدور النصوص القانونية بإحداث هذه الوحدات وتحديد مهامها ومسؤولياتها وآليات عملها وملاكها؛

- دعم القيادات السياسية والإدارية العليا لدور هذه الوحدة في الوزارات.

٤ مشروع تقييم إنتاجية ومسلكية القيادات الإدارية وفقاً لآلية التعيين

الجهة المستفيدة: الإدارات العامة

هدف المشروع ونطاقه :

يهدف المشروع إلى ضمان وجود الكفاءات في المراكز القيادية الإدارية وذلك من أجل الانتقال من إدارة تقليدية الى إدارة عصرية وحديثة تقوم بالتركيز على المساءلة ومكافحة الفساد والهدر، وعلى تحقيق الأهداف والنتائج، وتأمين شفافية المعلومات، ووضع السياسات الإستراتيجية المبنية على حسن التخطيط والترقب.

إستناداً الى آلية التعيين التي إعتمدها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٢، لا سيما الفقرة الثالثة منها أصدر وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية قراراً كلف بموجبه لجنة مؤلفة من خبراء في وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية إضافة إلى مندوب عن مجلس الخدمة المدنية لدرس الموضوع وإعداد ما يلزم من مشاريع وأنظمة، وقد أنجزت اللجنة مهمتها وأعدت:

- مشروع صيغة نظام يمكن إعتماده من قبل هيئات الرقابة لتقييم إنتاجية ومسلكية المدراء العامين في الإدارات العامة ورؤساء مجالس الإدارة- المدراء العامين أو المدراء في المؤسسات العامة.

- مشروع آلية للمناقلات (آلية مداورة) لموظفي الفئة الأولى.

وقد أودعت هذه المشاريع، بعد الموافقة عليها، الى جانب الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وعرضت على مجلس الوزراء الذي إتخذ القرار رقم (٥٦) تاريخ ٢٠١١/٩/١٤ تضمن ما يلي :

١- الموافقة على عرض وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية المتعلق بإجراءات تقييم إنتاجية ومسلكية المدراء العامين في الإدارات العامة، ورؤساء مجالس الإدارة - المدراء

العامين أو المدراء في المؤسسات العامة، وذلك وفقاً لمضمون كتابه رقم ٢٥٦/ص/٢٠١٠تاريخ ٢٠١٠/٨/٣٠؛

٢- الطلب الى أجهزة الرقابة قبل المباشرة بعملية التقييم إستطلاع رأي الوزير المختص؛

٣- إطلاع الوزير المختص على التقييم لإبداء رأيه وإقتراح اللازم بشأنه ورفعه الى مجلس الوزراء؛

٤- إعداد التقارير موضوع البند ثالثاً (تقييم إنتاجية ومسلكية المدراء العامين في الإدارات العامة، ورؤساء مجالس الإدارة والمدراء العامين ومديري المؤسسات العامة) كل ستة أشهر بدلاً من كل ثلاثة أشهر.

كما إتخذ القرار رقم ٣٨ تاريخ ٢٠١١/١٠/٥ الذي تضمن:

- موافقة مجلس الوزراء على تشكيل لجنة وزارية برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء، إضافة إلى وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية ورئيس مجلس الخدمة المدنية لدراسة آلية المناقلات في وظائف الفئة الأولى (آلية مداورة).

مصدر التمويل: لا حاجة إلى تمويل.

الكلفة: لا يترتب كلفة.

شروط النجاح:

- دعم القيادات السياسية وهيئات الرقابة لموضوع تقييم إنتاجية ومسلكية المدراء العامين في الإدارات العامة ورؤساء مجالس الإدارة - المدراء العامين أو المدراء في المؤسسات العامة، وما يترتب عن ذلك من إمكانية

نقلهم من مراكزهم أو إعفائهم عند الإقتضاء من مهام وظائفهم وفقاً لأحكام القانون النافذ، أو مكافأتهم وذلك دون أي تدخلات سياسية.

- تطبيق المعايير الموضوعة لتقييم إنتاجية ومسلكية القيادات الإدارية بدقة وموضوعية من قبل هيئات الرقابة.

٥ مشروع الرقم الوطني الموحّد

الجهة المستفيدة: الإدارات والمؤسسات العامة وكافة المواطنين.

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى إعتماد رقم تعريف موحّد لكل مواطن لاستخدامه كمرجعية للمعلومات الخاصة به مما يوفر آلية فعالة لاستخراج البيانات وتبادلها الكترونياً بين الادارات والمؤسسات العامة والبلديات لإجراء معاملات إدارية بصيغة الكترونية. ويترافق مع هذا المشروع اعتماد عدد من الاجراءات التي تضمن الخصوصية وحصر استخدام

الرقم الوطني الموحّد ركيزة أساسية في تسهيل تبادل المعلومات بين الإدارات وتفعيل تطبيقات الحكومة الإلكترونية

المعلومات ضمن إطار مهام وصلاحيات كل ادارة ووضع الضوابط لعدم استخدام البيانات خارج اطارها المهني والاداري. كما وتشمل الاجراءات أخذ موافقة صاحب العلاقة الخطية عندما يتعارض تبادل المعلومات مع القوانين التي تفرض سرية خاصة عليها كما تخوّل الإدارات تحديد قواعد وإجراءات التبادل المذكور بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح دولة رئيس مجلس الوزراء، وقد أعدت الوزارة مشروع مرسوم التبادل البيني للمعلومات سنداً لأحكام القانون ٢٠١٢/٢٤١. وفي هذا السياق وبناءً على اقتراح من وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية صدر قانون رقم ٢٤١ بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢.

مصدر التمويل: لا حاجة إلى تمويل.

الكلفة: لا يترتب كلفة.

شروط النجاح:

- إعتماد المراسيم التطبيقية لقانون الرقم الوطني الموحّد والتبادل البيني.

- إنجاز عمليات المكننة في المديرية العامة للأحوال الشخصية وتطوير قاعدة بيانات بالرقم الموحّد لكل مواطن.

- إعتماد الادارات العامة للرقم الموحّد وإدخاله ضمن قواعد البيانات الخاصة بهم.

- تطوير واعتماد إطار قانوني وإداري للتبادل البيني بين الادارات.

البرنامج الثاني:

بناء قدرات الإدارة العامة

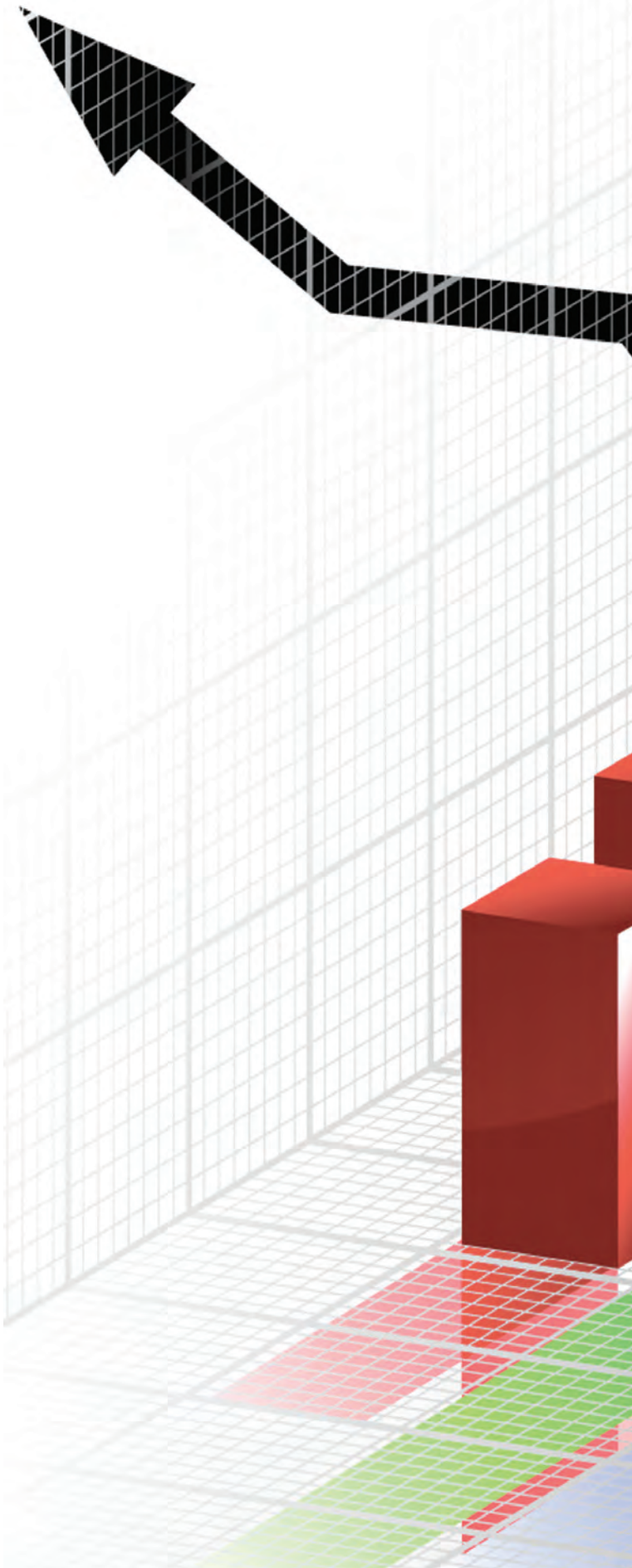

مبررات البرنامج:

يلاحظ عدم قدرة الإدارة العامة على التصدي للمهام والمسؤوليات المستجدة الناجمة عن تطوير دورها ووظائفها، بسبب تقادم تشريعاتها وهياكلها التنظيمية، والشغور في المراكز القيادية، وضعف قدراتها في التخطيط الإستراتيجي لتحديد الأهداف والسياسات.

هدف البرنامج:

يهدف البرنامج إلى تحديث تشريعات الإدارات العامة والتركيز على الوظائف الاستراتيجية وإستحداث الوحدات اللازمة لتوليها ودعمها بالعنصر البشري المتخصص وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومراجعة أدوار ومهام هيئات الرقابة والإدرات العامة وإعادة هيكلتها.

الجهة المسؤولة : مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

الجهات المشاركة:

- هيئات الرقابة
- الإدارات العامة
- مجلس الإنماء والإعمار

المشاريع الداعمة للبرنامج (خطة العمل)

- إعادة تحديث أدوار هيئات الرقابة والإدارات العامة والمؤسسات العامة؛
- إعادة بناء القدرات المؤسسية، وتعزيز وظيفة «التخطيط الإستراتيجي ورسم السياسات»؛
- إعادة تنظيم دوائر التخطيط والبرامج وتعميم استحداث وحدات التخطيط والبرامج في الإدارات العامة وتحديد مهامها ومسؤولياتها ودعمها بالعنصر البشري المتخصص وتكثيف تدريبهم؛
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتلزيم بعض الأنشطة ذات الطابع التشغيلي والخدماتي (Outsourcing) عند الإقتضاء.

إستناداً إلى ما تقدم، عكفت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية على درس وإنجاز المشاريع الداعمة للبرنامج وهي التالية:

❶ مشروع إعادة تنظيم مجلس الخدمة المدنية

الجهة المستفيدة: مجلس الخدمة المدنية والإدارة العامة بشكل عام.

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى تحديث تشريعات مجلس الخدمة المدنية بحيث يتولى إدارة الموارد البشرية في الإدارة العامة اللبنانية بصورة عصرية ووفقاً لأحدث المفاهيم والمناهج.

بعد مضي خمسين عاماً ونيّف على إنشاء مجلس الخدمة المدنية، بات من الضروري إعادة النظر في دور ومهام هذا المجلس، بحيث يتولى إدارة الموارد البشرية في الإدارة العامة اللبنانية بصورة عصرية، وفقاً لأحدث المفاهيم والتوجهات المعتمدة عالمياً، وأهمها:

- الانتقال من المفهوم التقليدي «**لإدارة شؤون الموظفين**» الذي كان سائداً بصورة عامة في العديد من الدول، والذي يقتصر على تطبيق ومراقبة تطبيق مجموعة من القواعد والإجراءات المختلفة في أنظمة الخدمة العامة، الى المفهوم الحديث الذي يشتمل على وظائف وأدوار جديدة أهمها «**الدور الإستراتيجي**» الذي يهدف الى وضع السياسات والخطط الرامية إلى إدارة الوظائف والمهارات ضمن المنظور المرتقب لتطوير الموارد البشرية الإدارية، وتحديد الوظائف المستجدة، وما يلزمها من تدريب متنوع ومستمر، كما يهدف الى مواكبة المسارات الوظيفية للعاملين في الإدارة، والانتقاء المبكر للقيادات الإدارية ذات الإمكانات العالية وفقاً لأسس الجدارة والاستحقاق وتكافؤ الفرص.

> يُشكّل مشروع القانون نقلة نوعية لمجلس الخدمة المدنية ضمن رؤية عصرية شاملة

- التكيف مع التحديات الكبيرة التي تواجه الإدارة العامة في العالم والتي تدفعها نحو العصرنة والإبتكار إستجابة

لضغوطات عديدة داخلية وخارجية أبرزها: منافسة القطاع الخاص، الأزمات المالية المتفاقمة التي تدفع بإتجاه تخفيض حجم الإدارة وضخ كفاءات جديدة فيها عبر جذب عناصر شابة واعدة لتجديد كوادر المستقبل، وتطوير قدرات العاملين في الإدارة، توصلاً لإدارة تتميز بالفعالية وحسن الأداء بما يضمن عملاً أفضل وإنفاقاً أقل. هذا بالإضافة إلى تزايد متطلبات المواطن في الحصول على خدمات الدولة وتقديماتها بالسرعة والكفاءة اللازمتين حيث بات التركيز أكثر على الإشباع النوعي أكثر منه على الإشباع الكمي، وبالتالي مواكبة لآثار العولمة والإندماج على المستوى العالمي.

في ضوء ما تقدم، تمّ بالتنسيق وبالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية، إعداد مشروع قانون لإعادة تنظيم مجلس الخدمة المدنية يواكب المتغيرات الحاصلة المشار إليها آنفاً، بما يتناسب مع الدور الجديد المطلوب من المجلس، ويخدم الأهداف والمبادئ المذكورة أعلاه. هذا بالإضافة الى مأسسة عملية الإصلاح والتنمية بما يتماشى مع المفاهيم والنظريات في علم الإدارة، والتي تدعو الى استمرارية ودوام عملية الإصلاح والتطوير ووضعها في إطارها المؤسساتي الصحيح.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون تمت مناقشته في لجنة الإدارة والعدل، وجرى إقراره في الهيئة العامة لمجلس النواب.

إن أبرز ما تضمنه مشروع القانون المقترح لمجلس الخدمة المدنية، الأمور التالية:

١- إعطاء المجلس دوراً فاعلاً في مجال رسم السياسات والإستراتيجيات في إدارة تنمية وتخطيط الموارد البشرية في القطاع العام، مع الإحتفاظ بالدور الرقابي الراهن للمجلس لجهة التثبت من قانونية المعاملات والإجراءات والقرارات المختلفة المتعلقة بشؤون الموظفين والعاملين في القطاع العام المعروضة على موافقته.

٢- إعادة النظر في هيكلية المجلس لجهة لحظ وحدات متخصصة تستطيع ممارسة مختلف الأدوار والوظائف والصلاحيات المنوطة به، لا سيما التخطيط للوظيفة العامة.

مصدر التمويل: موازنة الحكومة.

الكلفة: لا يترتب كلفة

شروط النجاح:

- سرعة إقرار التشريعات اللازمة لمجلس الخدمة المدنية؛

- تعاون الإدارات مع مجلس الخدمة المدنية على إدخال مفاهيم إدارة الموارد البشرية الجديدة وتطبيقها.

٢ مشروع إعادة تنظيم ديوان المحاسبة:

الجهة المستفيدة: ديوان المحاسبة و مجمل القطاع العام.

هدف المشروع ونطاقه:

إعادة تنظيم ديوان المحاسبة لتحديث وتطوير دوره ومهامه بما يتماشى مع المفاهيم والممارسات المعاصرة لا سيما لجهة تفعيل دوره في الرقابة اللاحقة.

أبرز النقاط التي تضمنها مشروع قانون تنظيم ديوان المحاسبة:

١- توسيع صلاحيات الديوان لتشمل إبداء الرأي بالقضايا المالية؛

٢- توسيع نطاق رقابة الديوان على اتحادات البلديات وبلديات مراكز المحافظات والأقضية، والبلديات الكبرى التي أخضعت او سيجري إخضاعها بمرسوم شرط ألا تقل وارداتها عن مليار ليرة؛

٣- تحديد نطاق رقابة الديوان على الشركات التي تساهم الدولة او اتحاد البلديات او البلديات في رأسمالها بنسبة لا تقل عن ٤٠٪؛

٤- رفع سقوف الرقابة المسبقة لتحرير القضاة والمدققين والمراقبين من عبء هذه الرقابة، والتوسّع في تطبيق الرقابة اللاحقة؛

٥- تحديد إطار ومهام الرقابة اللاحقة بصورة أوضح، فالمادة ٥٠ من مشروع القانون رسمت هذا الإطار وحددت مهام واضحة لهذه الرقابة، ودور ديوان المحاسبة في ممارسة المهام والمسؤوليات المتعلقة بالرقابة اللاحقة؛

٦- تعديل قَسَم اليمين الذي يحلفه رئيس الديوان اذ بعدما كان النص يتضمن عبارة: «أن أكون عادلاً بين الناس أمينًا على حقوقهم وحقوق الإدارة»، أصبح القسَم على الوجه التالي: «أقسم بالله العظيم أن اقوم بمهامي في ديوان المحاسبة بإخلاص وتجرّد، وأن أكون أمينًا على حقوق الإدارة والخزينة، وأن أصون سر المذاكرة، وأتصرف في كل أعمالي تصرفًا صادقاً شريفًا؛

٧- تعديل المادة التي تتعلق بتعيين المراقبين في الديوان بحيث أصبح التعيين من بين خريجي المعهد الوطني للإدارة، بعدما كان النص: «يعيّن المراقبون من بين خريجي قسم الشؤون الاقتصادية والمالية في المعهد الوطني للإدارة والإنماء» (الذي ألغي بعد إنشاء مؤسسة عامة بتسمية المعهد الوطني للإدارة)؛

٨- تحديد العقوبات التأديبية التي يمكن لديوان المحاسبة الحكم بها (من عقوبة اللوم والتأنيب إلى عقوبة العزل)؛

٩- إعادة صياغة بعض الفقرات أو البنود في بعض المواد لتوضيح النص وتحديد المسؤوليات.

يشار إلى أن مشروع قانون تنظيم ديوان المحاسبة قد تمّ درسه ومناقشته في مجلس الوزراء، الذي اتخذ قراراً مبدئياً بالموافقة عليه، تمهيداً للإحالة إلى مجلس النواب، بعد إدخال بعض التعديلات عليه.

مصدر التمويل: لا حاجة للتمويل

الكلفة: لا يترتب كلفة

شروط النجاح:

- سرعة دراسة وإقرار مشروع قانون تنظيم ديوان المحاسبة؛
- دعم القيادات السياسية لدور ديوان المحاسبة، للقيام بمهامه ومسؤولياته؛
- ملء الشواغر في الملاك من قضاة ومراقبين ومدققين.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون المتعلق بتنظيم ديوان المحاسبة الذي أعدته وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، قد وافق عليه مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ٢ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٨ على ان يصار إلى إدخال بعض التعديلات عليه، وقد أودع مشروع القانون مع التعديلات المطلوبة جانب رئاسة مجلس الوزراء، بموجب الكتاب رقم ٥٧٤/ص تاريخ ٢٠١٢/١١/٦.

٣ مشروع بناء قدرات ديوان المحاسبة في الرقابة اللاحقة في إطار "برنامج الحكم الرشيد" الممول من الإتحاد الأوروبي:

الجهة المستفيدة: ديوان المحاسبة

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى تعزيز قدرات ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالرقابة المالية اللاحقة وبناء قدراته في ما يتعلق بالرقابة على البرامج استعداداً للمرحلة الثانية من دوره المستقبلي الا وهي رقابة الأداء.

ويجري ذلك عبر أربعة محاور:

١- دراسة لتحديث نظم المعلوماتية: حواسيب، خوادم، شبكات معلوماتية، قواعد معلومات...

٢- تدريب القضاة والمراقبين ومدققي الحسابات في الديوان على تقنيات الرقابة اللاحقة ورقابة البرامج المعتمدة دولياً عبر ندوات ودورات تدريبية.

٣- إعداد أدوات تدقيق جديدة وتحديث الأدوات القديمة بما يسمح للديوان بإجراء مهماته بسرعة وفاعلية أكبر.

٤- إعداد خطة تواصل وإعلام للديوان مع السلطات التشريعية والتنفيذية.

سيتم تحضير ديوان المحاسبة للعب دور الرقابة على أداء الإدارة المالية

مصدر التمويل: هبة من الاتحاد الأوروبي

الكلفة: ١,٠٠٠,٠٠٠ يورو تقريباً

شروط النجاح:

- تقديم الدعم المالي والتقني (حواسيب، خوادم، شبكات معلوماتية، وغيرها) لديوان المحاسبة لتسهيل القيام بأعماله؛

- دعم القيادات السياسية لدور ديوان المحاسبة، للقيام بمهامه ومسؤولياته؛

- تعيين العناصر البشرية اللازمة ذات الكفاءة والخبرة لتولي المهام الجديدة.

٤ مشروع إعادة تنظيم التفتيش المركزي

الجهة المستفيدة: التفتيش المركزي ومجمل القطاع العام

هدف المشروع ونطاقه:

تطوير دور التفتيش المركزي الذي يقتصر حالياً على الدور الرقابي، بحيث يشمل دوراً جديداً هو دور الدعم والتوجيه للإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات من خلال تقييم الأداء المؤسسي.

أبرز النقاط التي تضمنها مشروع قانون تنظيم التفتيش المركزي:

١- إدخال مفهوم تقييم الأداء المؤسسي على الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات الكبرى وإتحادات البلديات، بحيث لا يقتصر دور التفتيش على الدور الرقابي، بل يتخطاه إلى دور أكثر إلتصاقاً بالإدارة الحديثة وهو دور تقييم الأداء للتثبت من حسن استخدام الموارد البشرية والمالية، والتأكد من حسن تنفيذ المشاريع وخطط العمل تطبيقاً للأهداف الموضوعة.

٢- زيادة ملاك المفتشين والمفتشين المعاونين زيادة معقولة، بما يتناسب مع زيادة الأعباء وحجم الإدارة العامة والمؤسسات العامة والبلديات. ولقد زيد العدد من ١١٧ مفتشاً ومفتشاً معاوناً إلى ١٥١، معظمهم في المفتشية العامة المالية والمفتشية العامة الإدارية.

٣- تحديد شروط خاصة جديدة للتعيين لجميع وظائف الملاك من مفتش معاون إلى مفتش عام بما يتوافق وطبيعة المهام الوظيفية.

٤- إخراج السلطتين التقريرية والتنفيذية في البلديات وإتحادات البلديات من رقابة التفتيش المركزي (أي من المرسوم الإشتراعي رقم ٢٥٩/١١٥) بما يتوافق مع أحكام المادة ١٣٧ من قانون البلديات.

٥- بعد صدور القانون ٩٨/٧١٧ (رفع الحد الأدنى للأجور...) لم يعد من حاجة إلى النص على إعطاء تعويض إجمالي للمفتشين والمفتشين المعاونين لقاء إنقطاعهم عن أي عمل مأجور.

٦- إعطاء القوة الثبوتية لتقارير التفتيش المركزي، عندما تتعارض مع تقارير صادرة عن خبير محلّف.

٧- يشار إلى ان مشروع قانون تنظيم التفتيش المركزي قد تمّ درسه ومناقشته في مجلس الوزراء، الذي اتخذ قراراً مبدئياً بالموافقة عليه، تمهيداً لإحالته على مجلس النواب، بعد إدخال بعض التعديلات عليه.

مصدر التمويل: الموازنة العامة وقرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة: يتعذر تحديدها حالياً على أن تغطي نفقات تدريب المفتشين على اعتماد مفهوم تقييم الأداء المؤسسي وتطبيق آلياته والمعايير والمؤشرات المعتمدة.

شروط النجاح:

- سرعة دراسة مشروع قانون تنظيم التفتيش المركزي وإحالته إلى مجلس النواب لاقراره؛
- دعم ومساندة القياديين في هيئات الرقابة للأدوار والمسؤوليات الجديدة للتفتيش المركزي؛
- ملء المراكز الشاغرة في ملاك التفتيش المركزي بالعناصر البشرية اللازمة ذات الكفاءة والخبرة لتولي المهام الجديدة في هيئات الرقابة.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون المتعلق بتنظيم التفتيش المركزي الذي أعدته وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، قد وافق عليه مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ١ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٨ على أن يصار إلى إدخال بعض التعديلات عليه، وقد أودع مشروع القانون مع التعديلات المطلوبة جانب رئاسة مجلس الوزراء، بموجب الكتاب رقم ٦٦٩/ص تاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٦.

٥ مشروع بناء القدرات المؤسسية للإدارات العامة في التخطيط الإستراتيجي ورسم السياسات في إطار "برنامج الحكم الرشيد" الممول من الصندوق العربي والإتحاد الأوروبي:

الجهة المستفيدة: الدولة بكامل مكوناتها لا سيما الوزارات ومجلس الإنماء والإعمار.

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى دعم قدرات الإدارات العامة في وظيفة التخطيط الإستراتيجي ورسم السياسات.

بموازاة مشروع القانون الرامي إلى استحداث وحدات التخطيط والبرامج في الإدارات العامة، والذي عرضنا لأبرز عناوينه في مشروع سابق، باشرت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بإطلاق مشروع يرمي إلى دعم قدرات الإدارات العامة في وظيفة التخطيط الإستراتيجي ورسم السياسات، وأعدت الدراسات الأولية ودفتر شروط مرجعي لتنفيذ هذا المشروع على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** حيث تم في أوائل العام ٢٠١٢ إجراء مناقصة بتمويل من قرض الصندوق العربي، تم بموجبها التعاقد مع إستشاري محلي أوكل إليه تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع، وهو يقضي بدرس وتحليل الوضع الراهن لموضوع التخطيط في الإدارات العامة، وإعداد منهجية يمكن للإدارات العامة ان تعتمدها في إعداد خططها العامة وخططها القطاعية، تتضمن كافة العناصر والمتفرقات لإعداد الخطط.

وكذلك إعداد دليل عملي يمكن للقياديين والمعنيين بشؤون التخطيط، لاسيما وحدات التخطيط، أن تستعين به لإنجاز المهام الموكلة إليهم في هذا الموضوع. وقد إستلزم تنفيذ المشروع، الذي انجز في نهاية العام ٢٠١٢، عقد العديد من الإجتماعات وورش العمل، التي تم تنظيمها من قبل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتعاون مع الإستشاري، حيث شارك فيها ممثلون عن الوزارات المستفيدة، وهي وزارات: المالية، الشؤون الإجتماعية، الصحة العامة، السياحة، البيئة، الصناعة، والزراعة.

-**المرحلة الثانية**: باشرت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في منتصف عام ٢٠١٢ بإتخاذ الخطوات الضرورية لإطلاق المرحلة الثانية من مشروع دعم قدرات الإدارات العامة في التخطيط الإستراتيجي بإطلاق المشروع الذي يندرج في « برنامج الحكم الرشيد» الممول من الإتحاد الأوروبي حيث اعتمدت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية كسلطة متعاقدة لإدارته.

تم الإعلان خلال نهاية العام ٢٠١١ عن المشروع الذي يهدف الى بناء قدرات عدد من الوزارات في مجال التخطيط الإستراتيجي وهي: الصحة العامة، الشؤون الإجتماعية، السياحة، والصناعة بالتنسيق والتعاون مع وزارة المالية ومجلس الإنماء والإعمار، وذلك لفتح المجال للشركات المهتمة بتنفيذ المرحلة الثانية من المشروع لتقديم عروضها بحيث يصار الى تقييم هذه العروض تمهيداً للإنتقال الى المرحلة اللاحقة من مراحل التوريد المعتمدة وفق معايير الإتحاد الأوروبي، ألا وهي مرحلة تقديم العروض الفنية والمالية بالإستناد الى دفتر الشروط المرجعي الذي تم إعداده من قبل الوزارة.

يُسهم المشروع في استحداث وحدات التخطيط والبرامج في الإدارات العامة

مصدر التمويل: قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الكلفة: المرحلة الأولى ٢٣٢ الف دولار اميركي من قرض الصندوق العربي

المرحلة الثانية: ٢٥٠ الف يورو هبة من الإتحاد الأوروبي وسوف يبدأ العمل بالمشروع في ٣ أيلول ٢٠١٣

شروط النجاح:

- صدور مشروع قانون إحداث وحدات التخطيط في الوزارات؛
- تعيين العناصر البشرية اللازمة ذات الكفاءة والخبرة.

❶ مشروع تطوير وتحديث التوريد في القطاع العام في إطار "برنامج الحكم الرشيد" الممول من الإتحاد الأوروبي

الجهة المستفيدة: الإدارة العامة

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع الى مواكبة عملية تحديث التشريعات المرتبطة بالتوريد وتوفير ما يلزم لوضعها موضع التنفيذ والقيام بكل الأنشطة والمشاريع المواكبة لذلك.

بموازاة مشروع قانون الصفقات العمومية الذي أعدته وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية والذي عرضنا لأبرز عناوينه في المشروع (١) من البرنامج الأول – أطلقت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية مشروعاً يرمي الى مواكبة عملية تحديث التشريعات المرتبطة بالتوريد وتوفير ما يلزم لوضعها موضع التنفيذ والقيام بكل الأنشطة والمشاريع المواكبة لذلك. كما يهدف البرنامج الى إعادة تنظيم وتفعيل وتمكين العاملين في مجال التوريد في الدولة للارتقاء بالإجراءات المتعلقة بالتوريد من المكانة الحالية الى المستوى الإستراتيجي المطلوب تماشياً مع التطورات العالمية في هذا المجال وتمكيناً للقطاع العام من أداء مهامه على أكمل وجه.

وسوف يبدأ العمل بالمشروع في ١٥ تموز ٢٠١٣.

مصدر التمويل: الاتحاد الأوروبي

الكلفة: ١,٧٠٠,٠٠٠ يورو

شروط النجاح: تصديق مشروع قانون الصفقات العمومية المشار إليه أعلاه.

٧ مشروع قانون إستحداث وحدات التخطيط والبرامج في الإدارات العامة

الجهة المستفيدة: الإدارات العامة في لبنان

هدف المشروع ونطاقه:

إنشاء وحدات للتخطيط في الوزارات تتولى وضع الخطط الاستراتيجية في الوزارات القائمة على رؤية واضحة المعالم وخطط بعيدة ومتوسطة المدى، بحيث تتضمن هذه الخطط المشاريع والأنشطة التي تقترح الإدارة وضعها موضع التنفيذ، مع دراسة تحليلية لإنعكاساتها الإقتصادية والإجتماعية، وكلفتها المالية. إضافةً إلى إعداد البرامج واقتراح السياسات العائدة لهذه الوزارات، والمتابعة والتقييم، وذلك من أجل ضمان حسن استعمال وتوزيع الموارد المحدودة وفق أولويات مختارة بدقة في مجالات محددة.

ستتيح وحدات التخطيط للوزارات إعداد خطط استراتيجية

أبرز النقاط التي تضمنها مشروع قانون إستحداث وحدات للتخطيط والبرامج في الوزارات

١- إستحداث وحدات للتخطيط والبرامج في الوزارات، وفقاً لما يلي:

- مديريات للتخطيط والبرامج في الوزارات التي تشتمل على أكثر من مديرية عامة مرتبطة بالوزير.
- مصلحة للتخطيط والبرامج في الوزارات التي تشتمل على مديرية عامة واحدة مرتبطة بالمدير العام.

٢- تحديد مهام واضحة ومحددة لهذه الوحدات بحيث تكون متطابقة في كل الوزارات، من بينها إعداد موازنة تقريبية للإعتمادات اللازمة لتنفيذ الخطط، بما يساعد وزارة المالية على درس ومناقشة موازنات الوزارات، كما يساعد وزارة المالية لاحقاً على اعتماد موازنة الأداء.

٣- تحديد مسميات وظيفية وشروط تعيين موحّدة لملاك هذه الوحدات بما يدعم هذه الوحدات بعنصر بشري متخصص ومؤهل لممارسة مهام التخطيط.

٤- حلول هذه الوحدات مكان دوائر، ومصالح التخطيط الراهنة بتسمياتها المختلفة ومهامها المتنوعة وغير الواضحة.

٥- يتيح مشروع القانون تعيين مدير أو رئيس مصلحة التخطيط والبرامج بالتعيين أو بالتعاقد. كما يتيح المجال لتعيين الموظفين العاملين حالياً في مصالح ودوائر التخطيط في حال توفرت لديهم شروط التعيين المحددة في الجداول المرفقة بمشروع القانون ويمكن ملء باقي المراكز بالتعيين أو بالتعاقد.

٦- إن مشروع القانون في حال إقراره يتيح، تفعيل وظيفة التخطيط الاستراتيجي، وهي الوظيفة المغيبة حالياً بشكل شبه كامل في الإدارات العامة.

يشار إلى أن مشروع القانون قد تم درسه ومناقشته في مجلس الوزراء، الذي اتخذ قراراً مبدئياً بالموافقة عليه، تمهيداً لإحالته على مجلس النواب، بعد إدخال بعض التعديلات عليه.

مصدر التمويل: الموازنة العامة

الكلفة: يتعذر تحديد الكلفة حالياً التي يفترض أن تغطي نفقات إحداث وحدات التخطيط وملء الوظائف اللازمة في كل منها.

شروط النجاح:

- سرعة درس وإقرار مشروع القانون؛
- تعيين العناصر البشرية اللازمة ذات الكفاءة والخبرة لتولي المهام الجديدة في وحدات التخطيط والبرامج؛
- دعم السلطات والقيادات الإدارية العليا لدور هذه الوحدات.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون إحداث وحدات للتخطيط والبرامج في الوزارات الذي أعدته وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، قد وافق عليه مجلس الوزراء بصورة مبدئية بموجب قراره رقم ٤ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٨ على أن يصار إلى إدخال بعض التعديلات عليه، وقد أودع مشروع القانون مع التعديلات المطلوبة جانب رئاسة مجلس الوزراء، بموجب الكتاب رقم ٥٢٩/ص تاريخ ٢٠١٢/١١/١٩.

٨ مشروع قانون إستحداث وحدات للمعلوماتية في الإدارات العامة

الجهة المستفيدة: الإدارات العامة ومجمل القطاع العام

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف مشروع قانون إستحداث وحدات للمعلوماتية في الإدارات العامة إلى تحديث الإدارة وذلك بالتحوّل من الإجراءات البيروقراطية التقليدية إلى أساليب عمل حديثة تعتمد على تقنيات المعلوماتية، والتواصل والتركيز بشكل كبير على المخرجات والنتائج لخدمة المواطنين ومجتمع الأعمال.

أبرز النقاط التي تضمنها مشروع قانون إنشاء وحدات المعلوماتية في الإدارات العامة.

١- إستحداث وحدات للمعلوماتية في ملاك الوزارات والإدارات العامة، على أن تتضمن ملاكات هذه الوحدات، مسميات وظيفية وشروط تعيين موحّدة، مع تحديد مهام ومسؤوليات كل وظيفة وكذلك سلسلة رتب ورواتب خاصة لوظائف المعلوماتية تضمن استقطاب عناصر مؤهلة وذات كفاءة، على أن يعطى المتعاقد بدلات تعاقد شهرية تزيد بنسبة معينة عن الرواتب الشهرية للموظف المعيّن وفقاً لسلسلة الرتب والرواتب المحددة لهم؛

٢- تحديد مهام ومسؤوليات واضحة وموحّدة لوحدات المعلوماتية في الإدارات العامة، بما في ذلك تحديد إختصاصات رئيس وحدة المعلوماتية؛

٣- يتيح مشروع القانون تعيين رئيس وحدة المعلوماتية والعاملين فيها بالتعيين أو بالتعاقد، كما يتيح نقل كل موظف إختصاصي في المعلوماتية من العاملين حالياً في وحدات المعلوماتية إلى إحدى الوظائف الشاغرة في ملاكات وحدات المعلوماتية في حال توفرت لديه شروط التعيين؛

٤- إفساح المجال للمتعاقدين في إختصاص المعلوماتية التقدم بطلب التعاقد لوظيفة محددة في ملاك وحدات المعلوماتية في حال توفرت لديهم شروط التعيين أو ملء هذه الوظائف بالتعيين عن طريق مباراة محصورة؛

٥- إعطاء درجة واحدة لاختصاصيي المعلوماتية العاملين حالياً سواء كان بالتعيين أو بالتعاقد، عن كل سنتي خبرة؛

٦- يشار إلى أن مشروع قانون استحداث وحدات للمعلوماتية في الإدارات العامة قد تم درسه ومناقشته في مجلس الوزراء، الذي اتخذ قراراً مبدئياً بالإطلاع عليه، تمهيداً لإحالته على مجلس النواب، بعد إدخال بعض التعديلات عليه.

مصدر التمويل: الموازنة العامة.

الكلفة: يتعذر تحديدها حالياً تغطية نفقات إحداث هذه الوحدات وملء الوظائف في كل منها وتأمين التجهيزات والبرمجيات اللازمة.

شروط النجاح:

- سرعة درس وإقرار مشروع القانون؛

- دعم وحدات المعلوماتية بالعنصر البشري الكفوء والمؤهل؛
- ضرورة لحظ الإعتمادات اللازمة لإستكمال التجهيزات والبرامج المعلوماتية التي تحتاجها.

> وحدات المعلوماتية ستكون حجر الزاوية في إعتماد المكننة الشاملة في الإدارات وأداة أساسية في تحقيق الحكومة الإلكترونية

تجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون إنشاء وحدات المعلوماتية الذي أعدته وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، قد وافق عليه مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ٧ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٨ على أن يصار إدخال بعض التعديلات عليه، وقد أودع مشروع القانون مع التعديلات المطلوبة جانب رئاسة مجلس الوزراء، بموجب الكتاب رقم ١٢٣/ص تاريخ ٢٠١٣/٣/٦.

٩ مشروع قانون تنظيم وزارة الزراعة ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية والمشروع الأخضر

الجهة المستفيدة: وزارة الزراعة

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى إعادة تنظيم بعض المصالح في وزارة الزراعة بما يتضمن ذلك من إعداد مشاريع النصوص اللازمة و الأسباب الموجبة، وذلك لتحقيق أكبر فعالية لهذه المصالح.

أنجزت لجنة مكونة من قياديين يمثلون وزارة الزراعة ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، والمشروع الأخضر، ومجلس الخدمة المدنية، ووزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية تقريراً لإعادة تنظيم وزارة الزراعة مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية والمشروع الأخضر، مع مشاريع النصوص اللازمة والأسباب الموجبة، ونص إعادة تنظيم وزارة الزراعة أبرز عناوينه:

- معالجة التداخل والازدواجية في مهام بعض الوحدات، وإنشاء مديرية للشؤون الفنية المشتركة بين مديرية الثروة النباتية والأحراج ومديرية الثروة الحيوانية، تلافياً لإستحداث وحدات تمارس ذات المهام في كلتي المديريتين.
- تركيز المهام والمسؤوليات في الوحدات الإدارية بشكل واضح ومحدد، بما يتلاءم مع التطورات والمتغيرات التي طرأت على القطاع الزراعي، ومع الأخذ بعين الاعتبار تجارب الدول المتقدمة في القطاع الزراعي، ودراسات وتوصيات المؤسسات المتخصصة لا سيما منظمة الأغذية والزراعة (FAO).
- تلافي الهيكلية الفضفاضة الحالية والتي ثبت عدم ملاءمتها، واعتماد بنية تنظيمية أصغر حجماً مع الحرص على الفعالية والأداء.
- اقتراح فصل المديرية العامة للتعاونيات عن وزارة الزراعة، حيث أن نشاط المديرية العامة هذه لا يقتصر على التعاونيات الزراعية، بل يطال قطاعات وأنشطة عديدة أخرى، مما يستوجب ربطها بوزارة تمارس مسؤوليات أفقية، والأكثر ملائمة هي وزارة الإقتصاد والتجارة. هذا وقد تبين للجنة بعد دراستها للنصوص القانونية التي تنظم عمل المديرية العامة للتعاونيات انها جيدة لجهة مهامها وهيكليتها وهي بالتالي تفي بالغرض، تاركة أمر إجراء أي تعديل عليها إلى الوزارة التي سيتم ربطها بها.
- نقل مهام التعليم الزراعي إلى المديرية العامة للتعليم المهني والتقني في وزارة التربية والتعليم العالي بهدف

تركيز وتوحيد أشكال وأنواع التعليم الفني ضمن إدارة عامة واحدة، تأميناً لشمولية هذا التعليم وفعاليته.

إعادة تنظيم مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية:

تمّ إعداد مشروع قانون لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، وكذلك مشروع مرسوم تنظيمي بهدف توضيح أحكام مشروع القانون بما يسهّل عملية درس مشروع القانون وإقراره.

إن أبرز ما تضمنه مشروع قانون تنظيم مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية:

١- إعادة تنظيم مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية واستبدال تسميتها بـ«مؤسسة الأبحاث العلمية الزراعية»، علماً أن المصلحة قد أُنشئت بموجب مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم رقم ١٩٥٧/١٦٧٦٦، وهو قانون تقادم عليه الزمن، ولم يلحظ هيكلية محددة للمصلحة مع وحدات إدارية ذات مهام واضحة.

٢- لحظ هيكلية غير فضفاضة للمؤسسة، تراعي تنوّع مهامها ومسؤولياتها وقد جرى تحديد هذه المهام والمسؤوليات مع الأخذ بالإعتبار ضرورة مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي في حقل البحث العلمي الزراعي، والإستفادة من أفضل التجارب، لا سيما في الأمور التالية:

- تطوير البحث العلمي في المواضيع المتعلقة بالنبات والحيوان، وتحاليل التربة، وشؤون البذور والشتول لإدخال زراعات جديدة ذات مردود إقتصادي عالي؛
- تطوير الصناعات المشتقة من إنتاج المواشي والدواجن؛
- ترشيد إستخدام المبيدات الزراعية والأسمدة الكيماوية لمكافحة الآفات الزراعية؛
- القيام بالأبحاث المتعلقة بتقنيات الريّ والتغيرات المناخية؛
- تأهيل وتدريب الفنيين الزراعيين العاملين في الإرشاد الزراعي، وتعميم المعلومات الإرشادية الفنية الزراعية على المزارعين؛

- تقليص الرقابة على المؤسسة باعتبارها تعنى بالبحث العلمي الزراعي، وهو موضوع يتطلب مرونة فائقة في العمل والتحرّك، وحصر هذه الرقابة برقابة ديوان المحاسبة المؤخرة ورقابة التفتيش المركزي.
- رفع حدود الصفقات للوازم والأشغال التي تجريها المصلحة بموجب القانون الجديد. بحيث كان يشكل هذا الأمر عائقاً كبيراً في السابق إذ أن استدراج العروض مثلاً لم يكن يتجاوز ١٠ ملايين ل.ل.
- تشكيل المجلس العلمي الذي لم يكن موجوداً في السابق وهذا أمر في غاية الأهمية باعتباره هيئة إستشارية تضم كبار الباحثين من عدة جامعات ومؤسسات، مهمته المساعدة على وضع استراتيجية ناجحة للبحث العلمي مع تبادل الخبرات والقدرات الفنية.

إعادة تنظيم المشروع الأخضر:

عكفت اللجنة على درس أوضاع المشروع الأخضر من الناحيتين القانونية والتنظيمية، واطلعت على المستندات والدراسات التي تساعدها في عملها، والتي تبيّن منها، أنه تمّ استحداث مكتب تنفيذ المشروع الأخضر بملاك مؤقت، بموجب المرسوم رقم ١٣٧٨٥ تاريخ ٦٣/٩/٩ بناءً على القانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم ١٣٣٣٥ تاريخ ٦٣/٧/١٠، وهو يتمتع بصلاحيات إدارية ومالية خاصة من غير أن ينص صراحة على أن المشروع الأخضر يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة. مما أثار جدلاً حول الطبيعة القانونية للمشروع الأخضر وفي ما إذا كان يمكن اعتباره إدارة عامة أو مؤسسة عامة. وقد حسم مجلس الوزراء الأمر بقراره رقم ١٦٧ تاريخ ٢٠٠٧/١/١٢ فاعتبر المشروع الأخضر إدارة عامة ذات صلاحيات إدارية ومالية خاصة، وأنه ليس

مؤسسة عامة لإفتقاده إلى الشخصية المعنوية المستقلة التي لم تنص عليها صراحة نصوص استحداثه.

لذلك وفي مسعى من اللجنة لتحديد إطار قانوني ثابت للمشروع الأخضر، وفي ضوء المناقشات والمداولات التي جرت، تبيّن أن الصيغة الأمثل للبنية القانونية والتنظيمية للمشروع الأخضر، هي صيغة المؤسسة العامة، وذلك نظراً لطبيعة دوره ومهامه التي تتطلب مرونة فائقة وسرعة في العمل والتحرك على مختلف الصعد الفنية والمالية والإدارية.

إلا أن معالي وزير الزراعة وجه كتاب رقم ٣/٢٨٨٧ تاريخ ٢٠٠٩/٦/١٧ الذي تضمن طلب «الإبقاء على استمرارية وضع المشروع الأخضر الإدارية القانونية كما هي عليه تبعاً لهيكليته الإدارية والوظيفية»، مما أوجب على اللجنة التوقف عن متابعة مهمتها لإعادة تنظيم المشروع الأخضر.

مصدر التمويل: الموازنة العامة.

الكلفة: لا يترتب كلفة.

شروط النجاح:

- سرعة درس وإقرار مشاريع القوانين؛
- ملء الوظائف الجديدة الملحوظة في الملاك من الفئة الثانية؛
- إعداد المراسيم التنظيمية؛

تجدر الإشارة إلى أن مشاريع النصوص القانونية اللازمة قد أنجزت واودعت وزارة الزراعة بموجب الكتاب رقم ٤٧٣/ص تاريخ ٢٠٠٩/١١/٦، كما تمّ توجيه الكتاب رقم ٨٢/ص تاريخ ٢٠١٠/٣/٢ إلى وزارة الزراعة، يتضمن طلب إيداعنا ملاحظات ومقترحات الوزارة على مشاريع النصوص القانونية المشار اليها.

١٠ مشروع قانون إعادة تنظيم وزارة العمل

الجهة المستفيدة: وزارة العمل و قطاع العمال والأجراء والمستخدمين

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى إعادة تنظيم وزارة العمل من خلال رؤية جديدة تحقق فعالية أكبر للوزارة.

درست وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية مشروع القانون المُرسل من قبل معالي وزير العمل بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٥ والذي يرمي الى إعادة تنظيم وزارة العمل. وعليه، إقترحنا على معالي وزير العمل بموجب كتابنا رقم ٥٩٠/ص تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٠ إجراء التعديلات المناسبة لجهة :

١- إعداد أسباب موجبة لمشروع القانون تطرح رؤية وزارة العمل للأدوار والمهام الجديدة التي تستند إليها الهيكلية المقترحة للوزارة؛

٢- تحديد العناوين العريضة لدور ومهام المصالح التي تتألف منها هيكلية وزارة العمل، مع إمكانية الإستئناس بالمهام التي تم إسنادها الى هذه المصالح ضمن مشروع القانون السابق؛

٣- إعادة النظر بإستحداث مصلحة النقابات حيث لا أسباب موجبة إضافية تبرر إستحداثها ، ذلك أنه سيتم تولي شؤون النقابات من قبل مصلحة علاقات العمل التي يمكن إعادة تسميتها بحيث تصبح « مصلحة علاقات العمل وشؤون النقابات»؛

٤- إستحداث مصلحة للمعلوماتية ضمن هيكلية المديرية العامة للعمل ، مرتبطة بالمدير العام.

لافتين الى إمكانية الإستئناس بمشروع القانون الذي تم إعداده بتاريخ ١٢/ ١/ ٢٠٠٥ لوزارة العمل بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

أودعنا معالي وزير العمل مشروع القانون المشار اليه، بعد إدخال التعديلات المشار

اليها أعلاه، حيث تبين انه جرى الأخذ بالتعديلات المقترحة، فأعيد الملف الى الوزارة المعنية بموجب كتابنا رقم ٦٤٩/ص تاريخ ٢٠١٢/١٢/١٣ مع الموافقة على الصيغة الجديدة، متمنين إعطاءه المجرى القانوني اللازم.

مصدر التمويل: الموازنة العامة.

الكلفة: لا يترتب كلفة.

شروط النجاح:

- سرعة درس وإقرار مشروع القانون؛
- ملء الوظائف الجديدة الملحوظة في الملاك من الفئة الثانية؛
- إعداد المرسوم التنظيمي.

١١ مشروع قانون إعادة تنظيم وزارة السياحة

الجهة المستفيدة: وزارة السياحة والقطاع السياحي بشكل عام.

هدف المشروع ونطاقه:

بناء على طلب معالي وزير السياحة بموجب كتابه رقم ١/٢٩٩٢ تاريخ ٢٠١١/٩/٧ تكليف من يلزم إعداد هيكلية حديثة لوزارة السياحة، بادرت وزارة الدولة بتكليف لجنة مختصة إعداد مشروع قانون لإعادة تنظيم وزارة السياحة.

وقد أنجزت اللجنة الدراسة المطلوبة، وهي أودعت وزارة السياحة بموجب كتابنا رقم ١١٨/ص تاريخ ٢٠١٢/٣/١.

يهدف مشروع القانون الجديد الى تحديث الهيكلية المقترحة لوزارة السياحة وتحديد مهامها بدقة، وتعزيز ملاكها بالعنصر البشري المتخصص لتفعيل دورها وتمكينها من تحقيق الوظائف الأساسية التالية:

- **تنشيط السياحة وإنماؤها وترويجها؛**
- **تحفيز وتنظيم الاستثمار في القطاع السياحي؛**
- **المساهمة في توفير فرص عمل في هذا القطاع؛**
- **العمل على رفع مستوى الجودة في الخدمات السياحية؛**

ولهذا الغرض تلحظ الهيكلية المقترحة وحدات إدارية على مستوى مصالح تختص بالتخطيط والدراسات، المؤسسات والمهن السياحية، الإنماء السياحي، الاستثمار السياحي، الرقابة إضافة الى الوحدات التالية : الديوان و المعلوماتية.

وقد تم مراعاة تنظيم وتنسيق الصلاحيات العائدة للاستثمار السياحي وتنشيط استثمار المغاور والمصاعد الهوائية ومراكز التزلج. كذلك تغيير تسمية بعض الوحدات لتكون متجانسة مع المهام والصلاحيات المحددة لها بموجب التشريعات السياحية.

ومن أجل تعزيز اللاحصرية يلحظ مشروع القانون وجود دوائر إقليمية تعمل على تشجيع وإنماء السياحة على جميع الأراضي اللبنانية.

كما يلحظ المشروع إنشاء لجنة عليا برئاسة وزير السياحة، يشترك فيها القطاعان العام والخاص مهمتها اقتراح السياسات والتوجهات العامة لتطوير القطاع السياحي.

مصدر التمويل: الموازنة العامة

الكلفة: لا يترتب كلفة

شروط النجاح:

- سرعة درس وإقرار مشروع القانون؛
- ملء الوظائف الجديدة الملحوظة من الفئة الثانية؛
- إعداد المرسوم التنظيمي.

١٢ مشروع مراجعة وتعديل نظام الموظفين (المرسوم الإشتراعي رقم ٥٩/١١٢)

الجهة المستفيدة: موظفو القطاع العام والإدارات العامة

هدف المشروع ونطاقه:

تعديل نظام الموظفين ليتلاءم مع إدارة عصرية مرنة تتماشى مع تقنيات ومفاهيم إدارة الموارد البشرية الحديثة.

لما كان قد مضى على صدور المرسوم الإشتراعي ٥٩/١١٢ (نظام الموظفين) عدة عقود من الزمن، ورغم إدخال العديد من التعديلات عليه، إلا أنه ما يزال يتطلب مراجعة أو تعديلاً لنصوصه بما يتلاءم مع إدارة عصرية مرنة تتماشى مع تقنيات ومفاهيم إدارة الموارد البشرية. وتجدر الإشارة إلى أنه ما زالت

ترد الى وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بين الحين والأخر، اقتراحات تتعلق بتعديله.

ولما كان ينبغي مواكبة إستراتيجيا تنمية وتطوير الإدارة العامة، أصدر وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية القرار رقم ٢ تاريخ ٢٠١٢/١/٤، قضى بتشكيل لجنة من الخبراء المختصين من مجلس شورى الدولة، ومن وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية إضافة إلى ممثلين عن الأجهزة الرقابية (مجلس الخدمة المدنية، ديوان المحاسبة، التفتيش المركزي، الهيئة العليا للتأديب) عهد إليها مراجعة نظام الموظفين وإدخال التعديلات المناسبة عليه، وتقديم صيغة جديدة تأخذ بأحدث المقاربات والمناهج المعتمدة.

وقد باشرت اللجنة أعمالها في بداية العام ٢٠١٢ ويؤمل أن تنجز مهمتها في نهاية شهر حزيران من العام ٢٠١٣.

مصدر التمويل: الموازنة العامة

الكلفة: لا يترتب كلفة

شروط النجاح: سرعة درس وإقرار مشروع نظام الموظفين الجديد.

١٣ مشروع مساهمة وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في سياسة الجوار الأوروبية

الجهة المستفيدة: وزارات الإقتصاد والتجارة، التربية والتعليم العالي، الثقافة، الإتصالات، الصناعة، الإعلام، والشباب والرياضة، والمجلس الوطني للبحوث العلمية.

هدف المشروع ونطاقه:

تنمية التعاون وتعزيز الشراكة بين لبنان والإتحاد الأوروبي، والارتقاء في المشاريع اللبنانية لتتماشى مع المقاييس والمعايير الأوروبية، مما يعزز دور لبنان ويطور علاقته مع الإتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى تشجيع التبادل الثقافي والعلمي والتكنولوجي للوصول إلى تطوير ودعم القدرات المؤسساتية للإدارات المشاركة في اللجنة.

بناءً على إتفاقية الشراكة الأوروبية اللبنانية التي تم إبرامها بموجب القانون رقم ٣٧٣ تاريخ ٢٠٠٢/٢/١٢ وإستناداً الى خطة العمل المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبية، تم إنشاء عشر لجان فرعية تعنى بتطبيق بنود إتفاقية الشراكة الموقعة بين لبنان والإتحاد الأوروبي، ومتابعة خطة العمل لسياسة الجوار الأوروبية، حيث أن مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية معني بنشاط لجنتين هما لجنة الأبحاث والإبتكار والمعلوماتية والتربية والثقافة، ولجنة حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد.

اللجنة الفرعية للأبحاث والإبتكار والمعلوماتية والتربية والثقافة.

تسهم اللجان في تطبيق بنود إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

يرأس لجنة «الأبحاث والإبتكار والمعلوماتية، والتربية، والثقافة» معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وهي تضم أعضاء ممثلين لكل من وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ووزارات: الإقتصاد التجارة، التربية، التعليم العالي، والثقافة، الإتصالات، الصناعة، الإعلام، والشباب والرياضة، والمجلس الوطني للبحوث العلمية. تابعت اللجنة المذكورة أعمالها وهي تعقد إجتماعات دورية يشارك فيها ممثلي الوزارات المعنية يعرضون فيها المشاريع والبرامج التي تقوم بها كل وزارة، في إطار الدور المناط باللجنة، وما يتطلبه تنفيذ بعض المشاريع والبرامج من دعم تقني أو تمويل.

مصدر التمويل: الإتحاد الأوروبي

شروط النجاح:

إلتزام الإدارات المعنية بالمقترحات والمقررات المتعلقة بعمل اللجنة وإبراز المشاريع والمنجزات الخاصة بإداراتهم التي تتلاءم مع العناوين والأولويات المعروضة في خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية.

اللجنة الفرعية الخاصة بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد.

تتابع اللجنة الفرعية أعمالها وإجتماعاتها، وكان آخرها

الإجتماع الذي عقد في بروكسل في شباط ٢٠١٢ في مقر الإتحاد الأوروبي، والذي ترأسه عن الجانب اللبناني أمين عام وزارة الخارجية والمغتربين بالوكالة وضم مدير عام وزارة العدل، وممثل عن وزارة الإقتصاد والتجارة، وممثل عن وزارة الشؤون الإجتماعية، وممثل عن وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وضباط يمثلون المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي والمديرية العامة للأمن العام، كما شارك في جانب من الإجتماع سفير لبنان في بلجيكا.

تناول الإجتماع المواضيع المدرجة على جدول الأعمال. أما في ما خص المواضيع التي تعنى وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية فتم بشأنها عرض ما يلي:

- مشروع إستحداث شباك موحّد في وزارة السياحة، لاستقبال وإرشاد أصحاب العلاقة من المواطنين لتسهيل حصولهم على الخدمات الإدارية وإنجاز معاملاتهم، وهو مشروع تم إفتتاحه في شهر كانون الأول من العام ٢٠١٢ بعد تأمين التجهيزات اللازمة، وتدريب الموظفين .

- إضافة الى ما تقدم، تم عرض عدد من المشاريع والأنشطة التي تندرج تحت عنوان الحكم الرشيد ومكافحة الفساد والتأكيد على الشفافية التي تعمل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية على وضع الدراسات اللازمة بشأنها تمهيداً لوضعها موضع التنفيذ ومنها مشاريع القوانين ذات الصلة (قانون الإثراء غير المشروع ومشروع قانون تضارب المصالح الخ..).

١٤ مشروع الأبنية الحكومية

الجهة المستفيدة: الدولة اللبنانية

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى إيجاد آلية فعالة واقتصادية لتشييد مجمعات وأبنية حكومية على عقارات تملكها الدولة عبر شراكة فعلية شفافة وعادلة ومجدية عبر الدولة والقطاع الخاص (مصارف ومتعهدين)، وذلك لخلق هوية متميزة للبناء الحكومي وتقديم أبنية حكومية تلبي توقعات

تهدف المقاربة الجديدة في إعتماد مبدأ الأبنية الخضراء للأبنية الحكومية بما يقتضي في إعتماد الطاقات المتجددة وبرامج كفاءة الطاقة، بالإضافة إلى إعتماد هوية محددة للأبنية الحكومية وتعزيز وظيفة الشباك الموحّد واعتماد تقنيات المعلوماتية في البنية التحتية

واحتياجات الموظفين والمواطنين، لذلك أعدت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية تقريراً حول العقارات التي تملكها الدولة اللبنانية، والتي تصلح لإقامة مبان حكومية عليها. وقد رفع التقرير إلى دولة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١١/١٠/٥، وتم على أثره صدور قرار بإنشاء وحدة لدى رئاسة مجلس الوزراء مهمتها التنسيق والإشراف على تنفيذ الأبنية الحكومية.

مصدر التمويل: موازنة الحكومة.

الكلفة: تم إعداد الدراسة من قبل موظفي وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

شروط النجاح:

- إيجاد آلية شفافة وعادلة ومجدية للتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

- إتخاذ القرارات الإدارية والقانونية المناسبة؛

١٥ إعداد مشروع المرسوم التنظيمي لصندوق التعاضد للفنانين

أودع المشروع جانب وزارة الثقافة التي أحالته إلى مجلس شورى الدولة، الذي أبدى الموافقة عليه وسوف يعرض على جدول أعمال مجلس الوزراء لإقراره.

إنتبه منعطف

البرنامج الثالث:

برنامج استحداث آلية لإدارة التغيير وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات

مبررات البرنامج:

إنّ البرامج الأساسية للإصلاح تتطلّب آليّات متخصّصة واستراتيجيات تسهم في إحداث التغييرات المطلوبة، استناداً إلى تجارب وممارسات إدارية ناجحة في بعض الدول المتقدّمة.

هدف البرنامج:

يهدف البرنامج إلى وضع آلية متخصّصة لإدارة التغيير لمواكبة البرامج الأساسية للإصلاح والتطوير والعمل على تطبيقها وتأمين استدامتها، وإقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل لتعميم ثقافة إدارة التغيير وطرح مواضيع أو مشكلات مستجدة لدرسها ومعالجتها، ووضعها بتصرف أصحاب القرار.

الجهة المسؤولة: مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

الجهات المشاركة:

- مجلس الخدمة المدنية.
- المعهد الوطني للإدارة.
- القيادات الإدارية.
- وحدات التخطيط والبرامج لدى الوزارت والمؤسسات العامة.
- وحدات إدارة الموارد البشرية لدى الوزارات والمؤسسات العامة.
- وحدات العلاقات العامة لدى الوزارات والمؤسسات العامة.

المشاريع الداعمة للبرنامج

- وضع إطار تنظيمي لإعداد مناهج وآليات إدارة التغيير لدى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.
- وضع دليل لإدارة التغيير بحيث يشمل مكونات عمليات التحضير للتغيير، وخطّة لإدارة التغيير، وتنفيذها وقيادتها.

- إقامة الدورات التدريبية والندوات للقيادات الإدارية حول ثقافة ومفاهيم إدارة التغيير ومضامينها.

- التنسيق مع المعهد الوطني للإدارة لإدراج موضوع إدارة التغيير في برامج الإعداد والتدريب.

- تنظيم ورش عمل لمعالجة معضلات ومشكلات مستجدة يشارك فيها اصحاب القرار وقيادات إدارية.

- إصدار نشرات ذات علاقة بمواضيع تنمية وتحديث الإدارة العامة.

المخرجات الرئيسية (Outputs)

- تحديد وتأهيل عناصر التغيير (CHANGE AGENTS).

- إعداد استراتيجيات عملية في التوعية والإقناع والمشاركة.

- ترسيخ ثقافة الدعم والتواصل لإنجاح مشروعات الإصلاح والتطوير.

- إبراز إنجازات ونجاحات الإدارة اللبنانية في مجال تحسين الأداء والإرتقاء بالعملية الإدارية إلى مجالات التحفيز والريادة، ما ينعكس إيجاباً على السمعة الدولية والإقليمية للإدارة العامة في لبنان.

- تقديم مقترحات لمجلس الوزراء تساعد على تحقيق نقلة نوعية في عمليات تحديث وتطوير الإدارة العامة.

- تحديث عملية وضع السياسات والإستراتيجيات في ضوء الصعوبات التي تعترض العملية الإصلاحية.

تجدر الإشارة إلى أن البرنامج الثالث - برنامج استحداث آلية لإدارة التغيير وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات- وكما هو مبين أعلاه، هو برنامج يرمي إلى مواكبة ودعم سائر البرامج الأساسية لتأمين أفضل الظروف لتحقيق الأهداف والغايات المطلوب بلوغها.

وإن وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية تعكف على تصميم الآليات والمشاريع الداعمة لهذه البرامج، التي يؤمل إنجازها في الأشهر القادمة.

إدراة التغيير مكوّن أساسي من كل البرامج والمشاريع الكبيرة التي يتم تنفيذها من قبل وزارة التنمية الإدارية

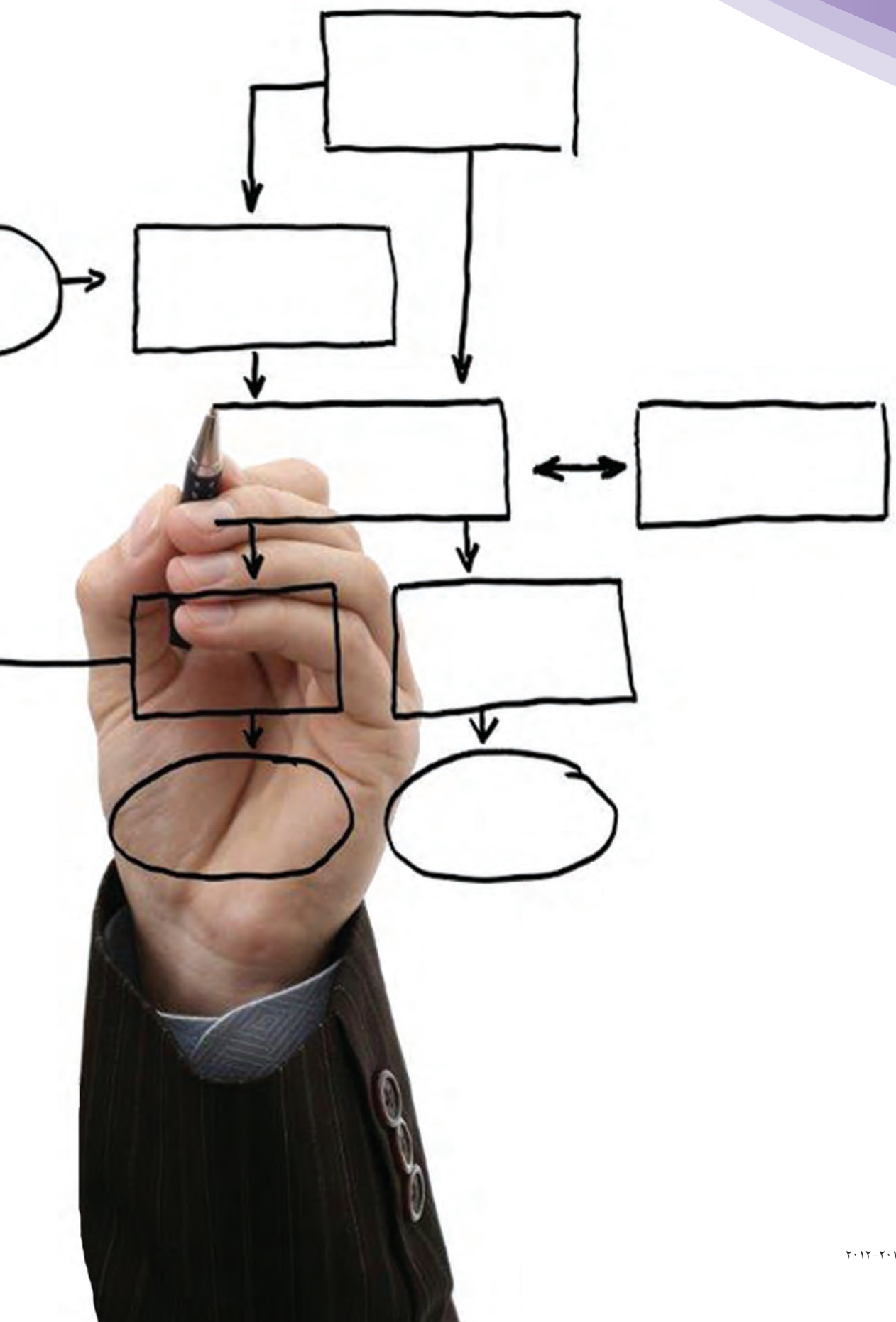

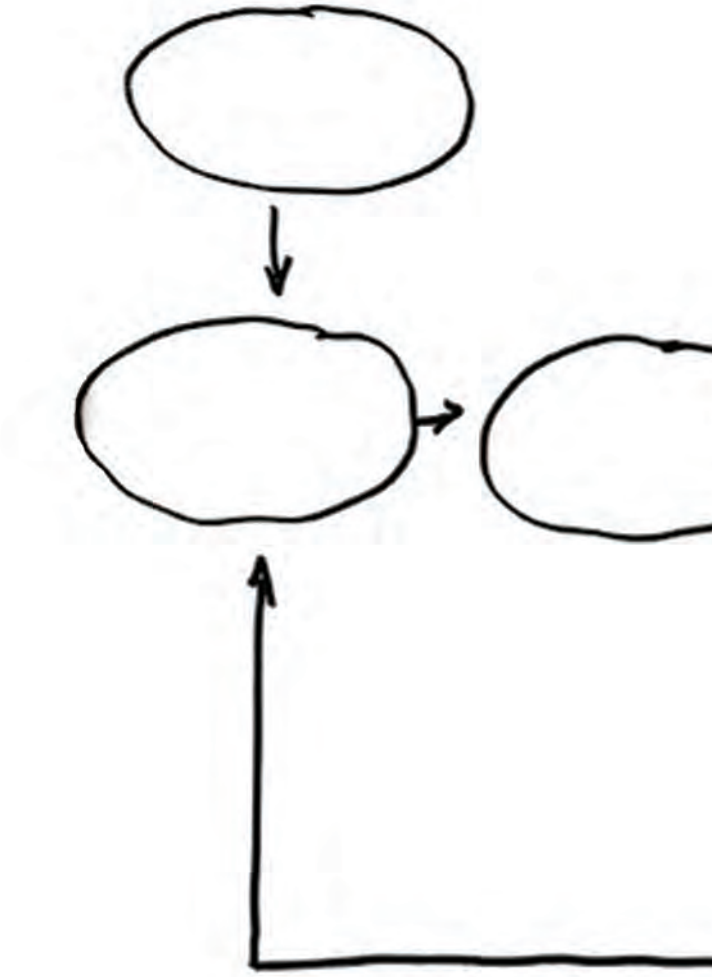

البرنامج الرابع:

تطوير إدارة الموارد البشرية وتنميتها

مبررات البرنامج:

إن العنصر البشري يشكل الركن الأهم في نجاح أي إدارة أو مؤسسة في القطاعين العام والخاص على حد سواء. ومن الواضح أن عملية الإصلاح والتطوير الإداري في لبنان لا يمكن أن تنجح إذا لم يواكبها إصلاح جدي في إدارة الموارد البشرية، فالموظفون في النتيجة هم المسؤولون عن تنفيذ الإصلاحات ودعمها ومواكبتها. هذا ويلاحظ أن تطوير وتحديث إدارة الموارد البشرية في لبنان لم يكن موضع أي اهتمام جدي منذ أوائل ستينات القرن الماضي، بالإضافة إلى النتائج السلبية للحرب اللبنانية على الإدارة العامة ككل، بحيث أصبحت الإدارة بعد الحرب في وضع لا يمكنها من القيام بالحدّ الأدنى من الدور المطلوب منها في ظروف عادية فكيف بالدور الجديد المطلوب منها بعد الحرب للمساهمة في إطلاق عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

هدف البرنامج:

يهدف البرنامج إلى تطوير إدارة الموارد البشرية باعتبارها حاجة ملحة تتّسم بالأولوية. مما يتطلب تحديث تشريعات مجلس الخدمة المدنية وأنظمة الوظيفة العامة والمباريات، وتفعيل التدريب الذي ينفذه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ودعم المعهد الوطني للإدارة، وإقرار آلية حديثة للتعيينات واعتمادها.

الجهة المسؤولة: وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

الجهات المشاركة:
- مجلس الخدمة المدنية.
- الإدارات العامة.
- المعهد الوطني للإدارة.

المشاريع الداعمة للبرنامج (خطة العمل)

- مشروع تحديث نظام الموظفين.
- تفعيل مجلس الخدمة المدنية عن طريق إعادة تنظيمه وتوفير العناصر البشرية المؤهلة له.
- آلية حديثة للتعيين في الفئات العليا تعتمد بالدرجة الأولى معايير الجدارة عوضًا عن الإعتبارات السياسية والمحسوبية.
- مسح وتحديد الإحتياجات التدريبية في الإدارة العامة.
- تنفيذ دورات تدريبية في المجالين الإداري والمعلوماتي.
- وضع مشروع توصيف الوظائف في الإدارة العامة موضع التطبيق.
- نظام حديث للمباريات يعتمد في عمليات التعيين.

استناداً إلى ما تقدم، عكفت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية على انجاز المشاريع الداعمة لهذا البرنامج وهي التالية:

١ مشروع توصيف وتصنيف الوظائف

الجهة المستفيدة: الإدارات العامة.

هدف المشروع ونطاقه:

سبق لوزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية أن أنجزت مشروع توصيف وتصنيف الوظائف بالتعاون والتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ١٩٩٤/٦/٢٠، وهو اشتمل على استمارات توصيف لـ ١٤٨٩١ وظيفة في الملاك الإداري العام، تم إعدادها بناء على دراسات ميدانية أجرتها فرق عمل متخصصة بالتعاون مع القياديين والعاملين في الإدارات العامة، بإشراف خبراء مختصين، واقترنت تلك الإستمارات في حينه بتوقيع المدراء العامين والرؤساء المباشرين المعنيين.

وبناء على تعميم دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٩٨/٥ تاريخ ١٩٩٨/١٢/٢٦ المتضمن الطلب إلى جميع الإدارات العامة والبلديات تنظيم بطاقات تحديد مهام للموظفين، سنداً للفقرة ٢ من المرسوم الإشتراعي رقم ٥٩/١٧ (تنظيم الإدارات العامة) الذي ينص على ما يلي:

«إن معظم الإدارات العامة لم تبادر بالقيام بهذه المهمة ولا تطبق الأصول الواجب إتباعها بهذا الخصوص، حيث أن تنظيم بطاقة تحدّد مهام كل من الموظفين والعاملين من شأنه ان يؤدي الى تسهيل قيام الموظفين بمهامهم وتسريع إنجاز المعاملات ضمن المهل المحددة، ليس فقط في الإدارات العامة وفي المؤسسات العامة والبلديات كما من شأن إعداد بطاقات مهام كل من العاملين في الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات أن يساعد على تقييم الأداء بشكل دقيق وأن يسهل أعمال الرقابة الذاتية التسلسلية التي يجب أن يقوم بها الرؤساء المباشرين على مهام الموظفين التابعين لهم».

> تمّ إعتماد بطاقات المهام في خمس وزارات بالإستناد إلى توصيف وتصنيف الوظائف

واستناداً إلى الفقرة ٢ من المادة ٤ من المرسوم الإشتراعي رقم ٥٩/١١١ (تنظيم الإدارات العامة) التي تنص على ما يلي:

«تحدد بقرار من الوزير بعد استطلاع رأي إدارة التفتيش المركزي المهام التي يجب أن يقوم بها كل موظف، والأصول الواجب إتباعها في كل نوع من المعاملات والمهل الواجب إنجازها فيها، وتبلّغ هذه القرارات إلى مجلس الخدمة المدنية».

لذلك، قامت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بإعادة تحريك هذا المشروع، للعمل على تطبيق الشق المتعلق

بتوصيف الوظائف في المرحلة الراهنة، وعمدت إلى تأليف فرق عمل في الوزارات لإعداد بطاقات المهام العائدة للموظفين فيها، إستناداً إلى إستمارات التوصيف والتصنيف المشار اليها أعلاه. هذا وقد أصدر كل من وزراء: السياحة، العمل، الإعلام، الصناعة، والزراعة كلٌ فيما يتعلق بوزارته قراراً باعتماد بطاقات المهام المشار اليها. والعمل مستمر لإنجاز بطاقات المهام في باقي الوزارات، والسعي إلى اعتمادها.

إن اعتماد بطاقات المهام في الإدارات العامة من شأنه تحقيق أهداف عدة منها:

أ – تحديد وتوضيح مهام الموظفين ومسؤولياتهم وواجباتهم.

ب– التطبيق الجدي لنظام تقييم أداء الموظفين إستناداً إلى تحديد دقيق للمهام المناطة بهم.

ج– تحديد شروط خاصة للتعيين في بعض الوظائف التي تتطلب مؤهلات علمية ومهارات خاصة.

د– تصميم برامج تدريب تلبي إحتياجات الموظفين في ضوء المهام المسندة إليهم.

مصدر التمويل: موازنة الحكومة.

٢ آلية حديثة لتعيين موظفين في الفئة الأولى باعتماد معايير الجدارة والكفاءة

الجهة المستفيدة: الوظائف القيادية في الإدارات العامة والمؤسسات العامة.

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى ملء الشواغر في الفئة الأولى بأفضل العناصر وفقاً لمعايير واضحة يتم تطبيقها من خلال آليّة توظيف معتمدة بشكلٍ رسمي.

إستناداً لآلية التعيين في الفئات العليا في الإدارات والمؤسسات العامة التي وافق عليها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٢ ، تقوم وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتعاون الوثيق مع مجلس الخدمة المدنية على تطبيق بنودها فيما يتعلق بآلية التعيين من داخل الملاك وذلك لجهة إعطاء الأولوية في ملء المراكز الشاغرة في الفئة الأولى في الملاك الإداري العام للموظفين من الفئة الثانية من داخل الملاك الإداري، وهذا يتطلب إعداد مواصفات وشروط التعيين لمراكز الفئة الأولى الشاغرة في هذا الملاك بالتنسيق بين الوزراء المختصين ومجلس الخدمة المدنية ووزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية. هذا ويعد مجلس الخدمة المدنية لوائح بموظفي الفئة الثانية المؤهلين قانوناً للترفيع للفئة الأولى تراعى في إعدادها مواصفات وشروط التعيين المشار إليها أعلاه.

تمّ تعيين ١١ موظفاً من الفئة الأولى وفق آلية شفافة

من جهة ثانية، وبالنسبة للمراكز الشاغرة في المؤسسات العامة، تعدّ وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية مسودة إعلان للمراكز الشاغرة تعرض على الوزير المختص من أجل درسها وبيان الرأي فيها. وعند الموافقة عليها يتم الإعلان عنها على موقع وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، لتلقي طلبات الترشيح من داخل وخارج الملاك.

هذا، ويتولى فريق عمل في وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية فرز طلبات الترشيح آلياً ويدوياً، وإيداع الوزير المختص اللوائح الرقمية لطلبات الترشيح المقبولة، ولوائح إسمية لطلبات الترشيح غير المقبولة مع تبيان أسباب عدم قبولها. وتعكف اللجنة المعنية بالتعيينات برئاسة الوزير المختص وعضوية رئيس مجلس الخدمة المدنية وممثل عن وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بدراسة طلبات الترشيح المقبولة ووضع علامات استناداً إلى معايير تقييم تم اعتمادها من قبل كافة الجهات المعنية ومعدلاً عاماً لكل طلب ترشيح. ثم يصار على أساسها إلى وضع لائحة مصغرة بأسماء أصحاب طلبات الترشيح المؤهلين لبلوغ المرحلة الأخيرة من الآلية لجهة إجراء المقابلة مع اللجنة المعنية. ونتيجة لهذه المقابلات تختار اللجنة ثلاثة أسماء للمرشحين المقبولين التي يمكن للوزير المختص رفعها إلى دولة رئيس مجلس الوزراء لعرضها على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأن التعيين.

يشار إلى أن وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية قد أنجزت الإجراءات اللازمة للإعلان عن ٢٥ وظيفة في المؤسسات العامة (رئيس مجلس إدارة /مدير عام أو مدير ومدير عام) مما تطلب درس وفرز مئات طلبات الترشيح وإعداد لوائح بها، أودعت إلى الجهات المعنية.

ونعرض في ما يلي جدولاً بتسميات الوظائف التي جرى الإعلان عنها وعدد طلبات الترشيح الإلكترونية التي تمّ تسجيلها على موقع وزارة الدولة الإلكتروني، ونتائج فرزها.

مصدر التمويل: موازنة الحكومة.

#	الوظيفة/المؤسسة العامة	تاريخ إيداع الملف إلى الجهة المعنية	الجهة المعنية	حجم طلبات الترشيح	تاريخ إيداع الجهة المعنية أسماء المرشحين المقبولين المؤهلين للمقابلة الشفهية
١	رئيس مجلس إدارة/مدير عام المؤسسة العامة للمحفوظات	٢٠١٢/٣/١٩	رئيس مجلس الوزراء	مجموع الطلبات: ٦٠ الطلبات المقبولة: ٢٨ الطلبات غير المقبولة: ٣٢ عدد الطلبات غير المستكملة: لا شيء	
٢	رؤساء مجالس إدارة/مدراء عامون المؤسسات الإستثمارية للمياه	٢٠١٢/٣/١٩	وزير الطاقة والمياه	مجموع الطلبات: ٢٢١ الطلبات المقبولة: ١٢١ الطلبات غير المقبولة: ٦٩ عدد الطلبات غير المستكملة: ٣١	
٣	رئيس وأعضاء الهيئة المنظمة للإتصالات (TRA)	٢٠١٢/٣/٢٧	وزير الإتصالات	مجموع الطلبات: ٢٥٠ الطلبات المقبولة: ١٨٥ الطلبات غير المقبولة: ٣٠ عدد الطلبات غير المستكملة: ٣٥	٢٠١٢/١٢/٣
٤	رئيس مجلس إدارة/مدير عام المصلحة الوطنية لنهر الليطاني	٢٠١٢/٤/٢	وزير الطاقة والمياه	مجموع الطلبات: ١٧٣ الطلبات المقبولة: ١٠١ الطلبات غير المقبولة: ٥٢ عدد الطلبات غير المستكملة: ٢٠	
٥	رئيس مجلس إدارة المعهد الوطني للإدارة (ENA)	٢٠١٢/٤/٢٣	رئيس مجلس الوزراء	مجموع الطلبات: ٥٩ الطلبات المقبولة: ٢٥ الطلبات غير المقبولة: ٣١ عدد الطلبات غير المستكملة: ٣	٢٠١٢/٨/١٣
٦	مجلس إدارة هيئة إدارة قطاع البترول إرسال الأسماء	٢٠١٢/٥/٢٢ ٢٠١٢/٦/١١	وزير الطاقة والمياه	مجموع الطلبات: ٦١٣ الطلبات المقبولة: ٨٥ الطلبات غير المقبولة: ٥٠٠ عدد الطلبات غير المستكملة:٢٨	٢٠١٢/٦/١١
٧	رئيس مجلس إدارة/مدير عام المؤسسة العامة للإسكان (Housing)	٢٠١٢/٥/٢٢	وزير الشؤون الإجتماعية	مجموع الطلبات: ٧٦ الطلبات المقبولة: ٥٤ الطلبات غير المقبولة: ١٨ عدد الطلبات غير المستكملة: ٤	

#	الوظيفة/المؤسسة العامة	تاريخ إيداع الملف إلى الجهة المعنية	الجهة المعنية	حجم طلبات الترشيح	تاريخ إيداع الجهة المعنية أسماء المرشحين المقبولين المؤهلين للمقابلة الشفهية
٨	رئيس مجلس إدارة/مدير عام مؤسسة كهرباء لبنان (EDL)	٢٠١٢/٦/١١	وزير الطاقة والمياه	مجموع الطلبات: ١٩٧ الطلبات المقبولة: ١٢٠ الطلبات غير المقبولة: ٤٨ عدد الطلبات غير المستكملة: ٢٩	٢٠١٢/٦/١١
٩	رئيس مجلس إدارة/مدير عام أو مدير للمستشفيات الحكومية (القسم الأول) (القسم الثاني)	٢٠١٢/٦/١١	وزير الصحة العامة	مجموع الطلبات: ٢٠٨ الطلبات المقبولة: ٧٠ الطلبات غير المقبولة: ١١٥ عدد الطلبات غير المستكملة: ٢٣ مجموع الطلبات: ٣٠٨ الطلبات المقبولة: ١٢٧ الطلبات غير المقبولة: ١٤٥ عدد الطلبات غير المستكملة: ٣٦	
١٠	رئيس هيئة اوجيرو (OGERO) مدير عام أوجيرو	٢٠١٢/٦/١٣ ٢٠١٢/٦/١٣	وزير الإتصالات	مجموع الطلبات: ٨٧ الطلبات المقبولة: ٦٠ الطلبات غير المقبولة: ٢١ عدد الطلبات غير المستكملة: ٧ مجموع الطلبات: ٩٢ الطلبات المقبولة: ٦٧ الطلبات غير المقبولة: ١٧ عدد الطلبات غير المستكملة: ٨	
١١	رئيس مجلس إدارة/مدير عام المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات في لبنان، وعضوين متفرغين في مجلس إدارة المؤسسة العامة (IDAL)	٢٠١٢/٦/١٩	رئيس مجلس الوزراء	مجموع الطلبات: ١٣٠ الطلبات المقبولة: ٤٦ الطلبات غير المقبولة: ٧٩ عدد الطلبات غير المستكملة: ٥	٢٠١٢/٨/١٣
١٢	رئيس مجلس إدارة/مدير عام مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك	٢٠١٢/٦/٢٥	وزير الأشغال العامة والنقل	مجموع الطلبات: ٩٥ الطلبات المقبولة: ٥٤ الطلبات غير المقبولة: ٣٤ عدد الطلبات غير المستكملة: ٧	٢٠١٢/٨/١٣
١٣	عضوي اللجنة الفنية في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (CNSS) (الإعلان الأول)	٢٠١٢/٧/٤	وزير العمل	مجموع الطلبات: ٦٧ الطلبات المقبولة: ٣٦ الطلبات غير المقبولة: ٢٦ عدد الطلبات غير المستكملة: ٥	
١٤	رئيس مجلس إدارة متفرغ، مدير عام الهيئة العامة للمنطقة الإقتصادية في طرابلس (الإعلان الأول)	٢٠١٢/٧/٢٧	رئيس مجلس الوزراء	مجموع الطلبات: ١٧ الطلبات المقبولة: ٧ الطلبات غير المقبولة: ١٠ عدد الطلبات غير المستكملة: لا شيء	

	الوظيفة / المؤسسة العامة	تاريخ إيداع الملف إلى الجهة المعنية	الجهة المعنية	حجم طلبات الترشيح	تاريخ إيداع الجهة المعنية أسماء المرشحين المقبولين المؤهلين للمقابلة الشفهية
١٥	محافظ بعلبك-الهرمل	٢٠١٢/٨/٢٨	وزارة الداخلية والبلديات	مجموع الطلبات: ٣٠ الطلبات المقبولة: ٢٢ الطلبات غير المقبولة: ٨ عدد الطلبات غير المستكملة: لا شيء	٢٠١٢/٩/١٣
١٦	مدير عام المؤسسة العامة للإستخدام (NEO)	٢٠١٢/٨/٢٨	وزارة العمل	مجموع الطلبات: ٥٤ الطلبات المقبولة: ١٣ الطلبات غير المقبولة: ٣٦ عدد الطلبات غير المستكملة: ٥	
١٧	رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني (الإعلان الثاني)	٢٠١٢/١١/٢٠	وزارة النقل	مجموع الطلبات: ٤٣ الطلبات المقبولة: ٨ الطلبات غير المقبولة: ٣٤ عدد الطلبات غير المستكملة: ١	٢٠١٢/١٢/١٣
١٨	رئيس هيئة الصندوق المركزي للمهجرين	٢٠١٢/١١/٧	رئاسة مجلس الوزراء	مجموع الطلبات: ٥٩ الطلبات المقبولة: ٥٧ الطلبات غير المقبولة: ١ عدد الطلبات غير المستكملة: ١	
١٩	مدير عام مؤسسة المقاييس والمواصفات	٢٠١٢/١٢/٦	وزارة الصناعة	مجموع الطلبات: ٤٥ الطلبات المقبولة: ٢٣ الطلبات غير المقبولة: ١٩ عدد الطلبات غير المستكملة: ٣	٢٠١٢/١٢/٧
٢٠	محافظ عكار (الإعلان الثالث)	٢٠١٢/١٢/٣	وزارة الداخلية والبلديات	مجموع الطلبات: ٣٣ الطلبات المقبولة: ١٧ الطلبات غير المقبولة: ١٦ عدد الطلبات غير المستكملة: لا شيء	٢٠١٢/١٢/٧
٢١	مدير مؤسسة الأسواق الإستهلاكية		رئاسة مجلس الوزراء		
٢٢	مفتش عام في التفتيش المركزي	٢٠١٢/١٢/٢٦	رئاسة مجلس الوزراء	مجموع الطلبات: ٥٥ الطلبات المقبولة: ١٥ الطلبات غير المقبولة: ٤٠ عدد الطلبات غير المستكملة: ٥	
٢٣	مدير عام تعاونية الموظفين		رئاسة مجلس الوزراء		
٢٤	عضوي اللجنة الفنية في الصندوق للضمان الإجتماعي (الإعلان الثاني)		وزارة العمل		
٢٥	ملء مركز واحد في الهيئة المنظمة للإتصالات		وزارة الإتصالات		

شروط النجاح: التوافق السياسي على اعتماد الآلية الموضوعة تمهيداً لاعتمادها بشكلٍ رسمي ودائم.

٣ مشروع بناء قدرات إدارة وتنمية الموارد البشرية في إطار "برنامج الحكم الرشيد" المموّل من الاتحاد الأوروبي

الجهة المستفيدة: مجلس الخدمة المدنية، وزارة الصحة العامة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة السياحة، ووزارة الصناعة.

هدف المشروع ونطاقه:

في إطار البدء باتخاذ الخطوات العملية لإطلاق مشروع إدارة وتنمية الموارد البشرية، وهو من العناصر التي يتكوّن منها «برنامج الحكم الرشيد» المموّل من الاتحاد الأوروبي الذي اعتمدت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية كسلطة متعاقدة لإدارته، تمّ الإعلان خلال العام ٢٠١٢ عن المشروع الذي يهدف إلى بناء قدرات عددٍ من الوزارات في مجال إدارة الموارد البشرية وهي: وزارة الصحة العامة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة السياحة، ووزارة الصناعة بالتنسيق والتعاون الكامل مع مجلس الخدمة المدنية. وقد عبّرت مجموعة من الشركات عن اهتمامها بتنفيذ المشروع. ويجري العمل حالياً على تقييم الشركات تمهيداً للانتقال إلى المرحلة اللاحقة من مراحل التوريد المعتمدة وفق معايير الاتحاد الأوروبي، ألا وهي مرحلة تقديم العروض الفنية والمالية بالاستناد إلى دفتر الشروط المرجعيّة الذي تمّ إعداده من قبل الوزارة.

أما الأنشطة الرئيسية التي يتكون منها المشروع فتشمل تحليل القدرات الحالية في مجال إدارة الموارد البشرية، واقتراح آليّات موضوعية للتعيين، والترفيع، وتقييم الأداء، وتقييم الحاجات التدريبية والعمل على تلبيتها. كما ستسعى الشركة المتعاقدة إلى دعم الإدارات المعنية في عملية التطبيق.

هذا وسوف يبدأ العمل بالمشروع في ١٥ تموز ٢٠١٣.

سوف يتم بناء قدرات أربع وزارات في مجال إدارة الموارد البشرية بالإضافة إلى مراجعة عدة نظم معتمدة في مجلس الخدمة المدنية

مصدر التمويل: الاتحاد الأوروبي

الكلفة: ١,٩٥٠,٠٠٠ يورو

شروط النجاح:

- إختيار الاستشاري المناسب لتنفيذ المشروع؛
- التعاون الكامل بين وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ومجلس الخدمة المدنية، والوزارات المعنيّة لإنجاح المشروع؛
- تأمين الموظفين المناسبين من قبل الوزارات من أجل ضمان حسن التنسيق، والمتابعة، والتطبيق.

٤ مشروع قانون إستحداث مديريات للموارد البشرية في الإدارات العامة

الجهة المستفيدة: الإدارات العامة

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف مشروع القانون إلى إدخال ثقافة إدارة وتنمية الموارد البشرية إلى الإدارات العامة تماشياً مع التطورات التي طرأت على المفاهيم والمبادئ التي ترعى إدارة وتنمية هذه الموارد باعتبارها العنصر الأساسي الذي يحرّك الإدارة ويعمل على تحقيق أهدافها. ولا بد في هذا المجال من تحديث التشريعات والأنظمة ذات الصلة وتجاوز الدور التقليدي المحدد للوحدات الإدارية في الوزارات والإدارات العامة التي تعنى بشؤون الموظفين وبالمهام المنوطة بها.

تم إعداد مشروع قانون يرمي إلى استحداث مديريات للموارد البشرية، يراعي مبدأ التناغم والتكامل مع مشروع قانون إعادة تنظيم مجلس الخدمة المدنية ومشروع القانون تضمن بعض التعديلات على صيغة مشروع القانون الذي أحيل على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٨٠٥٥ تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٩.

إن كلاً من مشروع قانون استحداث مديريات للموارد البشرية في الإدارات العامة بصيغته الجديدة المرفقة، ومشروع قانون تنظيم مجلس الخدمة المدنية، يندرجان في خطة تحديث الإدارة العامة بكافة مكوناتها، والتي تعمل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، بالتعاون والتنسيق مع

مجلس الخدمة المدنية وسائر هيئات الرقابة والوزارات المعنية على وضعها موضع التنفيذ.

لذلك تم إعداد صيغة معدلة لمشروع القانون الذي أحيل إلى مجلس النواب وفقاً لما هو مبين أعلاه، يتضمن إحداث مديرية للموارد البشرية في الوزارات، وفي المديرية العامة لرئاسة الجمهورية وفي المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء وديوان المحاسبة والتفتيش المركزي والهيئة العليا للتأديب، وإدارة الإحصاء المركزي، على أن تتولى هذه المديريات وظائف ومهام تندرج في إطار المفهوم المعاصر لإدارة الموارد البشرية وفق ما هو مبين في المادة (٣) من مشروع القانون.

تجدر الإشارة إلى ان الصيغة الجديدة لمشروع إحداث مديريات للموارد البشرية الذي تمّ إعداده أودع جانب حضرة رئيس لجنة الإدارة والعدل بموجب الكتاب رقم ٤٥٨/ص تاريخ ٢٠١٠/١٠/٢١ وهو تضمن تعديلات لتوضيح بعض أحكامه، لا سيما ما يتعلق بتعريف إدارة وتنمية الموارد البشرية (المادة الأولى)، وتحديد وظائف ومهام مديرية الموارد البشرية (المادة ٣). كما جرى تحديد شروط التعيين الخاصة لوظيفة مدير الموارد البشرية وراتبه في الجدول رقم (١) و (٢). وتشير الصيغة الجديدة إلى أن هذه الوظيفة تتطلب مؤهلات وخبرات عالية بالنظر إلى المهام والمسؤوليات المناطة بها، والتي لا يمكن استقطابها إلا من خلال التعاقد وبراتب يتلاءم مع الدور المطلوب من شاغليها. كما جرى تحديد تسميات وظائف الفئة الثالثة في مديريات الموارد البشرية وشروط التعيين الخاصة بها، مع تحديد لأبرز مهامه ومسؤولياتها في الجدول رقم (٣) بحيث تكون ملاكات هذه المديريات التي ستصدر استناداً إلى القانون عند إقراره، بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص، موحّدة ومتناسقة (المادة ٦). كما نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على ألا تتضمن هذه المديرية هيكلية محددة بل يؤلف العاملون فيها فريق عمل لإعطائه مرونة في الأداء وسرعة في التكيف مع المستجدات.

إحداث وحدات لإدارة الموارد البشرية سيشكل قفزة نوعية في الإدارة العامة

مصدر التمويل: موازنة الحكومة.

شروط النجاح:

- مصادقة مجلس النواب على مشروع القانون؛
- توفير الدعم الفني للإدارات العامة من أجل إنشاء مديريات للموارد البشرية تعمل وفقاً لصلاحياتها الجديدة؛
- توفير العنصر البشري المناسب؛
- حسن التنسيق بين المديريات من جهة ومجلس الخدمة المدنية، من جهة ثانية؛
- الاستفادة من مشروع بناء قدرات إدارة وتنمية الموارد البشرية في إطار «برنامج الحكم الرشيد» الممّول من الاتحاد الأوروبي.

٥ تنظيم دورات تدريبية متخصصة

المبررات: بالإضافة إلى المهارات الإدارية العامة التي تسعى وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية إلى تطويرها لدى الموظفين في القطاع العام، توجّهت الإدارات العامة إلى الوزارة بعدة طلبات لدعمها في تطوير بعض المهارات المتخصصة مستفيدةً بذلك من الخبرة التي تكوّنت لدى الوزارة، أكان لناحية التوريد أو لناحية إدارة المشاريع التدريبية.

هدف البرنامج: التطوير المستمر للموارد البشرية من خلال تنظيم دورات تدريبية موجّهة لشرائح محدّدة من القطاع العام، بحيث يتم التركيز على اختصاصات وخبرات معيّنة تحتاج إليها إدارات ومؤسسات الدولة.

الجهة المستفيدة: عدة إدارات ومؤسسات عامة، وفقاً لكل مشروع تدريبي متخصص.

الجهة المسؤولة: وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتنسيق مع الإدارات المعنيّة.

الجهات المشاركة: عدة إدارات ومؤسسات عامة.

حفل توزيع شهادات التدريب المعلوماتي المتقدّم لموظّفي القطاع العام

المشاريع الداعمة:

٥.١ مشروع «بناء قدرات القضاء اللبناني» الممّول من الاتحاد الأوروبي:

أطلقت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتعاون مع وزارة العدل مشروع «**بناء قدرات القضاء اللبناني**» الممّول من الاتحاد الأوروبي. وقد جرى اعتباراً من الربع الأخير من العام ٢٠١١ البدء بالخطوات العملية لتوريد المشروع وفق إجراءات الاتحاد الأوروبي بعد تحديده بدقّة وإعداد دفتر الشروط المرجعيّة. وتمّ خلال الربع الأخير من العام ٢٠١٢ تقييم عروض الشركات تمهيداً لاختيار الأنسب من بينها. وقد تمّ توقيع العقد مع الشركة الاستشارية في ٤ كانون الأول ٢٠١٢.

يتضمّن المشروع تقديم خدمات استشارية لوضع استراتيجية تدريبية يستفيد منها السلك القضائي، وموظفو وزارة العدل، ونقابتا المحامين، ومعهد الدروس القضائية. كما يتضمن المشروع تنفيذ دوراتٍ تدريبية وفق الاستراتيجية الموضوعة، وإعداد مجموعة من المدرّبين المحليين من خلال تزويدهم بمهارة التدريب.

٥.٢ مشروع التدريب المعلوماتي المتقدّم:

إختتمت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في نيسان ٢٠١٢ «**مشروع التدريب المعلوماتي المتقدم**» الممّول من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة مليون دولار أميركي والذي تضمّن ٦٢ مادة تدريبية موزعة بين Microsoft، وAutoCAD، وOracle، وGIS موجّهة إلى اختصاصيي المعلوماتية في القطاع العام. وقد بلغ مجموع عدد الطلبات التدريبية التي تمت تلبيتها بين تشرين الأول ٢٠١٠ وشباط ٢٠١٢ ألفان وثلاثمائة طلب تدريبي. وقد تميّز المشروع بحسن تطبيقه وفق دفتر الشروط المرجعيّة وبالتقييم الإيجابي الذي أبداه المتدرّبون عند الانتهاء من الدورات التدريبية.

٥.٣ مشروع «التعلّم عن بُعد»:

إختتمت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية المشروع التجريبي للتعلّم عن بُعد Distance Learning في نيسان ٢٠١١. وقد تجاوز عدد المتدرّبين الذي التحقوا بهذا البرنامج وأنجزوه بالكامل من خلال «البوابة الإلكترونية للتعلم عن بُعد» سقف المئة موظف من عدة إدارات رسمية. وقد توزعت المواد بين مواضيع إدارية وأخرى معلوماتية. وتدرس الوزارة حالياً، على ضوء التجربة الناجحة لهذا المشروع، سُبُل توسيعه من خلال إطلاق مشروع أكبر في هذا السياق. وقد تم خلال العام ٢٠١٢ وضع أكثر من صيغة لدفتر الشروط المرجعية يتم تنقيحها حالياً بهدف الوصول إلى صيغة نهائية.

٥.٤ ورش عمل بعنوان «إدارة التوتر والتعامل مع الحالات الطارئة»:

أطلقت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج TOKTEN) ومجلس الإنماء والإعمار سلسلة من ورش العمل التي توجهت إلى المدراء والموظفين في المستشفيات الحكومية

حول «**إدارة التوتر والتعامل مع الحالات الطارئة** (Critical Incident Stress Management)». حضر ورش العمل ٤٩ رئيس وحدة وممرّض وموظف توزعوا على مجموعتين بحيث أنهت كل مجموعة ١٥ ساعة تدريبية. تركّزت الورش على تحديد مفهوم «الحالة الطارئة» وكيفيّة استيعابها والإعداد لمواجهتها والمراحل التي يجتازها الجهاز البشري في المستشفيات للرد عليها مع أمثلة عمليّة من الواقع اللبناني.

٥.٥ ورش عمل موجّهة إلى المديرية العامة للأمن العام:

في إطار التعاون القائم بين المديرية العامة للأمن العام ووزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، جرى تنظيم ورش عمل بعنوان «**خدمة المواطن**» حضرها أربعون عنصراً من الأمن العام توزعوا على مجموعتين في كانون الأول ٢٠١١. تم خلالها التعريف بالعلاقة المتميزة مع المواطنين، تبيان أهمية ومميزات هذه العلاقة، أسسها ومبادئها والأخطاء المرتكبة على هذا الصعيد، وتحديد أسس إدارة الشكاوى مع عرضٍ لحالات تطبيقية.

كما جرى تنظيم ورشتي عملٍ بعنوان «كيفية التعامل مع الموقوفين من الناحية المسلكية» شارك فيهما أربعون عنصراً من المديرية. أما أبرز المواضيع التي ناقشها الحاضرون فتركزت على المواثيق والمعاهدات الدولية وكذلك القوانين اللبنانية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق الموقوفين. كما تم البحث في المبادئ الأساسية لمعاملة الموقوفين على كافة الأصعدة والسلوكيات وانماط التصرف في الحالات الطارئة والصعبة.

٥.٦ دورة تدريبية حول «معايير سلامة الغذاء» في إطار التعاون مع برنامج TOKTEN:

نظّمت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية وبرنامج TOKTEN التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار، دورةً تدريبية حول «معايير سلامة الغذاء» على مدى ١٨ ساعة في أيار ٢٠١٢. توجّهت الدورة بشكل خاص إلى الاختصاصيين في وزارة الزراعة، وزارة الصحة العامة، وزارة الصناعة، وزارة السياحة، ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية. أما أبرز المواضيع التي تناولتها الدورة فتركّزت على تفتيش المؤسسات والتحقق من مدى التزامها بمعايير النظافة والأنظمة المرعية الإجراء، كيفية أخذ العيّنات خلال التصنيع، والحفظ، والنقل والبيع بهدف تقدير المخاطر وتحديد المخالفين، تحديد الأشكال المختلفة للتحلّل الغذائي، تحديد الغذاء غير الصالح للاستهلاك أو المغشوش واتخاذ الإجراءات المناسبة، وجمع الأدلّة ونقلها إلى الجهات المعنيّة عند حصول مخالفات.

٥.٧ دورة تدريبية حول «إدارة المناسبات العامة»:

نظّمت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية وبرنامج TOKTEN التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار، دورةً تدريبية حول «**إدارة المناسبات العامة**» توجّهت بشكلٍ خاص إلى الموظفين الذين يعملون على تنظيم المناسبات العامة كالمؤتمرات والندوات والحفلات الرسمية أو الذين ينسقون مناسبات من هذا النوع مع جهاتٍ أخرى أكانت محلية أو دولية. تناولت الدورة مواضيع عدة أبرزها: أنواع المناسبات العامة وخصائصها، التخطيط لها، تفصيل الخطة الإعدادية للمناسبات العامة، تنسيق الحدث من بدايته حتى نهايته، توثيق المعلومات المرتبطة به، التواصل مع الجهات المعنية، تسويق الحدث، وتقييمه بعد اختتامه.

٥.٨ ورشة عمل حول «إدارة العقود وفق معايير الاتحاد الأوروبي» موجهة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية:

في إطار الجهود التي تبذلها وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية لنقل معارفها وخبراتها، لا سيما تلك التي تكوّنت لدى وحدة التوريد لديها إلى الإدارات العامة، جرى تنظيم سلسلة من ورش العمل حول «**إدارة العقود وفق معايير الاتحاد الأوروبي**» موجّهة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية حضرها ١٤ موظفاً معنيّاً بإدارة مشاريع ممولة من دولٍ أوروبية. تناولت الدورة دراسة أسس إدارة البرامج والمشاريع والإتفاقيات المالية الدولية، أصول إجراء الصفقات والمراحل التي تجتازها إدارة العقود، المشكلات أو المسائل العالقة في مجال إدارة العقود والمساهمة في حلّها (كتلك المتعلقة بإعداد دفاتر الشروط والمواصفات الفنية، تقديم العروض والبتّ بها، المصادقة على الفواتير، التدقيق المالي، استلام المشاريع، وغيرها)، وسُبُل

تعزيز التعاون بين العاملين على إدارة العقود من وزارة الشؤون الاجتماعية من ناحية، وبينهم وبين الجهات والمؤسسات المتعاقدة من ناحيةٍ أخرى.

٥.٩ دورة تدريبية حول «آليّات تبسيط الإجراءات الإدارية»:

نظّمت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) دورة تدريبية حول «**آليّات تبسيط الإجراءات الإدارية**» المعتمدة من قبل المؤسسة. توجّهت الدورة المذكورة التي انعقدت في نيسان ٢٠١٢ بشكلٍ خاص إلى الموظفين الذين هم في عداد فرق عملٍ تتولى إدارة أو تنفيذ مشاريع من هذا النوع، أو الموظفين المرشّحين لإدارة وتنفيذ مشاريع مماثلة في المستقبل القريب. وقد حضرها ٣٣ موظفاً من عدة إداراتٍ عامة.

٥.١٠ دورات تدريبية حول «أصول المراسلات الإدارية في القطاع العام»:

تابعت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية خلال العام ٢٠١١ تنظيم دورات تدريبية حول «**أصول المراسلات الإدارية في القطاع العام**» التي أطلقتها خلال العام ٢٠١٠.

تراوحت مدة كل دورة ثلاثة أيام بحيث تناولت بشكلٍ خاص مبدأ التسلسل الإداري وخطوط التواصل ضمن الهرمية الإدارية، وخصائص الإنشاء الإداري المتمايز عن الإنشاء العلمي والأدبي، وأنواع المستندات الإدارية. وقد تجاوز مجموع عدد المتدرّبين بين العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ من الفئتين الثالثة والرابعة ١٤٢ متدرّباً.

الدورات التدريبية بين العامين ٢٠١١-٢٠١٢

الدورات التدريبية	عدد المتدربين	عدد ساعات التدريب	تاريخ الدورات
التدريب المعلوماتي المتقدم	٢٣٠٠ (طلب تدريبي)	٨٥٠٥	ت١ ٢٠١٠-نيسان ٢٠١٢
التعلّم عن بُعد	١٠٠	٤٠٠	ك١ ٢٠١٠-نيسان ٢٠١١
ادارة التوتر والتعامل مع الحالات الطارئة في المستشفيات الحكومية (بالتعاون مع TOKTEN)	٤٩	١٥	ت٢-ك١ - ٢٠١١
خدمة المواطن في المديرية العامة للأمن العام	٤٠	٣٦	ت-ك١ - ٢٠١١
كيفية التعامل مع الموقوفين لدى المديرية العامة للأمن العام	٤٠	١٦	ك١ - ٢٠١١
معايير سلامة الغذاء (بالتعاون مع TOKTEN)	٢٤	١٨	أيار - ٢٠١٢
إدارة المناسبات العامة (بالتعاون مع TOKTEN)	٣٠	٣٦	حزيران - ٢٠١٢
إدارة العقود وفق معايير الاتحاد الأوروبي دورة موجهة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية	١٤	٣٦	آذار - نيسان - ٢٠١٢
أصول المراسلات الإدارية في القطاع العام	٧٠	٥٤	طيلة العام ٢٠١١
آليات تبسيط الإجراءات الإدارية (بالتعاون مع IFC)	٣٣	١٨	نيسان ٢٠١٢

البرنامج الخامس:

تحسين كفاءة الخدمات وتعزيز علاقة الإدارة بالمواطن

مبررات البرنامج:

إن الإجراءات البيروقراطية المعقدة وأساليب العمل التقليدية والمركزية الشديدة المعتمدة في العمل الإداري تسبب إرهاق المواطن والتأخير في إنجاز معاملاته والحصول على الخدمات بالجودة المطلوبة، إضافة إلى أن الشكاوى التي يتقدّم بها لا تجد المعالجات والحلول الملائمة والسريعة.

هدف البرنامج:

يهدف البرنامج إلى تبسيط الإجراءات العائدة للمعاملات الأساسية التي يحتاجها المواطن ورجال الأعمال والمستثمرين، وتقريب الإدارة من المواطن بالعمل على تفعيل دور البلديات (اللامركزية الإدارية) والوحدات الإقليمية (اللاحصرية الإدارية) من خلال إسناد دور أكبر للبلديات وللوحدات الإقليمية في استقبال وإنجاز المعاملات، والتوسع في تفويض الصلاحيات وإحداث الشباك الواحد (One Stop Shop) في عدد من الإدارات لتسهيل تعاطي المواطن مع هذه الإدارات، وتحديث نظام الشكاوى.

الجهات المشاركة:

- مجلس الخدمة المدنية -إدارة الأبحاث والتوجيه
- التفتيش المركزي
- وزارة الداخلية والبلديات
- الإدارات العامة والمؤسسات العامة
- البلديات

المخرجات الرئيسية:

- تبسيط مجموعة من المعاملات الأساسية العائدة للمواطن وإنجاز إجراءاتها مع مكننة بعض مراحلها عند اللزوم، ومعتمدة بقرار من الوزير المختص.
- تدريب مراقبي إدارة الأبحاث والتوجيه وفريق عمل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية المعني، وشبكة الموظفين في الإدارات العامة المكلفين بموضوع تبسيط الإجراءات، وامتلاكهم لتقنيات ومفاهيم تبسيط الإجراءات وإعادة هندستها.
- إحداث الشبّاك الموحّد في عدد من الإدارات العامة وتجهيزها.
- وضع نظام عصري لمعالجة شكاوى المواطنين معتمد ومطبق في الإدارات العامة.
- تحديد المعاملات التي يتوجب نقل صلاحية درسها وإنجازها إلى البلديات والوحدات الإقليمية ودعمهما بالموارد اللازمة لا سيما التقنية والمعلوماتية منها.
- تصميم بوابة معلومات الحكومة اللبنانية (E-Government Portal) بشكل يتيح عرض المعلومات بطريقة أكثر وضوحاً وفعالية.

المشاريع الداعمة:

- تبسيط مجموعة من المعاملات الأكثر اتصالاً بالجمهور ورجال الأعمال والمستثمرين كافة في إطار خطة العمل التي حددها مجلس الوزراء في قراره رقم ١٠٦ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٩ والذي تمّ تأكيده بتعميم دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠١٠/١٠ تاريخ ٢٠١٠/٣/١١. وتلحظ خطة عمل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، إعطاء الأولوية في درس وتبسيط معاملات الإدارات التي لها اتصالاً واسعاً مع الجمهور لاسيما: وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الزراعة، وزارة السياحة، وزارة الصناعة، وزارة الصحة العامة، وزارة البيئة.

إعادة هندسة الإجراءات ستزيل عبءً كبيرًا عن كاهل المواطن

- تدريب المعنيين على تقنيات تبسيط الإجراءات وإعادة هندستها بالاستعانة بالمعلوماتية.
- تجهيز مكاتب الشباك الواحد في الإدارات العامة وتدريب العاملين فيها على مهارات الاتصال مع الجمهور.
- إعداد نظام عصري لتلقي ومعالجة شكاوى المواطنين.
- إعداد نظام يتضمن معايير واضحة لتحديد المعاملات الممكن إسنادها وإنجازها من قبل الوحدات الإقليمية.
- إعداد نظام يتضمن معايير واضحة تسمح بالتوسّع في تفويض الصلاحيات بما يخفف الأعباء عن القيادات الإدارية العليا.

- تصميم وتحديث بوابة المعلومات الحكومة اللبنانية (E-Government Portal) في وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، لتسهيل نفاذ المواطن إلى المعلومات العائدة للمعاملات الإدارية.

النتائج المتوقعة:

- استحصال المواطن على الخدمات الحكومية وإنجاز المعاملات التي يتقدم بها، بسهولة وسرعة، وفي أقرب موقع من إقامته، وبالجودة التي يتوقعها.

- امتلاك فرق العمل المعنية بتبسيط الإجراءات، المهارات والخبرات اللازمة للتعاطي مع المعاملات ذات الإجراءات المعقدة والطويلة.

- ٣ مكاتب شباك واحد على الأقل، تمّ إحداثها وتفعيلها، بحيث يتعاطى المواطن مع الإدارات المعنية حصرياً من خلالها.

- وجود بوابة معلومات الحكومة اللبنانية، تقدّم المعلومات بطريقة جذابة وواضحة للمواطن للاستفادة من خدماتها.

١ مشروع تبسيط الإجراءات الإدارية في الوزارات والإدارات العامة في لبنان

هدف المشروع ونطاقه:

- تبسيط أو إعادة هندسة الإجراءات الإدارية التي تسبب العبء الأكبر على المواطنين والمؤسسات التجارية.

- وضع إطار على الصعيد الوطني لتلبية جميع احتياجات تبسيط الإجراءات الإدارية في الوزارات والادارات العامة ضمن نهج فعال ومنهجي يضمن معايير الجودة وخفض التكاليف.

وضعية المشروع: يجري العمل على إطلاق مناقصة للتعاقد مع شركة استشارية لتنفيذ المشروع.

مصدر التمويل:
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة: ٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار أميركي

شروط النجاح: التعاون من قبل الوزارات والادارات العامة المستفيدة.

٢ مشروع تقديم مساعدة تقنية لتبسيط الإجراءات الإدارية في وزارات مختارة في لبنان (وزارات الشؤون الاجتماعية والسياحة والصحة العامة والصناعة)

هدف المشروع ونطاقه:

يتمثل الهدف العام للمشروع بالمساهمة في إصلاح الإدارة العامة في الجمهورية اللبنانية من خلال تحسين جودة وسهولة الوصول إلى الخدمات العامة.

وضعية المشروع: يجري العمل على إطلاق مناقصة للتعاقد مع شركة استشارية لتنفيذ المشروع.

مصدر التمويل: الاتحاد الأوروبي.

الكلفة: ٢,٢٠٠,٠٠٠ يورو.

شروط النجاح:

- التعاون من قبل الوزارات المستفيدة.

٣ مشروع تبسيط ومكننة التراخيص السياحية في وزارة السياحة – المرحلة الأولى

هدف المشروع ونطاقه:

- رسم إجراءات التراخيص السياحية بشكلها الحالي وتحديد الأطر القانونية التي تحكم هذه الإجراءات.

- تحديد العقبات ومواطن الضعف ووضع توصيات أولية لتبسيط إجراءات التراخيص.

- تقييم احتياجات الهيكل التنظيمي والوظائف وآليات سير العمل وتوصيف الوظائف بهدف إنشاء «الشباك الموحد في وزارة السياحة.

وضعية المشروع: تم إنجاز المرحلة الأولى من المشروع بنجاح.

مصدر التمويل: منظمة التمويل الدولية IFC .

شروط النجاح: التعاون من قبل الوزارات والادارات المستفيدة.

٤ مشروع تبسيط ومكننة التراخيص السياحية في وزارة السياحة – المرحلة الثانية

هدف المشروع ونطاقه:

- مساعدة وزارة السياحة في تحديد الاتجاهات الاستراتيجية المتعلقة بالدور التنظيمي والوظيفي للوزارة في ضوء الأهداف المحددة مع الأخذ في الاعتبار الخبرات الدولية الناجحة، وبالتالي، صياغة استراتيجية تحدد رؤية عامة لصالح وزارة السياحة فيما يتعلق بالوزارة والأنشطة السياحية الشاملة.

- وضع تصاميم مبسطة للتراخيص التي تم رسم إجراءاتها في المرحلة الأولى من المشروع.

- تعديل الإطار القانوني والتنظيمي وفقا لتصاميم التراخيص المبسطة.

وضعية المشروع: قيد التنفيذ.

مصدر التمويل: منظمة التمويل الدولية.

شروط النجاح: التعاون من قبل الوزارات والادارات المستفيدة

٥ توقيع ٤ مذكرات تفاهم حول: "إنشاء الشباك الموحّد"

لقد أثمرت الجهود التي بذلتها فرق العمل في وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية وكل من وزارات: التربية والتعليم العالي، والصحة العامة، والزراعة، والسياحة إلى توقيع ٤ مذكرات تفاهم حول تحقيق مشروع إنشاء شباك موحّد في كل منها.

إن إنشاء الشباك الموحد المتفق عليه في مذكرات التفاهم الأربعة هذه من شأنه أن يجيز للمواطنين الحصول على الخدمات المقدمة من كل وزارة من خلال الشباك الموحد العائد لكل منها، دون العودة إلى الدوائر والأقسام في مباني الوزارات أو خارجها، مما يخفف العناء على المواطن والموظف معاً.

إن مجموع الإجراءات التي سوف يتضمّنها الشباك الموحّد في الوزارات المذكورة يبلغ ٢٥٠ إجراءًا نصفها تقريبًا في التربية والتعليم العالي (١٣٠)، والنصف الآخر موزع بالتساوي تقريبًا بين وزارات الصحة العامة (٤٠)، الزراعة (٣٨)، والسياحة (٤٣).

حفل توقيع مذكّرات التفاهم حول إنشاء الشبّاك الموحّد

إن مشروع الشباك الموحّد في الوزارات الأربعة هو الأول من سلسلة مشاريع مماثلة سوف تتم في وزارات أخرى منها العدل، والصناعة، والأشغال العامة والنقل- المديرية العامة للتنظيم المدني، التي أبدت رغبة في إنشاء مثل هذه المراكز.

ونشير أخيراً إلى أن فرق العمل قطعت شوطاً كبيراً في الاستعدادات لإنشاء الشباك الموحّد في الوزارات الأربعة ومنها:

- تحديد الأماكن التي سوف تخصّص للشباك الموحّد في كل وزارة والمساحات المخصّصة له في كل منها.

- وضع دفتر شروط لمواصفات الشباك الموحّد وإطلاق استدراج عروض لاختيار شركة مهمتها القيام بالأعمال الهندسية والديكور التي أدّت الى توقيع عقد مع الشركة الفائزة والتي سوف تباشر بالأعمال.

- تقييم من قبل الفريق الفني في وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية لما تمّ إنجازه في كل وزارة لناحية المكننة، وتحديد الاحتياجات لاستكمال مكننة شاملة للشباك الموحّد وكامل الوزارات المعنية به.

- تحديد الإجراءات وأولوياتها تمهيداً لتبسيطها قبل مكننتها واعتمادها في الشباك الموحّد علماً أن وحدة تبسيط الإجراءات في وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية تعمل على تبسيط الإجراءات منذ فترة.

- العمل الدؤوب بين المعنيين في وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية والوزارات المعنية على البنود التي تتضمّنها مذكرات التفاهم التي تم توقيعها.

٦ تنفيذ وافتتاح مشروع الشباك الموحد في وزارة السياحة

هدف المشروع ونطاقه:

تسهيل شؤون المواطن وتطوير العلاقة بينه وبين الوزارة من خلال:

- إرشاد المواطنين في خصوص الإجراءات الإدارية المعمول بها.

- الإجابة عن أية أسئلة أو استفسارات.

- تلقي أي شكاوى ترد من المواطنين.

- الحد من دخول المواطنين لمبنى الإدارة والاحتكاك مع الموظفين الأمر الذي يساهم في:

حفل إفتتاح مشروع الشبّاك الموحّد في وزارة السياحة

يُمثّل الشباك الموحّد في وزارة السياحة نقطة دخول يجري من خلالها إجراء معظم التراخيص السياحية

- إعفاء المواطن عناء التنقل بين المكاتب ومخاطبة الموظفين.
- إعفاء الموظفين من الزيارات المفاجئة والكثيرة من قبل المواطنين.

وضعية المشروع: انجز المشروع خلال شهر تشرين الثاني ٢٠١٢.

مصدر التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة: ٥٠,٠٠٠ دولار أميركي.

شروط النجاح: جهوزية الإدارة معلوماتيا وبشريًا.

٧ إنجاز دراسة لدعم قدرات قصر العدل في النبطية

إنجاز دراسة لدعم قدرات قصر العدل في النبطية وتطوير طرق وأساليب العمل المعتمدة، وهي تلحظ إحداث مكتب استقبال، إعداد نماذج استمارات للمعاملات الأكثر تداولاً، وتزويد قصر العدل بأجهزة كمبيوتر، وتدريب العاملين على مهارات إدارية، وتدريب معلوماتي. علمًا أن نماذج الاستمارات تمّ إنجازها ووضعت قيد التداول بصفة تجريبية. وسيصار إلى إيداعها وزارة العدل مع اقتراح اعتمادها في سائر قصور العدل.

DUAL BAND
WIRELESS WEB
Messaging
http
www.dawlati.gov.lb
Refresh
Home
Favorites

البرنامج السادس:

تفعيل استخدام تقنيات المعلوماتية وإنشاء بوابة الحكومة الإلكترونية

مبررات البرنامج :

لا يمكن للإصلاح الإداري أن يكون منجزاً وفعالاً (Effective and Efficient) إلا إذا كان لتكنولوجيا المعلومات دور أساسي في مواكبة عملية التنمية والإصلاح لتحديث أدوات العمل والتي تسمح برفع مستوى الرقابة، وتسهيل تقديم وإنجاز المعاملات من المواطن، ورجال الأعمال وتحديد المرحلة التي وصلت إليها بدقة، وبإعطاء احصاءات دقيقة حول المعاملات المنجزة والتي لم تنجز وأسباب عدم إنجازها، كما أنها (أي تكنولوجيا المعلومات) يمكن أن تحصي عدد المراجعات والشكاوى في كل إدارة.

هدف البرنامج:

يهدف برنامج الحكومة الإلكترونية إلى تحديث الإدارة العامة ونقلها من العمل وفقاً للإجراءات البيروقراطية التقليدية إلى أساليب عمل حديثة تعتمد على إدارة المعلومات والمعرفة والتواصل والتركيز بشكل كبير على المخرجات والنتائج وخدمات المواطنين ومجتمع الأعمال. هذه النقلة النوعية تتطلب تغييراً ليس فقط في الشبابيك الأمامية (Front Desk) للإدارات لتحسين الخدمات للمواطنين، بل تتطلب أيضاً توفر آليات للتبادل البيني (Interoperability) بين قواعد البيانات وإعادة هندسة الإجراءات الأساسية داخل الإدارات وعبرها.

الجهات المشاركة:

- اللجنة الوزارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- وزارة الداخلية والبلديات بما يتعلق بالرقم الموحد للمواطن.
- وزارة المالية بما يتعلق بالدفع الالكتروني.
- جميع الوزارات والإدارات الرسمية التي ستعتمد المعاملات الالكترونية.

المخرجات الرئيسية:

- مركز معلومات الحكومة الالكترونية (Data Center).
- بوابة الحكومة الالكترونية وإطارها القانوني (E-Government Portal).
- إطار التشغيل البيني بين الإدارات (Interoperability Framework).
- تحديد طرق استخدام المواطن لتقنيات وآليات عمل الحكومة الالكترونية.
- العمل مع الإدارات لمكننة سير المعاملات بعد تبسيط إجراءاتها.
- العمل مع الإدارات لإنشاء الشباك الموحد.
- إدارة التغيير بما يخص الحكومة الالكترونية.

النتائج المتوقعة:

- وضع لبنان على خارطة الدول التي لديها خدمات عامة إلكترونية وذلك من خلال تحسين تصنيفه العالمي.
- إمكانية إنجاز عدد من المعاملات الأساسية العائدة للمواطنين ولرجال الأعمال الكترونياً.
- إمكانية تبادل المعلومات بين الإدارات إلكترونياً.

❶ المرحلة الاولى لبوابة الحكومة الالكترونية

هدف المشروع ونطاقه:

وضع بالخدمة بوابة الحكومة الالكترونية الذي يتضمن:

www.dawlati.gov.lb

- **معلومات حول المعاملات**
  - معلومات حول المعاملات الادارية.
  - موضوع المعاملة.
  - المستندات المرفقة.
  - آلية سير العمل.
  - مدة الانجاز.
  - الرسوم المتوجبة.

تشكّل بوابة الحكومة الإلكترونية آلية فعّالة لتحسين العلاقة بين المواطن والإدارة

- **استمارات الكترونية**
  - استمارات الكترونية للتحميل.
  - استمارات الكترونية للطباعة.
  - استمارات الكترونية للتعبئة والطباعة.

- **مفهوم «دولتي»**
  - خدمات خاصة حسب فئات المستخدمين: مواطن، موظف، مغترب، أجنبي، قطاع الاعمال، قطاع المهن.
  - امكانية تخزين الكتروني لأوراق خاصة تستعمل في المعاملات كبطاقة الهوية، رخصة قيادة السيارة وغيرها.

- **قنوات متعددة للاستعمال**
  - الكمبيوتر .
  - الهواتف الذكية.
  - الشباك الموحد للإدارات.
- **تطبيقات للهواتف الذكية**
  - (ANDROID / APPLE / BLACKBERRY).
  - معلومات حول المعاملات الادارية.
  - تتبع المعاملات.

- **خدمات الكترونية – وزارة الخارجية والمغتربين**
  - وثائق الولادة.
  - طلب اكتساب جنسية.
  - التنازل عن الجنسية.
  - وثائق الزواج.
  - وثائق الطلاق.
  - وثائق الوفاة.
  - ولادات غير شرعية.

- **خدمات الكترونية – المديرية العامة للأمن العام**
  - شطب خادمة.
  - ابدال رقم جواز سفر على سمة دخول.
  - إفادة مغادرة.
  - تجديد سمة دخول.
  - إلغاء سمة.

- **خدمات الكترونية لجميع الادارات**
  - شكاوى المواطنين.
  - متابعة المراسلات بين الادارات.
  - متابعة المعاملات داخل الادارات و بين الادارات.
  - الغاء معاملة.

- **خدمات الكترونية – وزارة الزراعة**
  - طلب استيراد شتول مثمرة أو تزيينيها أو نصوب، التفاحيات – الحمضيات – الزيتون – اللوزيات.
  - شهادة منشأ.
  - طلب إذن صحي مسبق لاستيراد الدواجن و مشتقاتها.
  - طلب إذن لاستيراد أحصنة.
  - طلب رخصة استيراد ادوية بيطرية (طلب رخصة استيراد ادوية بيطرية).
  - إعطاء ترخيص لتعاطي مهنة استيراد الأدوية الزراعية
  - طلب الحصول على ترخيص لتعاطي مهنة بيع الأدوية الزراعية من العموم.
  - إعطاء ترخيص لتعاطي مهنة تعبئة وتوضيب الأدوية الزراعية «Packaging».
  - طلب الحصول على ترخيص لتعاطي مهنة تحضير الأدوية الزراعية Formulation.
  - طلب الحصول على ترخيص لتعاطي مهنة تعهد استعمال الأدوية الزراعية (تعقيم بالمواد الغازية للخشب ومواد التعبئة الخشبية).
  - طلب الحصول على ترخيص لتعاطي مهنة تعهد استعمال الأدوية الزراعية (تعقيم التربة بالمواد الغازية).
  - طلب الحصول على ترخيص لتعاطي مهنة تعهد استعمال الأدوية الزراعية (رش الادوية الزراعية على الاشجار وفي الحقول).
  - طلب ترخيص لتعاطي مهنة صنع الأدوية الزراعية.
  - طلب الحصول على إجازة استيراد مستحضرات طبية بيطرية ومعقمات ومطهرات ومزيدات علفية.
  - طلب علم وخبر باستيراد الحليب المجفف والمركز والسائل.
  - استيراد الجبنة البيضاء.
  - إصدار شهادات صحية لتصدير الحيوانات أو المشتقات الحيوانية.
  - طلب تسجيل مؤسسة لاستيراد المواشي الحية.
  - طلب الحصول على التسجيل الصحي لمصانع المنتجات الغذائية من أصل حيواني.
  - الكشف الصحي على الحيوانات المستوردة الى لبنان.
  - طلب رخصة قطع أشجار.
  - طلب رخصة لهواية الغوص تحت الماء.
  - إذن مزاولة مهنة الهندسة الزراعية.
  - طلب ترخيص بمزاولة مهنة الطب البيطري.

وضعية المشروع: سيتم وضع بوابة الحكومة الالكترونية بالخدمة خلال سنة ٢٠١٣.

مصدر التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة: ١,٢٥٠,٠٠٠.٠٠ يورو.

شروط النجاح:

- جهوزية البنى التحتية؛
- جهوزية الإدارات معلوماتيا وبشريا.

٢ إطار التبادل البيني للحكومة الإلكترونية اللبنانية

هدف المشروع ونطاقه:

يشمل نطاق هذا المشروع: جميع مؤسسات القطاع العام في لبنان. وسيكون من الضروري أن يميز إطار التبادل البيني للحكومة الإلكترونية بأن التبادل البيني قضية متعددة الأبعاد، وليس مجرد تقنية فحسب.

في فترة التغيير والابتكار والتوحيد القياسي التي نعيشها حالياً تشكّل البيانات المتبادلة الحل لتغيير النظم الإلكترونية من برامج تتمحور حول النظم إلى بيانات تتمحور حول الزبائن. وسيساعد التبادل البيني على تحقيق الشفافية، وسهولة الوصول ، وسهولة الاستخدام للمعلومات المنظّمة على اختلاف أنواعها. كما أنها سوف تتطوّر من منعزلة وانفرادية لتصبح شبكات مترابطة لتبادل المعلومات.

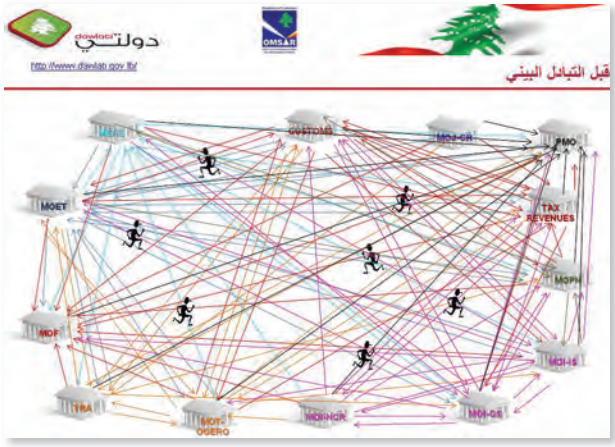

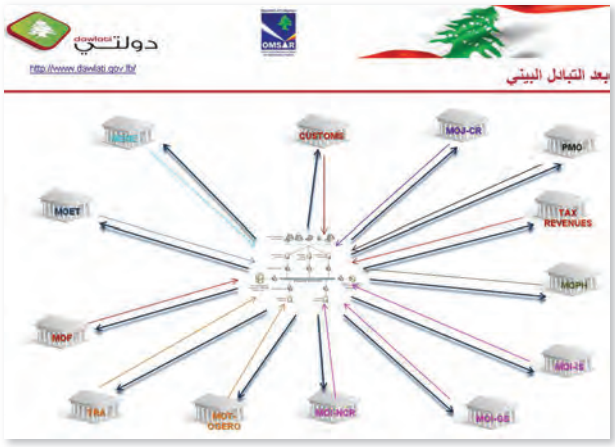

سيتيح مشروع التبادل البيني للإدارات العامة اللبنانية تبادل المعلومات وإعادة استخدامها داخليًا وخارجيًا، كما لتنفيذ إجراءات العمل بهدف التعاون في تحقيق الأهداف المتفق عليها، مما يساعد مؤسسات القطاع العام وقطاع الأعمال لتصبح أكثر فعالية في تحقيق أهدافها بفضل تحقيق:

- قرارات أفضل؛
- تحسين وتسريع الخدمات العامة؛
- حكم أفضل.

إن التبادل البيني يسمح بالاستخدام الجامع للبيانات التي جمعتها مؤسسات مختلفة لاتخاذ قرارات أسرع وأفضل. ويوفّر التدفق السلس للبيانات من إدارة في الحكومة اللبنانية إلى أخرى المعلومات اللازمة لتقديم خدمات أفضل وفي الوقت المناسب.

إن التبادل البيني لأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتبادل وإعادة استخدام المعلومات وجمع العمليات الإدارية، داخل كل مؤسسة عامة وفيما بين مؤسسات القطاع العام، هو أمر ضروري لتوفير خدمات الحكومة الإلكترونية ذات جودة عالية، ومبتكرة، وسلسة ومتمحورة حول العملاء. ومن البديهي القول أن الإبقاء على الأنظمة الورقية القائمة لن يساعد على تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاجية.

في عام ٢٠١٠، تمّ تحديد وتشكيل ثلاث مجموعات عمل لمساندة لجنة برنامج الحكومة الإلكترونية في وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في سعيها لتنفيذ خارطة طريق شاملة لمدة خمس سنوات لتحقيق الحكومة الإلكترونية

المبتكرة التي ستحدث تحولاً في الإدارة اللبنانية بجعلها أكثر انفتاحاً وفعالية ومسؤولية. ويستند برنامج الحكومة الإلكترونية على استراتيجية الحكومة الإلكترونية اللبنانية التي تم تصديقها في ٢٠٠٧. في غضون ذلك، أنيطت بفريق العمل ١ (1WG) مسؤولية جمع المعلومات، واقتراح المتطلبات المتعلقة بتحديد الهوية الإلكترونية والتبادل البيني وتقديم التبصّر اللازم لمساعدة لجنة الحكومة الإلكترونية في سعيها إلى إنشاء بوابة للحكومة الإلكترونية. وتشكّل المخرجات التي سيقدمها هذا الفريق تعيين نقطة الدخول إلى البوابة من قبل المواطنين كما وتعيين التواصل وتبادل المعلومات بين الإدارات الحكومية. وقد جرى تحديد عدة بنود للعمل وتم إنتاج مسوّدة لإطار التبادل البيني للحكومة.

يهدف إطار التبادل البيني إلى تسهيل تبادل المعلومات بين الإدارات بطريقة إلكترونية مع الحفاظ على خصوصية المعلومات

وضعية المشروع: تم تحضير دفتر المواصفات الفنية وحاليا يتم تحضير دفتر الشروط.

مصدر التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

شروط النجاح:

- التزام من الادارات والمؤسسات العامة بتبادل المعلومات؛
- اعتماد الرقم الموحد للتعريف عن المواطن؛
- تحديد المشاكل القانونية التي قد تعوق التبادل البيني وحلها.

٣ مشروع التبادل البيني بين وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم العالي

هدف المشروع ونطاقه

ان التبادل البيني للمعلومات والمستندات بين الادارات العامة يعتبر من الاجراءات الأساسية التي تخفف الروتين الإداري عن كاهل المواطن والمؤسسات العامة بحيث تتولى الادارة الحصول على المعلومات أو المستندات المطلوبة من المواطن والمؤسسات العامة وذلك عبر آلية للتبادل البيني للمعلومات بدلاً من تكبد المواطن عناء الحصول على تلك المستندات بالنيابة عن الادارة. ويمكن تصور الحل الامثل لخدمة المواطن عبر قيامه بتقديم طلب واحد لإدارة واحدة ولمرة واحدة والحصول على المعاملة المطلوبة دون تكبد عناء القيام بعدة معاملات للحصول على تلك المعاملة.

يهدف هذا المشروع الى توفير الآلية لتبادل المعلومات الكترونيا عبر التبادل البيني بين وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم العالي.

يتكون نطاق هذا المشروع بإجازات معاطاة المهن الطبية التي تصدر عن قسم المهن الطبية، إذ أن الحصول على إذن بمزاولة مهنة طبية معيّنة يوجب على المواطن تقديم مستندات معينة يقتضي تأمينها من بعض الإدارات العامة المعنية خاصةً من وزارة التربية والتعليم العالي وذلك على الشكل التالي:

- المديرية العامة للتربية: - الشهادة اللبنانية المتوسطة - البكالوريا اللبنانية القسم الثاني - افادة لجنة المعادلات في التربية.
- المديرية العامة للتعليم العالي: الشهادة الجامعية - إفادة نجاح في امتحانات الكولوكيوم.
- المديرية العامة للتعليم المهني والتقني: الشّهادة المهنية. (بكالوريا فنية، امتياز فني، إجازة فنية... الخ).
- الجامعة اللبنانية: الشهادة الجامعية.

لذلك فإن مشروع التبادل البيني بين وزارة الصحة العامة ووزارة التربية والتعليم العالي له فوائد كثيرة تبرز من خلال تطبيقه وأهمها:

- السماح لوزارة الصحة العامة بالحصول فوراً وإلكترونياً على المعلومات التربوية المتعلقة بطالب إجازة معاطاة مهنة طبية.

- التسهيل على صاحب العلاقة عملية الحصول على المستندات الرسمية من وزارة التربية والتعليم العالي.
- تخفيض نسبة حالات الغش والتزوير.

وضعية المشروع: تم تحضير دفتر الشروط.

مصدر التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

شروط النجاح:

- التزام الوزارتين والمؤسسات التابعة لكل منها بتبادل المعلومات الخاصة بهذه المعاملة؛
- اعتماد الرقم الموحد للتعريف عن المواطن؛
- تعديل القوانين التي قد تعوق التبادل البيني.

٤ تلزيم وتوريد وتركيب اجهزة معلوماتية ولوازمها لزوم وزارة السياحة

هدف المشروع ونطاقه:

تجهيز الشباك الموحد في وزارة السياحة بـ:

- كمبيوترات؛
- نظام لإدارة انتظار القادمين الى الشباك الموحد (Ticketing System)؛
- تلفاز.

وضعية المشروع: انجز المشروع خلال شهر تشرين الثاني ٢٠١٢.

مصدر التمويل: الحكومة اللبنانية.

الكلفة: ٣٤,٠٠٠ دولار أميركي.

شروط النجاح:

جهوزية الإدارة معلوماتيا وبشريًا.

٥ البنية الأساسية لمركز معلومات الحكومة الالكترونية (Physical Data Center)

هدف المشروع ونطاقه:

انجاز البنية الأساسية لمركز معلومات الحكومة الالكترونية؛

تأمين جودة عالية لاستضافة بوابة الحكومة الكترونية؛

- تأمين التكييف اللازم والمستمر؛
- الارضية المستعارة مع تأمين التيوبات والكابلات اللازمة وكذلك التبريد؛
- رصد الحريق ومكافحته؛
- الحماية (كاميرات ونظام بيومتري للدخول)؛
- تأمين UPS والبطاريات اللازمة؛
- تأمين باب عازل للحريق.

وضعية المشروع: انجز المشروع في ايلول ٢٠١٢.

مصدر التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة: ٥٦,٠٠٠ دولار أميركي.

شروط النجاح:

جهوزية البنى التحتية للحكومة الالكترونية.

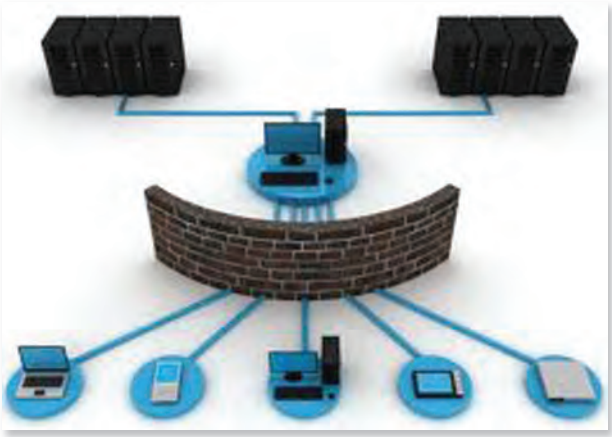

٦ إدارة أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإدارات

هدف المشروع ونطاقه:

- يهدف هذا المشروع إلى تنفيذ برنامج لإدارة أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT Asset Management) لكافة الجهات الحكومية والتي يقع على عاتقها تيويم المعلومات.

الاصول المعنية هي التالية:

- الأجهزة (خوادم، كمبيوترات) – Hardware.
- معدات الشبكات – Network Equipment .
- التطبيقات – Applications .
- قواعد البيانات – Databases .
- مكونات البرامج – Components.

وضعية المشروع: انجزت أول مسودة لدفتر الشروط في تشرين الثاني٢٠١٢.

مصدر التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة التقديرية: ١٠٠,٠٠٠ دولار أميركي.

شروط النجاح:

- جهوزية البنى التحتية في الادارات لإمكانية الولوج الى شبكة الانترنت مع الحماية الكاملة؛
- تأمين الموارد البشرية اللازمة لاستعمال هذا البرنامج.

٧ مشروع مكننة الإجراءات الإدارية في الوزارات والإدارات العامة في لبنان

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف هذا المشروع الى العمل على مكننة الإجراءات الإدارية المبسطة في الوزارات والادارات العامة بهدف رفع جهوزيتها لتوفير الخدمات الإلكترونية وتبادل المعلومات مع الادارات الاخرى.

وضع إطار على الصعيد الوطني لتلبية جميع احتياجات مكننة الإجراءات الإدارية في الوزارات والادارات العامة ضمن منهجية موحدة (Unified Methodology) تضمن معايير الجودة وخفض التكاليف.

وضعية المشروع: يجري العمل على إطلاق مناقصة للتعاقد مع شركة استشارية لتنفيذ المشروع.

مصدر التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة: ٣٠٠٠,٠٠٠ دولار أميركي.

شروط النجاح:

التعاون من قبل الوزارات والادارات العامة المستفيدة.

٨ مشروع المركز الوطني للدراسات الحكومية

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف هذا المشروع الى توفير نقطة وصول مركزية (Single Access Point) للمعلومات الحكومية القانونية والإدارية لدعم عملية صنع القرار وتحسين دقة ونوعية القرارات لغرض الفعالية. كما أنه يتيح الوصول الى المعلومات من قبل جميع الجهات القانونية والادارية والأكاديمية على المستوى الوطني.

وضعية المشروع: يجري العمل على تحضير دفتر الشروط للتعاقد مع شركة استشارية لتنفيذ المشروع.

مصدر التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة: ٥٠٠,٠٠٠ دولار أميركي.

شروط النجاح:

التعاون من قبل الوزارات والادارات العامة المستفيدة.

٩ مشروع لوائح المعاملات الإدارية في الوزارات والمؤسسات العامة

هدف المشروع ونطاقه:

إن الهدف الاساسي لهذا المشروع هو تحديد كل المعاملات الإدارية مع جداول مفصلة لكل إدارة تتضمن معلومات تسمح فيما بعد بتحديد الاولويات لوضع خدمات الكترونية بالخدمة وذلك للمعاملات المختصة بقطاع معين او التي تُعنى بجهة محددة (مقيم، مغترب، شركات خاصة، جمعيات، وغيرها).

إن المعلومات التي تم تحديدها هي التالية:

- اسم الإدارة المعنية (وزارة، مؤسسة عامة، محافظة أو بلدية).
- التقسيم الإداري للإدارة المعنية (مديرية عامة، مديريات، مصالح ، دوائر).
- القطاع (استثمار، خدمات، صحة).
- الجهة المستفيدة.
- موضوع المعاملة.
- المستندات المرفقة المتعلقة بإدارات أخرى.
- الإحالات المتعلقة بإدارات أخرى.
- إحصائيات.
- خدمات إلكترونية في حال وجودها.

وضعية المشروع: تم الانتهاء من المشروع في حزيران ٢٠١١ ويتمّ حالياً تيويم المعلومات وفقاً للتعديلات التي تصدر من قبل الإدارة المعنية.

مصدر التمويل: داخلي.

١٠ مشروع المؤشرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات

هدف المشروع ونطاقه:

هذا المشروع يسمح باحتساب المؤشرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في القطاع العام. حيث يتم إدراج هذه المؤشرات ضمن مؤشرات عامة لتكنولوجيا المعلومات ينشرها مكتب دولة رئيس مجلس الوزراء.

كما ان المشروع يعطي توصيف دقيق حول المعلومات التي تم على أساسها احتساب النسب، كيفية احتساب المؤشرات، وأخيراً لائحة بالمؤشرات التي تم التوصل إليها.

تشكّل مؤشرات الأداء لتكنولوجيا المعلومات الأداة الأساسية لتحديد أولويات المشاريع والوسيلة العلمية لتحسين تصنيف لبنان عالميًا

لائحة المؤشرات هي:

- النسبة المئوية للموظفين في الإدارات العامة والذين يستخدمون الكمبيوتر؛
- النسبة المئوية للموظفين في الإدارات العامة والذين يستخدمون الإنترنت؛
- النسبة المئوية للإدارات التي تملك شبكة اتصالات داخلية (LAN)؛
- النسبة المئوية للإدارات التي تملك موقع الكتروني داخلي (Intranet)؛
- النسبة المئوية للإدارات التي تستعمل الانترنت (Modem, DSL, Leased Line, Fiber)؛
- النسبة المئوية للإدارات التي تملك موقع إلكتروني.
- النسبة المئوية للإدارات التي تقدم:
  - استمارات إلكترونية.
  - خدمات إلكترونية.
  - معاملات إلكترونية.

وضعية المشروع: تم نشر المؤشرات المتعلقة في سنة٢٠١١.

مصدر التمويل: داخلي.

١١ مشروع مكننة آلية تعيين موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة اللبنانية

إجراءات تقديم الطلبات وعملية الفرز الأولية لوظائف الفئة الأولى:

- يفتح المجال لملء هذه المراكز لمرشحين من داخل الملاك وخارجه ؛

- تعد وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية مسوّدة إعلان لملء المراكز الشاغرة؛

- يتم نشر الإعلان لتقديم طلبات الترشيح للوظائف الشاغرة؛

- تقدم طلبات الترشيح على الإنترنت إلى وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية؛

- يتم الفرز الأولي لهذه الطلبات من قبل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية لبيان الطلبات المقبولة وفقاً للمواصفات والشروط المطلوبة.

إن إطار العمل هو على الشكل التالي:

- يتم الإعلان عن الوظائف على الموقع الإلكتروني لوزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية؛

- يتم تطوير برنامج معلوماتي يحتوي استمارة طلب التوظيف؛

- تملأ الاستمارات إلكترونياً على نفس الموقع؛

- يكون باب التقدّم لملء الوظائف مفتوحا للمرشحين من خارج الإدارة العامة وداخلها ؛

- تملأ الاستمارة باللغة العربية فقط؛

- يشكّل الموقع الوسيلة الوحيدة للتقدّم لهذه الوظائف؛

- لكل وظيفة موعد محدّد للتقدّم اليها؛

- يتم الفرز الأولي أوتوماتيكيًا وفقًا للمواصفات وللشروط المحدّدة لكل وظيفة؛

- إصدار تقارير.

التقارير:

- تقرير عن الاستمارات (نوع الوظيفة، تاريخ الإعلان،عدد المرشحين، تاريخ التقديم النهائي)؛

- تقرير المرشحين الذين نجحوا والذين لم ينجحوا في الفرز الأولي مع تعليل لكل نتيجة؛

- طبع الاستمارات بدون الأسماء أو المعلومات التي قد تؤدي إلى التعرف إلى المرشح.

وقد تمت مناقشة الإجراءات (آلية سير العمل) وخضعت للتحسينات كما تمّ تحليل وتصميم الجانب الفني. كذلك تم تطوير الاستمارة الالكترونية واختبارها باللغة العربية التي هي نقطة الدخول إلى البرنامج لوظائف الفئة الأولى إضافة إلى تصميم وتطوير سير العمل.

١٢ مشروع مكننة المحاكم (بيروت)
Software Design & Development

الجهة المستفيدة: وزارة العدل – المحاكم

هدف المشروع ونطاقه: دعم عمل المحاكم في وزارة العدل في لبنان من خلال تنفيذ المخطط التوجيهي الذي يتضمن ربط المحاكم بشبكة معلوماتية، واستخدام شامل لتقنيات وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير البنية التحتية المعلوماتية لتحسين الفعالية والإنتاجية في المحاكم.

وضعية المشروع:

- تم الانتهاء من تحضير الشروط التقنية والتعاقدية للمشروع وتم الحصول على موافقة الاتحاد الأوروبي عليها.

- تم إطلاق عملية استقصاء طلبات إعلان اهتمام للمشروع وتقييم الطلبات المرسلة ثم تحضير اللائحة المصغرة للشركات التي ممكن أن تشارك بتقديم العروض التقنية والمادية.

- تم دعوة الشركات التي وضعت ضمن اللائحة المصغرة لتقديم عروض تقنية ومادية.

- تم استلام العروض وتقييمها واختيار الشركة الرابحة.

- تم توقيع العقد مع الشركة الرابحة وبدأ العمل بالمشروع في أوائل شهر تشرين الثاني ولمدة ٣٧ شهرًا.

مصدر التمويل: هبة من الإتحاد الأوروبي.

الكلفة: ٣,٩٢٠,٠٠٠ يورو.

شروط النجاح:

- التزام وزارة العدل بالتنفيذ الناجح لهذا المشروع لتطبيق الأهداف الأساسية للخطة الرئيسية للمحاكم (Master Plan)؛

- دعم وزارة العدل لهذا المشروع واتخاذ خطوات إيجابية لتعديل أو تبسيط إجراءات المحاكم متى وأين تدعو الحاجة؛

- تعيين فريق عمل من وزارة العدل للعمل عن كثب مع الشركة المنفذة وفريق عمل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية؛

- توسيع وإضافة عناصر لوحدة تكنولوجيا المعلومات في وزارة العدل وتوفير ميزانية كافية للقيام بعمليات التحسين المستمر وإدارة النظم والبرمجيات المطبقة في المحاكم؛

- إعادة تأهيل المكاتب في بيروت (من الأثاث اللازم، والغرف، والمبنى...) بغية ضمان تنفيذ فعّال للمشروع.

١٣ مشروع مكننة المحاكم (بيروت)
Hardware & Infrastructure

الجهة المستفيدة: وزارة العدل - المحاكم.

هدف المشروع ونطاقه: الهدف العام للمشروع هو دعم وزارة العدل في مساعيها للتحديث وزيادة كفاءة ومصداقية وقدرة النظام القضائي في لبنان من خلال تحضير ملف مناقصة لعقد تلزيم مركز البيانات (Data Center) والبنية التحتية لمحاكم بيروت وموقع بديل لاسترداد النسخ الاحتياطي/الكوارث (Backup Disaster Recovery Site).

يسهم مشروع مكننة المحاكمة في تعزيز الثقة في القضاء اللبناني

وضعية المشروع:

- تم الانتهاء من تحضير الشروط التقنية والتعاقدية للمشروع وتم الحصول على موافقة الاتحاد الأوروبي عليها.

- تم إطلاق عملية تقديم العروض التقنية والمادية وتقييمها

- تم اختيار الشركة الرابحة.

- بدأ العمل بالمشروع في أواخر تشرين الثاني ٢٠١٢.

مصدر التمويل: هبة من الإتحاد الأوروبي.

الكلفة: ٢,٩٩٩,٧٦٤ يورو.

شروط النجاح:

- دعم وزارة العدل لهذا المشروع واتخاذ خطوات فعالة لإنجاح المشروع.

- تعيين فريق عمل من وزارة العدل للعمل عن كثب مع الشركة المنفذة وفريق عمل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

- توسيع وإضافة عناصر لوحدة تكنولوجيا المعلومات في وزارة العدل وتوفير ميزانية كافية للقيام بعمليات التحسين المستمر وإدارة النظم المعلوماتية في المحاكم.

- إعادة تأهيل المكاتب في بيروت (من الأثاث اللازم، والغرف، والمبنى...) بغية ضمان تنفيذ فعّال للمشروع.

١٤ مشروع توحيد نماذج استمارات المعاملات الإدارية ووضعها بصيغة الكترونية على المواقع الالكترونية المناسبة

الجهة المستفيدة:

وزارة العدل، وزارة الداخلية والبلديات، وزارة الأشغال العامة والنقل، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الصحة العامة، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة الزراعة، وزارة العمل، وزارة الإعلام، وزارة الطاقة والمياه، وزارة السياحة، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصناعة، ووزارة الثقافة.

هدف المشروع ونطاقه:

ترمي المرحلة الأولى من المشروع إلى توحيد ١٠٠ نموذج استمارة إدارية، من حيث الشكل والمظهر وتحويلها إلى نماذج تفاعلية توضع على شبكة الإنترنت (طباعة ثم ملء أو ملء ثم طباعة) تسهيلاً لتعبئتها من قبل المواطن مما يوفر الوقت، ويقلص الجهود، ويحد من الأخطاء أثناء تعبئة الاستمارات. كما يحدد المشروع المعايير والمبادئ التوجيهية الموحّدة لكل النماذج.

المرحلة الثانية من المشروع تهدف إلى تطبيق المعايير والمبادئ التوجيهية الموحدة لنماذج استمارات المعاملات الحكومية على ٨٠ استمارة جديدة وتحديث التعليمات عن كيفية ملء الاستمارات وضمها إلى ال١٨٠ استمارة الموحدة.

وضعية المشروع:

- تم الانتهاء من العقد الأول للمشروع حيث تم توحيد مئة استمارة وتحويلها إلى نماذج تفاعلية.
- تم وضع منهجية ومعايير التوحيد لتطبيقها على جميع استمارات المعاملات الحكومية.
- تم نشر النماذج التفاعلية لمعاملات وزارة الصحة العامة، ووزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة الزراعة ووزارة الإعلام، ووزارة الطاقة والمياه، ووزارة السياحة على موقع وزارة الدولة كما قامت بعض هذه الوزارات بنشر النماذج على مواقعها الالكترونية.
- تم إطلاق المرحلة الثانية للمشروع والتي ضمّت توحيد نماذج ٨٠ إستمارة إضافية وتحويلها إلى نماذج تفاعلية وإدراج تعليمات عن كيفية تعبئة الاستمارات.

> يشكل مشروع توحيد إستمارات المعاملات الإدارية ركيزة أساسية في تحقيق وإنجاز المعاملات الإلكترونية

- أصبح المشروع في مراحله الأخيرة.

مصدر التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة:

- قيمة عقد المرحلة الأولى ١٩٠,٠٠٠ دولار أميركي.
- قيمة عقد المرحلة الثانية ١٠٢,٠٠٠ دولار أميركي.

شروط النجاح:

- التزام وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية وبالتعاون مع الوزارات المعنية بتبني المعايير والمبادئ التوجيهية الناتجة عن المشروع، واعتماد نماذج موحدة ومبسطة.
- دعم الوزارات المعنية لهذا المشروع واتخاذ خطوات إيجابية لتعديل أو تبسيط الإجراءات فيها لدى الضرورة.
- تعيين منسق عن كل من الوزارات المعنية بالمشروع للعمل عن كثب مع الشركة المنفذة وفريق عمل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية.
- مواكبة وموافقة ممثل إدارة الأبحاث والتوجيه للمشروع لاسيما فيما يختص بالأمور الإدارية والقانونية والتغييرات المقترحة والتوحيد المطروح وقانونية الوثائق الداعمة لكل من الاستمارات.

١٥ مشروع نظام أرشفة مستندات المديرية العامة للأحوال الشخصية في وزارة الداخلية والبلديات

الجهة المستفيدة: وزارة الداخلية والبلديات – المديرية العامة للأحوال الشخصية (عشرة أقلام نفوس).

هدف المشروع ونطاقه:

سيضم مشروع الحفظ والتحويل الرقمي لسجلات ووثائق ١٠ أقلام تابعة للمديرية العامة للأحوال الشخصية، من خلال ترميم السجلات والملفات والمستندات المهترئة، وحفظ وتحويل رقمي لسجلات، ومستندات وملفات الأقلام العشر المحددة في المشروع وذلك لتحسين إجمالي لحفظ السجلات والملفات والمستندات.

وضعية المشروع:

- دفتر الشروط أصبح شبه جاهز؛
- تم إطلاق عملية استقصاء طلبات إعلان اهتمام للمشروع وتقييم الطلبات المرسلة ثم تحضير اللائحة المصغرة للشركات التي ممكن أن تشارك بتقديم العروض التقنية والمادية.

مصدر التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة: قيد الدرس.

شروط النجاح:

- إلتزام المديريّة العامة للأحوال الشخصيّة بتنفيذ المشروع، وبتعميمه في المستقبل على الأقلام الأخرى في المديريّة.
- دعم المديريّة لهذا المشروع، واتّخاذ خطواتٍ فاعلة لضمان تنفيذه.
- تُطلع المديريّة والشركة المنفذة على أيّ دراسةٍ متعلّقة بها تتناول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تأمين المديرية مكان العمل والكهرباء للشركة المنفذة في الأقلام المعنية.
- تعيين فريق عمل من المديرية العامة للأحوال الشخصية والأقلام المعنية للعمل عن كثب مع الشركة المنفذة وفريق عمل مكتب وزير الدولة.

يسهم مشروع أرشفة مستندات الأحوال الشخصية في الحفاظ على معلومات حساسة تخص المواطنين كافة

١٦ مشروع خزّان للمشاريع المعلوماتية
ICT Projects Repository

الجهة المستفيدة:

- الدولة اللبنانية (كدعم لصنع القرار).
- المواطن.
- الأوساط الأكاديمية.
- الباحثين.
- المستثمرين.
- الخبراء الميدانيين صناعات القطاع الخاص.
- والجهات المانحة.

هدف المشروع ونطاقه:

بمبادرة من وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية تم العمل على نظام web ليحتوي على جميع المشاريع التي من شأنها أن تبني حكومة إلكترونية. يهدف النظام إلى وضع جميع المشاريع المتعلقة بالحكومة الالكترونية على موقع خاص على شبكة الانترنت للعموم على أن يتم تيويم المعلومات من قبل الإدارات المعنيّة.

وضعية المشروع: المشروع جاهز للتطبيق بانتظار قرار إداري.

مصدر التمويل: تم تنفيذ المشروع من قبل فريق تكنولوجيا المعلومات في وزارة الدولة من دون تمويل خارجي.

الكلفة: لا يترتب كلفة.

شروط النجاح:

- إصدار تعميم عن رئاسة مجلس الوزراء إلزامًا لجميع الإدارات باستعمال البرنامج وتيويم المعلومات الضرورية وذلك لضمان تحديث المعلومات في الوقت المناسب وإعطاء المعلومات الدقيقة.
- تأمين اتصال على شبكة الانترنت لجميع الإدارات وذلك للوصول إلى خزان المشاريع وإجراء الإضافات والتعديلات الضرورية.
- تكليف شخص لدى كل من الإدارات العامة مسؤول عن المعلومات المنشورة عن مشاريع إدارته ومكلّف بإضافة وتيويم البيانات الخاصة بالمشاريع.
- التزام الإدارات بعملية التيويم الدائمة.

١٧ مشروع تطوير وتحديث المديرية العامة في وزارة العدل

الجهة المستفيدة: وزارة العدل – المديرية العامة.

هدف المشروع ونطاقه:

يشمل المشروع تجهيز كامل بالحواسيب والخوادم وبناء شبكة داخلية وتنفيذ نظام مكننة سير المعاملات وإدارة الملفات في المديرية العامة في وزارة العدل.

وضعية المشروع: بانتظار جهوزية وزارة العدل.

مصدر التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة: رهن الدرس.

شروط النجاح:

- دعم وزارة العدل لهذا المشروع واتخاذ خطوات فعالة لإنجاح المشروع.
- تعيين فريق عمل من وزارة العدل للعمل عن كثب مع الشركة المنفذة وفريق عمل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية.
- توسيع وإضافة عناصر لوحدة تكنولوجيا المعلومات في وزارة العدل وتوفير ميزانية كافية للقيام بعمليات التحسين المستمر وإدارة النظم المعلوماتية في المديرية العامة لوزارة العدل.
- إعادة تأهيل المكاتب في بيروت (من الأثاث اللازم، والغرف، والمبنى...) بغية ضمان تنفيذ فعّال للمشروع.

١٨ مشروع التدريب المعلوماتي المتقدم

الجهة المستفيدة:

موظفو المعلوماتية في الإدارات العامة.

هدف المشروع ونطاقه:

المساهمة في تطبيق استراتيجية الحكومة الإلكترونية من خلال رفع مستوى مهارات موظفي المعلوماتية في الإدارات العامة.

وضعية المشروع: أُنجِز المشروع بالكامل في نيسان ٢٠١٢.

مصدر التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة: مليون دولار أميركي.

شروط النجاح:

- إلتزام الإدارات العامة.

- التنسيق الفاعل بين الوحدات الداخلية في وزارة التنمية الإدارية (تدريب، معلوماتية، توريد).

- التنسيق الفاعل بين وحدة التدريب في وزارة التنمية الإدارية والإدارات المعنية.

- حسن اختيار مواد التدريب والمتدرّبين .

١٩ مشروع التعلّم عن بُعد

الجهة المستفيدة: الإدارات العامة.

هدف المشروع ونطاقه: تقديم مواد تدريبية عبر الإنترنت بهدف رفع مستوى مهارات الموظفين في المواضيع الإدارية والمعلوماتية وبهدف نشر ثقافة المعلوماتية في القطاع العام.

وضعية المشروع: تم خلال العام ٢٠١٢ وضع أكثر من صيغة لدفتر الشروط ويجري العمل حالياً على وضع اللمسات الأخيرة للصيغة النهائية.

مصدر التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .

الكلفة: ٥٠٠,٠٠٠ دولار أميركي .

شروط النجاح:

- التزام الموظفين الذين يلتحقون بالمشروع التدريبي بإكماله حتى النهاية.

- حسن التنسيق بين وزارة التنمية الإدارية والإدارات المعنية.

- حسن تطبيق دفتر الشروط.

- حسن اختيار المواد والمحتوى .

٢٠ مشروع تطوير وتحديث نظام السجل التجاري في وزارة العدل

الجهة المستفيدة: وزارة العدل

هدف المشروع ونطاقه:

يتبع السجل التجاري لوزارة العدل، وتستفيد منه بشكل أساسي جهات عديدة من القطاع الخاص: المصارف، الشركات التجارية، رجال الأعمال، المحامون، المستثمرون اللبنانيون والاجانب...

ان مكننة السجل التجاري تتمثل باعتماد نظام معلوماتي (سبق تطويره في مشاريع سابقة) يربط كافة الفروع بالمكتب الرئيسي، سعياً إلى تعزيز الأداء وتحسين الإنتاجية، بالإضافة إلى تأمين قاعدة بيانات تحتوي على كافة النشاطات اليومية.

وضعية المشروع:

تم تسليم وزارة العدل- مشروع السجل التجاري في ٩ كانون الثاني ٢٠١١، وبالتالي فقد دخل المشروع فترة ضمانة العيوب warranty period.

وقد تم تحضير تقرير عن الوضع الحالي لهذا المشروع وكيفية استخدامه وما هي الخطوات المستقبلية التي يجب اتخاذها للتطوير وتحسين هذا النظام الخاص بالسجل التجاري وكيفية الارتقاء به الى مراحل متقدمة.

مصدر التمويل: موازنة الحكومة.

الكلفة: ٧١,٤١٠,١٨٥ ليرة لبنانية.

شروط النجاح:

- دعم وزارة العدل لهذا المشروع واتخاذ خطوات فعالة لإنجاح المشروع.

- تعيين فريق عمل من وزارة العدل للعمل عن كثب مع الشركة المنفذة وفريق عمل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

٢١ مشروع تطوير وتحديث نظام التعويضات الصحية والاجتماعية في تعاونية موظفي الدولة

الجهة المستفيدة: تعاونية موظفي الدولة.

هدف المشروع ونطاقه:

تعزيز نظام مكننة وتبسيط التعويضات الطبية والاجتماعية في تعاونية موظفي الدولة. تشكل تعاونية موظفي الدولة مؤسسة عامة مستقلة تؤمن الخدمات (مساعدات طبية، هبات، قروض،...) للموظفين الحكوميين الدائمين، وتُعنى بمنح التعويضات الطبية والاجتماعية لكافة الموظفين الحكوميين (البالغ عددهم حوالي ٧٥٠٠٠). يعمل هذا النظام في بيروت منذ كانون الثاني ٢٠٠١، وقد تم التماس الفوائد الناتجة عنه.

وضعية المشروع:

تم تسليم تعاونية موظفي الدولة المشروع في ١٥ شباط ٢٠١٢، وبالتالي دخل المشروع فترة ضمانة العيوب warranty period لمدة سنة كاملة. وقد تم تحضير تقرير عن الوضع الحالي لهذا المشروع وكيفية استخدامه وما هي الخطوات المستقبلية التي يجب اتخاذها لتطوير وتحسين هذا النظام الخاص بتعاونية موظفي الدولة وكيفية الارتقاء به الى مراحل متقدمة.

مصدر التمويل: موازنة الحكومة.

الكلفة: ١١٩,٥٧٨,١٨٩ ليرة لبنانية.

شروط النجاح:

- دعم تعاونية موظفي الدولة لهذا المشروع واتخاذ خطوات فعالة لإنجاح المشروع.
- تعيين فريق عمل للعمل عن كثب مع الشركة المنفذة وفريق عمل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

٢٢ نظام ادارة اصول البرمجيات في الإدارة اللبنانية

الجهة المستفيدة:

الإدارة اللبنانية.

هدف المشروع ونطاقه:

المشروع يرمي الى وضع الأسس التي تتضمن تطبيقاً سليماً لإدارة البرمجيات في القطاع العام إلى جانب وضع المعايير لاختيار أنظمة إدارة وإحصاء البرمجيات.

وضعية المشروع:

تم تنظيم ورشة عمل ناجحة ومتفاعلة في التاسع من تشرين الثاني ٢٠١٠عن إدارة البرمجيات في القطاع العام. وقد تخلل الورشة توزيع أقراص مدمجة ودليل عن الأدوات المستخدمة.

مصدر التمويل: شركة مايكروسوفت.

الكلفة: ٣٠,٠٠٠ دولار أميركي.

شروط النجاح:

- الاستخدام الجدي من قبل وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المختلفة في القطاع العام.
- حسن التنسيق بين وزارة التنمية الإدارية والإدارات المعنية.

٢٣ مشروع تجهيز الإدارات العامة بأجهزة كمبيوتر وخوادم وطابعات وتوابعها والمتعلقة بدمج بعض خدماتها الالكترونية ببوابة الحكومة الالكترونية

الجهات المستفيدة: وزارة الزراعة، وزارة الصحة العامة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة السياحة، الأمن العام، وزارة الصناعة، وزارة الشؤون الاجتماعية، مؤسسة المحفوظات الوطنية ومجلس الخدمة المدنية.

هدف المشروع ونطاقه:

انسجاما مع خطة العمل الموضوعة من قبل وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية حول تفعيل استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات وتطويرها، ودعم الادارات العامة التي تقوم بتطوير خدمات الكترونية ودمجها ببوابة الحكومة الالكترونية من أجل تحسين وصول المواطن الى الخدمات والمعلومات العامة.

لذلك ومن أجل تفعيل بوابة الحكومة الالكترونية من خلال تأمين خدمات الكترونية بالإضافة الى التبادل البيني للمعلومات بين الادارات، يتم العمل مع الادارات المذكورة اعلاه لتحقيق الغاية المرجوة من خلال تامين التجهيزات المطلوبة والتي لها علاقة مباشرة بالخدمات الالكترونية

التي نعمل عليها عبر مشروع المرحلة الاولى لبوابة الحكومة الالكترونية.

وضعية المشروع:

- بدأ العمل بالمشروع في أواخر العام ٢٠١٢.
- تم وضع لائحة بالإدارات والتجهيزات المطلوبة.
- يتم العمل حاليا على وضع دفتر الشروط والمواصفات التقنية.
- سيتم اطلاق المناقصة اوائل العام ٢٠١٣.

تجهيز البنية التحتية لتقنيات المعلومات والإتصالات جزء أساسي في عمل وزارة التنمية وهي ساهمت في تأمين التجهيزات والخوادم وشبكات الإتصال لدى معظم الإدارات العامة

مصدر التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة: ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أميركي.

شروط النجاح:

- تطوير الخدمات الالكترونية العائدة للإدارات ووضعها موضع التنفيذ عبر بوابة الحكومة الالكترونية.
- دعم الادارات المعنية لهذا المشروع واتخاذ خطوات فعالة لإنجاحه.

٢٤ مشروع تزويد العديد من الادارات العامة بخوادم وأجهزة كومبيوتر والآت طابعة وماسحات ضوئية

الجهة المستفيدة:

رئاسة مجلس الوزراء، وزارة العدل، وزارة العمل، وزارة الصناعة، وزارة الصحة، وزارة السياحة، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة البيئة، وزارة الاقتصاد والتجارة، تعاونية موظفي الدولة، مجلس شورى الدولة، مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي، الإحصاء المركزي، وزارة الأشغال العامة

والنقل – مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك، التنظيم المدني، وزارة الزراعة ووزارة الخارجية والمغتربين.

هدف المشروع ونطاقه:

نفذت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية خلال السنوات العشر الماضية مجموعة مشاريع مكننة ناجحة وواسعة النطاق لعدة وزارات ومؤسسات عامة. ويواصل المكتب دعمه وإشرافه على هذه المشاريع بالإضافة إلى تدريب موظفين إضافيين على استعمال الحلول المنفذة. ان تزايد عدد المستخدمين المدربين خلق حاجات إضافية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

من هنا برزت الحاجة لإطلاق مناقصة لتلبية حاجات عدد من الادارات لتجهيزات معلوماتية وتشير النشاطات التي تم وصفها في وثيقة المناقصة إلى حاجات تطوير و/أو حاجات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمختلف الإدارات والمؤسسات العامة. يغطي المشروع: التوريد والتركيب والتجهيز الكامل لمختلف مكونات أجهزة الكمبيوتر والأجهزة التابعة لها والأنظمة والبرامج الجاهزة.

وضعية المشروع:

- بدأ العمل بالمشروع في منتصف العام ٢٠١٠.
- تم وضع دفتر الشروط والمواصفات التقنية في تشرين الثاني ٢٠١٠.
- تم توقيع العقود مع الشركات اوائل العام ٢٠١١.
- تم انجاز المشروع وعملية الاستلام اواخر العام ٢٠١١.

مصدر التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة: ١,٠٨١,٤١٤.٩١ دولار أميركي.

شروط النجاح:

- دعم الإدارات المعنية لهذا المشروع من خلال الاستفادة القصوى من التجهيزات في دعم الإدارات لاسيما في استخدام البرامج والنظم المعلوماتية المتخصصة في عمل الإدارات.

- حرص فريق العمل التقني من الإدارات على صيانة التجهيزات.

٢٥ مشروع تزويد العديد من الادارات العامة بأجهزة كومبيوتر والات طابعة وماسحات ضوئية

الجهة المستفيدة: التفتيش المركزي ومؤسسة المحفوظات الوطنية.

هدف المشروع ونطاقه:

قامت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، خلال السنوات الماضية، بتنفيذ عدة مشاريع مكننة لمختلف المؤسسات والوزارات التي برزت فيها، مع مرور الزمن، حاجات جديدة على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يخاطب هذا المشروع الحاجات الجديدة المتزايدة للتفتيش المركزي ومؤسسة المحفوظات الوطنية على صعيد تكنولوجيا المعلومات والإتصالات. ومن أهدافه الأساسية تزويد هذه المؤسسات بالتجهيزات المعلوماتية من أجل الحرص على نجاح واستمرارية الحلول المعلوماتية المتوفرة و/أو الجديدة.

يغطي المشروع: التوريد والتركيب والتجهيز الكامل لمختلف مكونات أجهزة الكمبيوتر والأجهزة التابعة لها والأنظمة والبرامج الجاهزة.

وضعية المشروع:

- بدأ العمل بالمشروع في اواخر العام ٢٠١٠.
- تم وضع دفتر الشروط والمواصفات التقنية في تشرين الثاني ٢٠١٠.

- تم توقيع العقود مع الشركة اوائل العام ٢٠١١.

- تم انجاز المشروع وعملية الاستلام منتصف العام ٢٠١١.

مصدر التمويل: موازنة الحكومة.

الكلفة: ٩٢,٢٦٥,٧٧٣ ليرة لبنانية.

شروط النجاح:

- دعم الإدارات المعنية لهذا المشروع من خلال الاستفادة القصوى من التجهيزات في دعم الإدارات لاسيما في استخدام البرامج والنظم المعلوماتية المتخصصة في عمل الإدارات.

- حرص فريق العمل التقني من الإدارات على صيانة التجهيزات.

٢٦ مشروع تزويد العديد من الادارات العامة بأجهزة كومبيوتر وآلات طابعة وماسحات ضوئية

الجهة المستفيدة: مؤسسة المحفوظات الوطنية، ديوان المحاسبة، وزارة الزراعة ووزارة التنمية الإدارية.

هدف المشروع ونطاقه:

بعد تنفيذ عدة مشاريع مكننة لمختلف المؤسسات والوزارات على مدى السنوات السابقة، برزت حاجات جديدة اضافية على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يلبي هذا المشروع الحاجات الجديدة المتزايدة على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز قدرات الموظفين على القيام بمهامهم بشكل أفضل ومن أجل الحرص على نجاح واستمرارية الحلول المعلوماتية المتوفرة و/أو الجديدة.

يغطي المشروع: التوريد والتركيب والتجهيز الكامل لمختلف

مكونات أجهزة الكمبيوتر والأجهزة التابعة لها والأنظمة والبرامج الجاهزة.

وضعية المشروع:

- بدأ العمل بالمشروع في اواخر العام ٢٠١٠.

- تم وضع دفتر الشروط والمواصفات التقنية في تشرين الثاني ٢٠١٠.

- تم توقيع العقد مع الشركة اوائل العام ٢٠١١.

- تم انجاز المشروع وعملية الاستلام منتصف العام ٢٠١١.

مصدر التمويل: موازنة الحكومة.

الكلفة: ٩٢,٦٨٢,٧٠٠ ليرة لبنانية.

شروط النجاح:

- دعم الإدارات المعنية لهذا المشروع من خلال الاستفادة القصوى من التجهيزات في دعم الإدارات لاسيما في استخدام البرامج والنظم المعلوماتية المتخصصة في عمل الإدارات.

- حرص فريق العمل التقني من الإدارات على صيانة التجهيزات.

٢٧ مشروع دمج بعض الخدمات الالكترونية ببوابة الحكومة الالكترونية

الجهة المستفيدة: وزارة الزراعة، وزارة الشؤون الاجتماعية والأمن العام.

هدف المشروع ونطاقه:

انطلاقًا من دور وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في تفعيل استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات وتطويرها، ووضع معايير قياسية للمواقع الالكترونية في الإدارات والمؤسسات العامة تمهيدا لإنشاء بوابة الحكومة الالكترونية ولتحسين وصول المواطن إلى الخدمات والمعلومات العامة، لذلك ومن أجل تفعيل بوابة الحكومة الالكترونية من خلال تأمين خدمات الكترونية بالإضافة إلى التبادل البيني للمعلومات بين الإدارات، يتم العمل مع الإدارات المذكورة أعلاه لتطوير خدمات الكترونية وربطها ببوابة الحكومة الالكترونية.

وضعية المشروع:

- بدأ العمل بالمشروع في منتصف العام ٢٠١٢.

- تم وضع دفتر الشروط الخاص بتطوير خدمات الإلكترونية وربطها ببوابة الحكومة الالكترونية.

- تم تقديم العرض من قبل الشركة.

- تم توقيع العقد مع الشركة في كانون الأول ٢٠١٢ بعد إجراء عمليات التفاوض.

مصدر التمويل: موازنة الحكومة

الكلفة: ٧٤,٢٥٠,٠٠٠ ليرة لبنانية

شروط النجاح:

- دعم الإدارات المعنية لهذا المشروع من خلال الاستمرار بالعمل على النظم المعلوماتية المتخصصة والمستخدمة في عمل الإدارة.

- الحرص على صيانة النظم المعلوماتية المتخصصة والمستخدمة في عمل الإدارة باستمرار.

٢٨ مشروع تطبيق برنامج مكننة الملفات الشخصية المعتمدة لدى مجلس الخدمة المدنية في الإدارات العامة

الجهة المستفيدة:

وزارة الخارجية والمغتربين – المديرية العامة، وزارة الصحة العامة، وزارة الخارجية والمغتربين – المديرية العامة للمغتربين، وزارة الداخلية والبلديات – المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين، وزارة المالية – مديرية اليانصيب الوطني، وزارة الأشغال العامة والنقل – المديرية الإدارية المشتركة، وزارة التربية والتعليم العالي – المديرية الإدارية المشتركة والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني.

وضعية المشروع:

تطبيق برنامج مكننة الملفات الشخصية المعتمدة لدى مجلس الخدمة المدنية في الادارات العامة.

هدف المشروع ونطاقه:

تم تنفيذ المشروع في وزارة الخارجية والمغتربين – المديرية العامة و وزارة الصحة العامة.

المشروع قيد التنفيذ في وزارة الخارجية والمغتربين – المديرية العامة للمغتربين، وزارة الداخلية والبلديات – المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين، وزارة المالية – مديرية اليانصيب الوطني، وزارة الأشغال العامة والنقل – المديرية الإدارية المشتركة، وزارة التربية والتعليم العالي – المديرية الإدارية المشتركة والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني.

مصدر التمويل: موازنة الحكومة.

الكلفة: يتم تأمين التجهيزات تباعًا من خلال وزارة التنمية الإدارية.

شروط النجاح:

- دعم الإدارات المعنية لهذا المشروع من خلال تأمين موظفين للعمل على هذا البرنامج الهام بشكل دائم.
- تيويم المعلومات بشكل مستمر.

٢٩ مشروع توحيد مواصفات ومعايير المواقع الحكومية الالكترونية:

Government Websites Standards and Guidelines

الجهة المستفيدة: الإدارة اللبنانية.

هدف المشروع ونطاقه:

حيث أن معظم الإدارات والمؤسسات العامة في لبنان تملك موقعا الكترونيا خاصا بها، أو هي في طور الحصول على موقع الكتروني، وحيث أن عدداً من هذه المواقع تعاني من عدة ثغرات كالتفاوت في التنظيم، في المحتوى والتصميم، ومن النقص في بعض الوظائف الأساسية بالإضافة إلى الصعوبة في التنقل بين الصفحات و المواقع الثانوية.

لذلك، قامت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتنفيذ مشروع يهدف الى اصدار معايير ومواصفات موحدة لجميع المواقع الالكترونية للإدارات والمؤسسات العامة المنجزة أو التي هي قيد الإنجاز أو التي ستنجز في المستقبل. تشمل المعايير توحيد التصميم، الشكل العام، قابلية الاستخدام (usability)، طريقة التشغيل(functionality)، أمن المواقع وسهولة الوصول اليها بالإضافة إلى معايير أخرى.

يضع مشروع معايير ومواصفات موحّدة للمواقع الإلكترونية حدًّا للتفاوت الحاصل في التنظيم، والمحتوى والتصميم في المواقع الإلكترونية الخاصة بالقطاع العام

يتمثل الهدف العام للمشروع بتمكين الادارات والمؤسسات العامة من اتباع تصاميم وطريقة ابحار موحّدة من خلال الالتزام بمعايير، مواصفات، سياسات ونماذج محددة للمواقع الالكترونية الحكومية.

وضعية المشروع:

- تم وضع دفتر الشروط والمواصفات التقنية في ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٩.
- تم توقيع العقد مع الشركة المنفذة في ٨ تشرين الثاني ٢٠١٠.
- بدأ العمل بالمشروع في ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٠.
- تم وضع معايير ومواصفات موحّدة للمواقع الإلكترونية للإدارات والمؤسسات العامة وتم تطبيق هذه المعايير والمواصفات على المواقع التالية:
  - رئاسة مجلس الوزراء؛
  - وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية

مصدر التمويل:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الكلفة: ١٤٦,٦٤٨ دولار أميركي.

شروط النجاح:

- إصدار تعميم عن رئاسة مجلس الوزراء إلزامًا لجميع الإدارات باعتماد وتطبيق موصفات ومعايير المواقع الحكومية الالكترونية الموحدة.
- التزام الإدارات بتطبيق واعتماد المواصفات والمعايير.
- مساهمة وزارة التنمية الادارية بتقديم الدعم التقني للإدارات لكي تتمكن من اعتماد الموصفات والمعاير .
- التزام الشركات الخاصة والمبرمجين المستقلين الموكلين تنفيذ أو تحديث مواقع الكترونية تابعة لوزارات أو ادارات عامة بالمعايير والمواصفات المعتمدة.
- انشاء وحدة خاصة تعنى بإدارة المعايير والمواصفات، تشرف على تطبيقها وتقدم الدعم المطلوب لتمكين الإدارات من اعتماد وتطبيق المعاير والمواصفات.

برامج متخصصة ممولة من الإتحاد الأوروبي

برنامج دعم الحكم المحلي

مبرراته:

عدم قدرة البلدات على تنفيذ مشاريع تعود بالنفع على أكبر عدد ممكن من البلديات المجاورة و عدم قدرتهم على العمل ضمن طرقة تشاركية تعكس لجميع إحتياجات و متطلبات المجتمع المحلي.

هدف البرنامج:

التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتجمعات البلدية الـ ١٢ وتنمية مفهوم المقاربة التشاركية كشرط من شروط تنمية مجتمعاتنا المحلية.

الجهات المشاركة:

وزارة التنمية الإدارية بصفتها المسؤولة عن إدارة المشروع وهي السلطة المتعاقدة مع البلديات من خلال عقود الهبات التي وقعتها مع ١٢ تجمع بلدي.

الإتحاد الأوروبي: وهي الجهة التي موّلت المشروع ووقعت مع وزارة التنمية الإدارية الإتفاقية المالية التي ترعى هذا المشروع.

الـIMG وهي الشركة التي وقعت مع الإتحاد الأوروبي عقد مساعدة تقنية لـOMSAR والتجمعات البلدية.

التجمعات البلدية وهي: بنت جبيل – إقليم التفاح – جزين – الشوف السويجاني – الشوف الأعلى – عاليه – كسروان – السهل (البقاع الغربي) – زغرتا – عكار الجومة – الهرمل – المتن الأعلى وهي الجهات المستفيدة من المشروع.

وزارة الداخلية والبلديات ، وزارة الزراعة ووزارة السياحة ومجلس الإنماء والإعمار وهم ممثلون بلجنة المشروع Steering committee.

المشاريع الداعمة

– مشروع تحضير مشاريع بلدية ضمن مخطط للتنمية المحلية ٣,٧ مليون يورو.

– مشروع «دعم الحكم المحلي» ٤ مليون يورو.

المخرجات الرئيسية

– مشروع خدمات زراعية في بنت جبيل.

– براد زراعي في الهرمل.

– مشاريع سياحية منجزة ومدارة من قبل التجمعات التالية: الشوف السويجاني – الشوف الأعلى – جزين – إقليم التفاح – عاليه – كسروان – المتن الأعلى – السهل (البقاع الغربي) – زغرتا – عكار الجومة .

هدف المشروع ونطاقه

تكمن أهمية مشروع «التنمية المحلية» في تحفيز البلديات على تنفيذ وإدارة مشاريع تعكس إحتياجاتها وطبيعة المناطق المنضوية بها وتساهم في الوقت نفسه بالتحضير للامركزية الإدارية.

لقد تم تنفيذ المشاريع حسب ما نصت الإتفاقية المالية التي ترعى كل مشروع. إن هدف تنفيذ المشاريع قد تم تحقيقه ولكن يبقى الهدف الأشمل ألا وهو تحسين المستوى الإقتصادي والإجتماعي في التجمعات المعنية من خلال خلق فرص عمل جديدة من المفترض أن يتم تأمينها عند بدء العمل الفعلي لهذه المشاريع.

إن الحاجة المستقبلية للعمل مع هذه التجمعات على مأسسة مكاتب التنمية المحلية التي جرى العمل على تأهيل أمكنة لها دون التوصل إلى صيغة إدارية أو قانونية تؤمن إستمراريتها للإدارة ليس فقط هذه المشاريع بل أيضاً لإستقطاب مشاريع

مستقبلية والتعاطي مع الجهات المانحة لهذه الغاية إضافة إلى توظيفها الخبراء الذين يجب أن يكونوا العنصر المفكر والمساهم في تطوير خطة عمل تجمع حولها جميع الشركاء المحليين وتعكس للحاجات الفعلية التطويرية التي هي حاجة بالنسبة لجميع تجمعاتنا ومجتمعاتنا المحلية.

المشاريع المنجزة أو قيد الانجاز ٢٠١٠ - ٢٠١٢

مشروع مركز الخدمات الزراعية في بنت جبيل كلفته ١,٠٧١,٤٩٧ يورو.

مشروع السياحة الريفية في إقليم التفاح كلفته ٨١٠,٨٥٦,٠٠ يورو ويتضمن:

- ترميم معصرة زيتون ذات طابع أثري في صربا.
- تأهيل الحمام التركي في منطقة جباع.
- إنشاء مشروع بيت الضيافة في عربصاليم.
- تأهيل ينابيع المياه في قرى التجمع.

الشوف الأعلى: مشروع سياحة بيئية كلفته ٦٧٧,٢٣٢.٦٠ يورو ويتضمن:

- إنشاء ٣ برك إصطناعية في مناطق نيحا و الخريبة.
- إنشاء بيوت ضيافة في مناطق معاصر، بوران والخريبة (٢٠ وحدة).

الشوف السويجاني: مشروع سياحي بكلفة ٦٧٨,٨٦٦,٠٠ يورو :

- تأهيل مسار سياحي يربط قرى التجمع.
- ترميم سوق بعقلين الأثري.
- ترميم الساحات العامة.
- تأهيل غابة بعقلين وإنشاء بيت ضيافة.
- دراسة تعكس الأثر البيئي لقصر السويجاني.

عاليه: مشروع سياحي كلفته ٤٦٢,٤٢٠,٠٠ يورو ويتضمن:

- تأهيل منتزه ريفي وجعله مكان تلاقي وتفاعل إجتماعي.
- تأهيل مصادر المياه في المنطقة.
- إنشاء مكتب للتنمية المحلية.

المتن الأعلى: مشروع سياحة كلفته ٥٠٢,٦٧٦,٠٠ يورو ويتضمن:

- إنشاء بحيرة إصطناعية في منطقة ترشيش.

– تأهيل الساحات العامة في مختلف قرى التجمع.

– تأهيل مسار سياحي وإنشاء مركز في غابة رأس المتن لإدارة السياحة البيئية.

كسروان: مشروع العودة إلى التراث كلفته ٦٢٤,٦٩٦.٠٠ يورو ويتضمن:

– تأهيل قرى نموذجية في منطقة وادي الصليب (إضافة إلى الطاحون والجسر الأثري).

– تأهيل مسار سياحي في منطقة درعون ووادي الصليب.

– تأهيل مركز توجيه وإرشاد سياحي في منطقة ريفون.

السهل : (البقاع الغربي) مشروع سياحي بلغت كلفته ٧٥١,٤٩١,٠٠ يورو يتمحور حول خلق فرص عمل من خلال الأنشطة السياحية التالية:

– إنشاء مركز توجيه سياحي في «عميق»

– تأهيل الساحة العامة في المنصورة.

– تأهيل السوق الشعبي والمنتزه التابع للبلدية في «غزة».

– تأهيل الأسواق الشعبية في «الصويري» و «المرج».

– إنشاء مركز للسياح في منطقة كامد اللوز والمنارة.

– إنشاء منتزه للمعارض في حوش الحريمي.

– إنشاء بيوت ضيافة ومركز إستقبال في «السلطان يعقوب».

الجومة عكار: مشروع سياحية كلفته ٤٨٣,٢١٩,٠٠ يورو ويتمحور حول:

– تأهيل مصادر المياه في المنطقة.

– إنشاء خزانات مياه وأبراج مراقبة (ضد الحرائق).

– تأهيل مسارات سياحية.

– تأهيل مركز توجيه وإرشاد سياحي.

زغرتا: مشروع سياحة بيئية كلفته ٩٧٣,١١٠,٠٠ يورو ويتضمن:

– إنشاء برج سياحي ومركز إستعلامات سياحي في منطقة أردة .

– تأهيل الساحات العامة في منطقة سرعل .

– إنشاء مركز توجيه وإرشاد سياحي في أهدن.

– إنشاء بيت ضيافة في إهدن .

– إشارات تعكس المعالم السياحية للمسار.

الهرمل: إنشاء مركز خدمات زراعية بلغت كلفته ٦٥٠,٤١٥,٠٠ يورو ويتضمن:

إنشاء براد زراعي وتجهيزه إضافة إلى إنشاء معصرة زيتون ووحدة لإدارة المشروع والتوجيه للتعاونيات الزراعية.

جزين: مشروع سياحة بيئية كلفته ٩٧٣,١١٠,٠٠ يورو و يتضمن:

– ترميم سوق جزين التراثي .

– إعادة تأهيل مجرى النهر وصولاً للشلال.

– إنشاء «بيت الغابة» في منطقة بكاسين يتضمن معرض دائم للمنتوجات المحلية، مشتل وقاعة تدريب تعنى بأمور بيئية.

– تأهيل مسار سياحي يتضمن ترميم ٩ مطلاّت سياحية ويربط قرى التجمع.

وضعية المشروع:

تم الانتهاء من تنفيذ جميع المشاريع في منتصف العام ٢٠١٢ ونحن بصدد الإستلام المبدئي وتحضير التقارير النهائية والمالية.

مصدر التمويل:

الإتحاد الأوروبي.

الكلفة:

٩,٠٧٥,٠٠٠ يورو

شروط النجاح:

قدرة التجمعات البلدية على إدارة هذه المشاريع لضمان إستدماتها.

برنامج دعم المجتمع المدني – مشروع أفكار ٣

مبرراته:

تضع استراتيجية تطوير وتنمية الادارة العامة في لبنان عدم اشراك الادارات والمؤسسات العامة لهيئات المجتمع الاهلي في مناقشة السياسات والبرامج والمشاريع، في سياق المشكلات الاساسية التي تواجه الادارة العامة في لبنان.

وعلى الرغم من الالتزام وروح المبادرة وبعض أوجه التعاون مع القطاع العام فان مؤسسات المجتمع الاهلي تحتاج الى مزيد من الدعم لتأثير اكبر وفاعلية أجدى واستمرارية أمتن. وذلك بهدف الوصول الى سد الثغرات القائمة لديها على مستوى الحوكمة والتخطيط والتوثيق والمراقبة وتعزيز القدرات البشرية.

هدف البرنامج:

يهدف برنامج افكار الى دعم المجتمع المدني اللبناني وتعزيز قدرات هيئاته، لدعم التزامها مفهوم الحوكمة وقيمها وممارساتها ويطمح الى إرساء أسس شراكة عملية – من أبرز وجوهها التشبيك– بين المنظمات غير الحكومية نفسها من جهة، وبين المجتمع المدني والقطاع الحكومي من جهة ثانية.

الجهات المشاركة:

– هيئات المجتمع المدني.

– وزارات معنية بالبرنامج.

المشاريع الداعمة:

– تعزيز المجتمع المدني اللبناني من خلال دعم ٤٠ مبادرة للمجتمع المدني اللبناني في مجالات: دولة القانون والحوار ومساعدة الجماعات المهمشة بين العام ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ (افكار ١ وافكار ٢).

– إقامة ١٣ دورة تدريب في مجالات التخطيط وكتابة المشاريع وادارة الفريق والوقت والتشبيك والاعلام وغيرها لحوالى ٣٠٠ متدرب من المؤسسات الاهلية خلال الفترة المذكورة آنفا.

– إقامة ١٢ لقاء حواريا حول مواضيع تهم القطاع الاهلي شارك فيها قرابة الـ ٥٠٠ شخص خلال الفترة المذكورة آنفا.

– تنظيم دورات تدريب لمسؤولين في وزارة الدولة للتنمية الادارية بهدف تطوير الاداء.

المخرجات الرئيسية:

– تقييم مشاريع مقدمة من الهيئات الاهلية ضمن استدراج للعروض.

– اختيار مشاريع فائزة تشتمل على مبادرات هادفة الى التنمية والاصلاح على المستوى الاقتصادي- الاجتماعي والى مكافحة الفساد.

– تمويل المبادرات الفائزة ومواكبة تنفيذها وتأمين الدعم التقني المناسب لتتمكن من تحقيق الاهداف المرجوة منها.

– تدريب الطاقات البشرية ضمن هذه المؤسسات انطلاقا من دراسة تحدد الحاجات. وتتولى هذه المساعدة التقنية شركة يتم التعاقد معها لهذه الغاية على ان يشمل التدريب موظفين في القطاع العام معنيين بالعمل مع قطاع المجتمع المدني.

– تدريب مسؤولين في وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية لمتابعة المشاريع (ادارة، متابعة، تقييم ورسملة).

المشاريع المنجزة أو قيد الانجاز ٢٠١٠ – ٢٠١٢

١- صوغ بنود الاتفاقية المالية المتعلقة ببرنامج افكار (٣) من ضمن اتفاقية تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في لبنان

هدف المشروع ونطاقه:

تحدد الاتفاقية التي تمت صياغتها بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي الإطار الإجرائي والتنفيذي للتمويل الأوروبي الثالث لبرنامج افكار. وتصوغ الاحكام التقنية والادارية التي تحدد الهدف العام والأهداف الخاصة للبرنامج وسبل إدارته على كل المستويات .

وضعية المشروع:

أنجزت الوثيقة وتم توقيعها في ٨ كانون الاول ٢٠١٠ لتصدر في الجريدة الرسمية في ٣٠ آذار ٢٠١٢ .

مصدر التمويل: الاتحاد الاوروبي.

الكلفة: ٢,٥٠٠,٠٠٠ يورو خدمات ومنح، بالاضافة الى نفقات تشغلية بقيمة ٥٠٠,٠٠٠ يورو.

هذا المبلغ هو في طور التعديل بحيث يصبح ١٠ ملايين يورو مخصصة لبرنامج افكار(اي بزيادة ٧,٥٠٠,٠٠٠ يورو). وجرى العمل على هذا التعديل مع ممثلي الاتحاد الاوروبي في بيروت.

شروط النجاح:

– ان استقرار الوضع السياسي والامني يشكل ركيزة اساسية للسير بمراحل وضع الاطار الاجرائي للهبة وتطبيق بنودها. وعلى الرغم من الجهود المبذولة فان الفارق ما بين توقيع الهبة من قبل معالي وزير التنمية الادارية وصدورها بمرسوم جمهوري تخطى العام نظرا للتطورات الحكومية من جهة والتعديلات التي طرأت على المكون الرديف المتعلق بالاصلاح الاداري في الاتفاقية

– ان الاتفاقية لزيادة المبلغ المالي المخصص لبرنامج افكار سلكت طريق التعديل انطلاقا من سفارة الاتحاد الاوروبي في بيروت لكنها تحتاج الى استكمال الاجراءات من الجانب الاوروبي بين بيروت وبروكسل من جهة وعلى صعيد الحكومة اللبنانية من جهة ثانية.

– يحتاج تطبيق الاتفاقية الى استعداد القطاع الحكومي والمؤسسات الاهلية للتعاون في ما بينها كاساس للشراكة بين الطرفين حول قضايا مشتركة.

افكار ٣: دعم مبادرات لمنظمات غير حكومية في مجالات الاصلاح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومحاربة الفساد

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى تعزيز الاصلاح والتنمية في المجال الاقتصادي- الاجتماعي والى ترسيخ مقاربات جديدة بين الحكومة والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال دعم الشراكات والتشبيك بين المنظمات غير الحكومية نفسها من جهة ومع القطاعات الاخرى من جهة ثانية.

اما نطاق العمل فيشمل دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية. من هنا، فهو يركز على تفعيل ديناميكية اقتصادية تعمل في مجالات البيئة والاستهلاك المستدام والزراعة والسياحة والقطاعات التكنولوجية . كما يهتم بزيادة فرص العمل ولا سيما في المناطق الريفية وتشجيع المشاريع التي تهم الفئات المهمشة في المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والطبية. ويترك المشروع المجال للمبادرات الهادفة الى تطبيق قواعد الحكم الرشيد من خلال توعية المواطنين على اهمية تطبيق مبادئه في الادارة العامة ومشاركة منظمات المجتمع المدني في المسائل المرتبطة بالتنمية.

وضعية المشروع:

وضعت الخطوط التوجيهية التي يجب ان تتبعها المنظمات غير الحكومية خلال تقديم مبادراتها في استدراج للاقتراحات سيتم اطلاقه بعد موافقة الجهة الممولة على الخطوط التوجيهية. وبعد أن تقدم طلبات الجمعيات تعمل لجنة يتم تشكيلها في وزارة التنمية الادارية على تقييم الطلبات بحضور مراقبين اوروبيين تمهيدا لتحديد الجمعيات الفائزة والتعاقد معها في تنفيذ المشاريع المقدمة.

مصدر التمويل: الاتحاد الاوروبي.

الكلفة: ٢,٥٠٠,٠٠٠ يورو (كلفة الاستدراج الاول للاقتراحات وفق الاتفاقية الموقعة).

شروط النجاح:

– لعل أبرز شروط نجاح المبادرات يكمن في مضمونها من جهة وكيفية تطبيقها من جهة ثانية لذا من الضروري أن تقدم المنظمات غير الحكومية مشاريع تتمتع بالمستوى المطلوب وتطابق الحاجات الموجودة . ومن الاهمية بمكان أن تهتم المنظمات بالتعاون والتشبيك في ما بينها وفق اصول وأساليب واضحة.

– أما على الصعيد التنفيذي فان من ضرورات النجاح احترام استحقاقات الوقت لجهة: اطلاق استدراج الاقتراحات وتوقيع العقود ووصول المبالغ الاوروبية الى الجمعيات . وتجدر الاشارة في هذا المجال الى أن التأخير في اقرار الاتفاقية المالية وفق الاجراءات الحكومية المطلوبة انسحب جزئيا على مرحلة استدراج الاقتراحات.

– من جهة ثانية فإن على اصحاب المشاريع ان يحترموا التزامهم الخطط المرسومة منذ البداية وان يتقيدوا بالاجراءات الاوروبية التي يدار المشروع وفقا لها.

٣- افكار ٣: تمكين وتدريب

هدف المشروع ونطاقه:

تعزيز مهارات العاملين في منظمات المجتمع المدني وفي القطاع العام في مجال الادارة والتنمية الاقتصادية وفقا لمبادئ الحكم الرشيد لكي يشكلوا عناصر ناقلة للتنمية والاصلاح الاجتماعي والاقتصادي.

وضعية المشروع:

يرتبط هذا المشروع بالتعاقد مع مؤسسة تقدم خدمات التدريب والتمكين في المجالات المطلوبة. وقد أعد فريق العمل في وزارة التنمية الادارية دفتر الشروط كمرحلة اولى من عملية استدراج العروض الواجبة لاختيار المؤسسة والتعاقد معها. ويحدد دفتر الشروط مهمات الخبراء المطلوبة بدراسة الحاجات وتعيينها وتنظيم دورات التدريب وتقييم نتائجها وإصدار دليل للتدريب

مطبوع والكتروني، وفي مرحلة جديدة اضيفت لمهام الشركة مسؤولية متابعة تنفيذ المبادرات الفائزة بعدما ابلغ ممثلو الاتحاد الاوروبي عن التعديل الجاري على الاتفاقية المالية بحيث يتم رفع المبلغ المخصص للمساعدة التقنية في موازاة المبلغ المخصص لاستدراج ثانٍ للإقتراحات يمول من المبالغ الإضافية.

مصدر التمويل: الاتحاد الأوروبي.

الكلفة: لم تحدد الكلفة بعد.

شروط النجاح:

– ان اختيار المؤسسة التي ستتولى التدريب بحيث تتمتع بالمعرفة والتنظيم والكفاءة هو من بديهيات شروط النجاح في مشروع التمكين والتدريب. من هنا أهمية إعداد دفتر شروط دقيق وواضح لتحديد خطة العمل والمهام التي يناط بها الخبراء العاملون في إطارها. على أن تكون أولى خطواتها دراسة الحاجات الميدانية للجمعيات وللموظفين الحكوميين العاملين معها .

وانطلاقا من هنا تحدد المواد التدريبية اللازمة على ان يكون المدربون على مستوى عال من الكفاءة والمعرفة.

– أما بالنسبة الى المتدربين انفسهم فيجب عليهم الاعتراف بنقاط ضعفهم وحاجتهم الى ردم الثغرات الموجودة بالتمكين ما يسمح لهم بالاستفادة من دورات تدريب العناصر البشرية العاملة على المشاريع في دعم قدرات المؤسسات وهيكلياتها .

برنامج إدارة النفايات الصلبة

مبرراته:

انطلاقا من مهام وصلاحيات وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في زيادة قدرات الإدارات العامة بما فيها الإدارات المحلية وتطوير عملها والخدمات التي تقدمها للمواطن، وبعد الطلبات الملحة التي وردت إلى الوزارة من رؤساء البلديات واتحاد البلديات والجهات المانحة، قررت الوزارة تنفيذ برنامج حيوي للمجتمعات المحلية بشكل خاص وللبيئة بشكل عام . يضاف إلى ذلك حاجة البلديات الماسة إلى التمويل اللازم والمعرفة التقنية في مجال إدارة النفايات الصلبة بما يخص: التخطيط، وضع الدراسات الفنية المراقبة، التنفيذ والإدارة.

بناءً على ما تقدم كان لا بد من الابتداء بتنفيذ هذا البرنامج.

هدف البرنامج:

يهدف البرنامج إلى تمويل مشاريع استثمارات مقدمة من البلديات في قطاع إدارة النفايات الصلبة وذلك لإتاحة المجال للقيام بتطوير نوعي لعمل الهيئات والمجالس المحلية ولرفع مستوى الخدمات التي تقدمها للمواطن، من خلال هبة من الاتحاد الأوروبي، تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء عام ٢٠٠٥ ، وتبلغ قيمتها ١٤.٢ مليون يورو. يغطي التمويل:

– إدارة النفايات الصلبة على أنواعها وهي النفايات الناتجة عن الأنشطة المنزلية والطبية.

– المشاريع التي تشكل نظاماً متكاملاً لإدارة النفايات الصلبة أو تكون جزءاً من هذا النظام، كالعمليات التالية: الجمع، النقل، الفرز وإعادة التدوير، المعالجة (الميكانيكية، البيولوجية، والتعقيمية) من خلال إنشاء وتجهيز معامل فرز وتسبيخ وتوريد اليات نقل ومستوعبات.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم لكافة المشاريع، إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي ثم الاستحصال على موافقة وزارة البيئة عليها، إعداد الدراسات الهندسية التفصيلية والاستحصال على رخص البناء لها من السلطات المختصة قبل المباشرة ببنائها. وتم استبعاد عمليات الطمر الصحي من التمويل كون تحديد مواقع المطامر كان لا يزال جزءا من المخطط العام للحكومة اللبنانية المقترح من وزارة البيئة والموافق عليه من مجلس الوزراء عام ٢٠٠٣ وسيتم بتمويل منها.

ويتضمن البرنامج تنفيذ حملات توعية وتدريب حول عملية فرز النفايات من المصدر والإدارة المتكاملة للنفايات في عدد من المشاريع التي ينفذها المكتب. تتضمن حملات التوعية ندوات بيئية في البلدات حول إدارة النفايات الصلبة المنزلية والطبية، ورشات عمل لتدريب القيمين على إدارة النفايات في البلدة، دورات لتدريب المدربين، زيارات إلى منشآت إدارة النفايات القائمة في لبنان، حملات توعية في وسائل الإعلام والإعلان، تصميم طباعة وتوزيع كتيبات، بروشور، ملصقات، بوستر عن كيفية تحسين إدارة النفايات الصلبة، إنتاج فيلم وثائقي عن النفايات الصلبة والحلول الممكنة، واستحداث موقع الكتروني للحملة وتحديثه.

الجهات المشاركة:

– وزارة الداخلية والبلديات.

– وزارة البيئة.

– مجلس الإنماء والإعمار.

– البلديات المستفيدة.

المشاريع الداعمة:

الخطة الوطنية لإدارة النفايات الصلبة التي وافق عليها مجلس الوزراء عام ٢٠٠٣ وتعديلاتها عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٠ ومشاريع القوانين (إدارة النفايات الصلبة) والمراسيم لاسيما المرسوم رقم ٣٨٦٠ المتعلق بصيانة وتشغيل المعامل التي تم إنشاءها.

المخرجات الرئيسية:

- بناء معامل لفرز وتسبيخ النفايات؛
- تزويد البلديات بآليات لجمع ونقل النفايات؛
- تجهيز بعض المعامل بالمعدات الحديثة والمتطورة في معالجة النفايات؛
- إطلاق حملات توعية للفرز من المصدر وتوعية الأهالي حول مواضيع البيئة ومعالجة النفايات؛
- دعم البلديات بتشغيل وصيانة المعامل لثلاث سنوات ومن الموازنة العامة للدولة بميزانية إجمالية وقدرها ١٥ مليون دولار؛
- معالجة ما يقارب ١٠٠٠ طن من النفايات يومياً أي حوالي ٣٠٪ من كمية النفايات الناتجة في لبنان؛
- تنفيذ قسم كبير من الخطة الوطنية لإدارة النفايات الصلبة؛
- تخفيض سعر كلفة معالجة الطن الواحد من النفايات عبر إطلاق مناقصات عمومية مفتوحة وتحديد سقف التمويل مسبقاً.

المشاريع المنجزة أو قيد الإنجاز ٢٠١٠ - ٢٠١٢

١- معالجة النفايات الطبية العائدة لبلدية العباسية

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع الى إنشاء وتجهيز معمل لمعالجة النفايات الطبية ويتألف من عدة وحدات: وحدة استقبال النفايات ووزنها، وحدة التخزين مبردة، وحدة المعالجة بالتعقيم (Autoclaving)، وحدة المرجل البخاري، وحدة غسيل المستوعبات، ووحدة تخزين المستوعبات المطهرة وشاحنة مخصصة لنقل النفايات الطبية مع مستوعبات التجميع وهو يخدم عدد من المراكز الطبية في المنطقة.

وضعية المشروع:

لقد تم إنشاء وتجهيز المعمل وتسليمه للبلدية وهو يعمل حالياً.

مصدر التمويل: الاتحاد الأوروبي.

الكلفة: ٤٢٤,٩٦١ يورو للبناء والتجهيز

شروط النجاح:

إلزام مستشفيات منطقة صور معالجة نفاياتها في المعمل.

٢- معالجة النفايات المنزلية العائدة لإتحاد بلديات جبيل (جبل لبنان)

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى تجهيز معمل فرز النفايات المنزلية القائم في حبالين بسعة ٧٧ طن/ باليوم ويخدم الاتحاد بكامله وكذلك توريد وتسليم مستوعبات وآليات لجمع ونقل النفايات. والمعمل يتألف من باحة لاستقبال النفايات وخط للفرز اليدوي مع مستوعبات خاصة لتجميع المواد المفرزة ومغناطيس آلي لالتقاط المعادن وفرامة للمواد العضوية. وسوف يتم تشييد باحات للتسبيخ على طريقة الأكوام من قبل الاتحاد.

وضعية المشروع:

تم تجهيزه وتسليمه إلى البلدية وهو يعمل حاليًا.

تم تسليم المستوعبات وآليات جمع ونقل النفايات .

مصدر التمويل: الاتحاد الأوروبي + USAID

الكلفة: ١,٠٦٤,٨٩٧ يورو للبناء والتجهيز+٨٠٠،٠٠٠ دولار أميركي USAID

شروط النجاح:

– إعادة تأهيل مكب حبالين وإنشاء مطمر صحي للعوادم مكانه.

– عدم استقبال النفايات الصناعية إلى المركز.

٣- معالجة النفايات المنزلية العائدة لإتحاد بلديات صور

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع الى بناء معمل لفرز وتسبيخ النفايات المنزلية بقدرة استيعابية تصل إلى ٢٢٠ طن/يوم ويخدم ٦٨ بلدية.

يتضمن المعمل وحدة لوزن الشاحنات ووحدة استقبال للنفايات تتضمن آلات لفتح الأكياس وغربال ميكانيكي متطور ومغناطيس للالتقاط المعادن وخطوط جر، ووحدة الفرز وتتضمن عدة خطوط فرز يدوي وفرامات للمواد العضوية، ووحدات تخزين للمواد المدورة٠ومرفق التسبيخ هو من نوع نفق داخلي يحوي عشرة انفاق موازية بعضها لبعض يبلغ عرض كل منها ٢م وبطول ٥٠م وبارتفاع٢.٥م حيث المواد العضوية تتعرض للتهوئة من الأسفل وتقلب هذه المواد وتتقدم بفعل معدات ميكانيكية متحركة٠ (ماكنة قلب السباخ).

تشمل وحدة التسبيخ مساحات في مرحلة النضوج، التخمير والغربلة٠

تم التزويد ماكنة الفرز من قبل USAID .

وضعية المشروع:

تم إنشاء المعمل وتجهيزه وتسليمه إلى الاتحاد وهو يعمل حالياً.

كما يتم دفع كلفة الصيانة والتشغيل.

مصدر التمويل: الاتحاد الأوروبي والدولة اللبنانية (ميزانية صيانة وتشغيل).

الكلفة: ١,٢٠١,٣١٩ يورو للبناء والتجهيز+ ٤،١٠٦،٢٥٠ دولار أميركي (ميزانية صيانة وتشغيل).

شروط النجاح:

– تأمين النفايات الناتجة عن كامل بلديات الاتحاد بشكل يومي ومستمر.

– المراقبة الفعالة والدورية للملتزم الذي يشغل المعمل وتطبيق دفتر الشروط حرفياً.

– استكمال تجهيز المعمل بالمعدات الضرورية لتحسين عمليات التسبيخ.

٤- معالجة النفايات المنزلية العائدة لبلدية قبريخا

هدف المشروع ونطاقه:

توسيع معمل قبريخا القائم من خلال توسيع مساحات العلاج والنضوج وتزويده بالمعدات اللازمة للتشغيل لاسيما خط للفرز اليدوي وآلة لقلب السباخ وتزويد البلدية بآليات لنقل النفايات وحاويات ويخدم المعمل ٦ بلدات من اتحاد بلديات جبل عامل ويستقبل المعمل حالياً ١٥ طن/يوم من النفايات الناتجة من البلدات المنضوية في اتحاد بلديات جبل عامل.

وضعية المشروع:

– تم الانتهاء من توسيع وتجهيز المعمل وتم تسليمه وهو يعمل حاليًا.

– تم تسليم آليات النقل و الحاويات.

– يتم حالياً دفع مستحقات الصيانة والتشغيل.

مصدر التمويل: الاتحاد الأوروبي والدولة اللبنانية (صيانة وتشغيل).

الكلفة: ١٧٠,١٠١ يورو للبناء والتجهيز+ ٤١٠،٦٢٥ دولار أميركي (صيانة وتشغيل).

شروط النجاح:

– تكبير منطقة استقبال وفرز النفايات وتزويدها بالمعدات الحديثة.

– إنشاء مطمر صحي للعوادم.

– المراقبة الفعالة والدورية للملتزم الذي يشغل المعمل وتطبيق الشروط الفنية الواردة في كتاب معالي الوزير رقم ٦٠٢/ص تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦.

٥- معمل معالجة النفايات المنزلية العائدة لإتحاد بلديات بعلبك

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى إنشاء وتجهيز معمل فرز وتسبيخ بسعة ١٥٠ طن/ يوم و تطبيق حملة توعية للمواطن.

يتضمن المعمل وحدة وزن الشاحنات ووحدة لاستقبال النفايات وتتضمن ماكنة لفتح الأكياس ووحدة فرز مؤلفة من غربال ميكانيكي متطور ومغناطيس وخط للفرز اليدوي ووحدة تسبيخ بتقنية الأكوام ووحدات لاستيعاب المواد المدورة، وغربال للكمبوست وبيوفلتر لمعالجة الروائح الكريهة.

تشمل وحدة التسبيخ مساحات في مرحلة النضوج تخمير وغربلة.

كباقي المعامل طبقت حملة توعية أساسية لتحفيز المواطن وتعريفه على طرق إدارة معمل الفرز البلدي وفرز النفايات من المصدر.

وضعية المشروع: قيد الإنشاء والتجهيز.

مصدر التمويل: الاتحاد الأوروبي والدولة اللبنانية (صيانة وتشغيل).

الكلفة: ١,٤٠٦,٢٥٢يورو للبناء والتجهيز + ١.٢٤٦.٥٠٠ دولار أميركي للصيانة والتشغيل.

شروط النجاح:

– الانتهاء من مطمر صحي للعوادم بجانب المعمل.

– إطلاق مناقصة تشغيل وصيانة المعمل والمراقبة الفعالة والدورية للملتزم الذي يشغل المعمل وتطبيق الشروط الفنية الواردة في كتاب معالي الوزير رقم ٦٠٢/ص تاريخ ٢٠١٣/١١/٢٦.

– تأهيل وإقفال مكب الكيال.

٦- معالجة النفايات المنزلية العائدة لبلدية الخيام

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى بناء وتجهيز معمل فرز وتسبيخ وكذلك شراء وتسليم حاويات وآليات لنقل للنفايات وماكنة لقلب السباخ ويتضمن المعمل مرفق فرز وتسبيخ يستوعب ١٥طن/يوم .

كباقي المعامل هناك مساحة استقبال نفايات ومساحات لفرز وتسبيخ هذه النفايات، خطوط فرز يدوي وفرامة مواد عضوية، تستعمل تقنية الاكوام في مرفق التسبيخ.

الى جانب ذلك تخصص مساحات ومعدات للعلاج، والتخمير والغربلة.

يخدم المشروع ٢٠,٠٠٠ نسمة ضمن بلدية الخيام

وضعية المشروع:

– جميع المستوعبات والشاحنات سلمت للبلدية.

– تم تسليم المعمل وهو يعمل حالياً

– تتلقى البلدية مساهمة من وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في صيانته وتشغيله منذ حوالي السنتين

مصدر التمويل: الاتحاد الأوروبي والدولة اللبنانية

الكلفة: ٩٧٢,٠٤١ يورو للبناء والتجهيز+ ٤١٠،٦٢٥ دولار أميركي (ميزانية صيانة وتشغيل) .

شروط النجاح:

– إنشاء مطمر صحي للعوادم.

– المراقبة الفعالة والدورية للملتزم الذي يشغل المعمل وتطبيق الشروط الفنية الواردة في كتاب معالي الوزير رقم ٦٠٢/ص تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦.

٧- معالجة النفايات المنزلية العائدة لإتحاد بلديات المنية

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى إنشاء معمل فرز وتسبيخ النفايات وتجهيزه بسعة ٦١طن/ يوم، مع حملة توعية للمواطن لكيفية فرز النفايات من المصدر.

في المعمل مساحة لاستقبال النفايات ومساحات لفرزها وتسبيخها، منصة وخطوط للفرز يدوياً، فرامة مواد عضوية وغربال ميكانيكي للنفايات ومغناطيس آلي لإلتقاط المعادن.

مرفق التسبيخ يعتمد تقنية التسبيخ في البراميل وتتألف من ٨ براميل تسبيخ حيث ان المواد العضوية تتخمر في مدة أقصاها ٥ أيام وتحتوي وحدة التسبيخ مساحات لعلاج وتنضيج وتسبيخ مع المعدات اللازمة.

يخدم المشروع ما يقارب ٩٥,٠٠٠ نسمة و٥ بلديات.

وضعية المشروع:

– انتهت أعمال بناء وتجهيز المعمل

– تم تسليمه الى الاتحاد وهو يعمل حالياً

مصدر التمويل: الاتحاد الأوروبي والدولة اللبنانية (صيانة وتشغيل) .

الكلفة: ١.٣٣٣.٨٥٠يورو للبناء والتجهيز + ١.٦٦٩.٨٧٥ دولار أميركي للصيانة والتشغيل.

شروط النجاح:

– إنشاء مطمر صحي للعوادم.

– المراقبة الفعالة والدورية للملتزم الذي يشغل المعمل وتطبيق الشروط الفنية الواردة في كتاب معالي الوزير رقم ٦٠٢/ص تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦.

٨- معالجة النفايات المنزلية العائدة لإتحاد بلديات الفيحاء طرابلس

هدف المشروع ونطاقه

يهدف المشروع إلى إنشاء وتجهيز معمل فرز للنفايات بقدرة ٣٠٠طن/ يوم وتوريد آليات لنقل النفايات.

يتضمن المعمل مساحات استقبال للنفايات، وحدة لفتح اكياس النفايات، محطة فرز يدوية ومغناطيس آلي لالتقاط المعادن، خطوط نقل للنفايات ومستوعبات للمواد المدورة ويخدم ٣ بلديات .

وضعية المشروع:

– انتهت أعمال بناء المعمل وسيبدأ العمل فيه قريباً.

– كما تم شراء وتسليم آليات النقل.

مصدر التمويل: الاتحاد الأوروبي والدولة اللبنانية (صيانة وتشغيل)

الكلفة: ١,١٩٠,٤٩٢يورو للبناء والتجهيز + ٢،٤٦٣، ٧٥٠ دولار أميركي للصيانة والتشغيل.

شروط النجاح:

– إنشاء معمل لتسبيخ المواد العضوية الناتجة عن عمليات الفرز

– إنشاء مطمر صحي للعوادم

– إطلاق مناقصة تشغيل وصيانة المعمل والمراقبة الفعالة والدورية للملتزم الذي يشغل المعمل وتطبيق الشروط الفنية الواردة في كتاب معالي الوزير رقم ٦٠٢/ص تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦

٩- معالجة النفايات المنزلية العائدة لبلدية مشمش

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع الى انشاء وتجهيز معمل لفرز وتسبيخ النفايات بقدرة ٨طن/ يوم وشراء وتسليم مستوعبات وآليات لنقل النفايات.

يتألف المعمل من وحدتي فرز وتسبيخ، وحدة الفرز تتضمن مساحة لإستقبال النفايات، وسلسلة من خطوط الفرز اليدوي وفرامة للمواد العضوية.

مرفق التسبيخ هو من نوع البراميل الصغيرة الحجم تتألف من ١٠ براميل تسبيخ حيث ان الموادالعضوية تتخمر وتحوي ايضاً مساحات لعلاج وتنضيج وغربلة السباخ.

كما طبقت حملة توعية للمواطن لحسن ادارة النفايات الصلبة التابعة للبلدية وتسويق وفرز هذه النفايات من المصدر.

يخدم المشروع ما يقارب ١٥,٠٠٠ نسمة في بلدية واحدة.

وضعية المشروع:

– تم تسليم كل الشاحنات والمستوعبات.

– سيبدأ العمل قريباً في المعمل وستساهم وزارة الدولة لشوؤن التنمية الادارية في صيانة وتشغيل هذا المعمل عند بدء العمل.

مصدر التمويل: الاتحاد الاوروبي والدولة اللبنانية (صيانة وتشغيل).

الكلفة: ٦٧٤,٧٠١ يورو للبناء والتجهيز + ٢٧٣،٢٥٠ دولار اميركي للصيانة والتشغيل.

شروط النجاح:

– إنشاء مطمر صحي للعوادم.

– إطلاق مناقصة تشغيل وصيانة المعمل والمراقبة الفعالة والدورية للملتزم الذي يشغل المعمل وتطبيق الشروط الفنية الواردة في كتاب معالي الوزير رقم ٦٠٢/ص تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦.

١٠- معالجة النفايات الصلبة في خربة سلم "تمويل كلفة الصيانة والتشغيل"

هدف المشروع ونطاقه:

يهدف المشروع إلى تمويل كلفة الصيانة والتشغيل تطبيقاً للمرسوم المرسوم رقم ٧٢٤١ تاريخ ٢٠١١/١٢/٢٢ إعطاء وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية سلفة خزينة وذلك بعد المساهمة في تزويد المعمل بالمعدات اللازمة لتحسين عمليات الفرز والمعالجة وتزويد بلدية خربة سلم بالمستوعبات وشاحنات نقل وجمع النفايات. وينحصر نطاق المعمل ببلدة خربة سلم

وضعية المشروع:

المعمل قائم ويعمل وتتم عمليات المراقبة من فنيي برنامج النفايات الصلبة في وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

مصدر التمويل: الدولة اللبنانية.

الكلفة: ٢٠٠,٠٠٠ دولار أميركي.

شروط النجاح:

الالتزام بتطبيق الشروط الفنية الواردة في كتاب معالي الوزير رقم ٦٠٢/ص تاريخ ٢٠١٢/١١/٦

١١- تزويد آليات متخصصة لبعض من البلديات والتجمعات البلدية

هدف المشروع ونطاقه

يهدف المشروع الى تزويد او تجهيز كل من البلديات الوارد ذكرها انفاً الى ما يحتاجونه من معدات اوآليات نقل لتسهيل عملها وخدمة البيئة وذلك على الشكل التالي:

أ- المنية

- بوب كات عدد١ (٢٢,٨٠٠ يورو)
- مكبس عدد١ (١٥,٨٧٧ يورو)
- فرامة بلاستيك عدد١ (١٣,١١٦ يورو)
- الكلفة الاجمالية: (٥١,٧٩٣ يورو)

ب- طرابلس

- مكنة تحميل امامية عدد١ (١٢٤,٨٠٠ يورو)
- بوب كات عدد ١(٢٢,٨٠٠ يورو)
- شاحنة نقل نفايات عدد١ (٧٣.٨٣٩ يورو)
- الكلفة الاجمالية: (٢٢١,٤٣٩ يورو)

ج- مشمش عكار

- مكبس عدد١ (١٥,٨٧٧ يورو)
- فرامة بلاستيك عدد١ (١٣,١١٦ يورو)
- الكلفة الاجمالية (٢٨,٩٩٣ يورو)

د- حبالين جبيل

- بيك آب عدد ٤(١٩٩,٨٠٠ يورو)
- بوب كات عدد ٤(١٢٧,٥٠٠ يورو)
- الكلفة الاجمالية (٣٢٧,٣٠٠ يورو)

ه- الخيام مرجعيون

- مكنة تسبيخ عدد١ (٤٤,٩١١ يورو)
- الكلفة الاجمالية (٤٤,٩١١ يورو)

و- بعلبك

مكنة فتح اكياس عدد١ (١٦٢,٩٦٠ يورو) مكنة تسبيخ عدد١ (٢٧٥,٩٢ يورو)

- الكلفة الاجمالية: ٤٣٨,٠٥٢ يورو

ز- قبريخا-مرجعيون

- مكنة تسبيخ (٤٢,٧٥٠ يورو)
- الكلفة الاجمالية (٤٢,٧٥٠ يورو)

ح- صور

- مكنة فتح اكياس بقيمة (١٦٢,٩٦٠ يورو)
- الكلفة الاجمالية: ٩٦٠,١٦٢ يورو

وضعية المشروع: تم تسليم كامل المعدات والتجهيزات الواردة أعلاه وهي تعمل حالياً.

مصدر التمويل: الاتحاد الاوروبي.

مجموع الكلفة الاجمالية: ١٩٨,٣١٨.١٠ يورو

شروط النجاح:

- استعمال هذه المعدات والاليات واستعمالها بما يتناسب ووظيفتها.

– تأمين الصيانة الدورية لهذه المعدات والاليات.

حملة التوعية لفرز النفايات من المصدر

هدف المشروع ونطاقه:

الهدف الأساسي من هذه الحملات هو تشجيع المواطن على المشاركة من تحسين إدارة النفايات في البلدات اللبنانية وإدخال مفهوم التنمية المستدامة الى المجتمع الاهلي عن طريق خلق وعي بيئي واستحداث ثقافة جديدة تحث المواطن على الفرز من المصدر وذلك لتخفيف التدهور البيئي بالتخلص العشوائي من النفايات، من الأهداف أيضا ترسيخ مفهوم اللامركزية الإدارية بإشراك البلديات ودعم قدراتها في عملية إدارة النفايات.

نطاقه:

شملت حملات التوعية المناطق التالية:

بلدية المرج- أنصار- الخيام- مشمش- اتحاد بلديات جزين- تجمع بلديات بعلبك- تجمع بلديات المتن الأعلى- اتحاد بلديات قضاء المنية.

وقد تميزت كل الاجتماعات الخاصة بالتوعية بحضور لافت وخاصة في المنيه.

من أهداف أو نتائج حملة التوعية تنفيذ دراستين إحصائيتين قبل وبعد الحملة حيث لوحظ الفرق في إدارة النفايات خاصة في مشمش وجزين والخيام نحو الأحسن.

نتج أيضا تسليط الضوء على المشاكل التي يعاني منها المواطن الصعوبات التي واجهت حملة التوعية.

من الصعوبات التي واجهت حملة التوعية

– عدم مبالاة بعض البلديات في موضوع النفايات.

– خلافات بلدية .

– ضعف اداري في المتابعة .

– ضعف مصادر التمويل.

– تغير في مجالس البلديات.

– غياب ثقة المواطن في بلدياتهم.

– عدم وعي المواطن وعدم اكتراثه بادارة النفايات.

بعض الانجازات:

– نشر ثقافة الفرز من المصدر الى اكثر من ٣,٠٠٠ شخص.

– تعريف ادارة النفايات الصلبة الجيدة.

وضعية المشروع:

– تم الانتهاء من هذا المشروع بشكل ناجح.

– كما تم إحداث موقع الكتروني للحملة تحت العنوان التالي:
http: // sas.omsar.gov.lb

مصدر التمويل: الاتحاد الاوروبي

الكلفة: ١٦١,٨١٠ يورو

شروط النجاح:

المتابعة الحثيثة من البلديات لعمليات الفرز من المصدر وورش التوعية بحسب البرامج الموضوعة بموجب الخطة.

تامين المزيد من التمويل لاستدامة الحملة.

إصدار القوانين والمراسيم للتحفيز على الفرز من المصدر وتغريم المخالفين بما فيهم مستوردي البضائع المكلفة في المعالجة اعتماداً على مبدأ «الملوث يدفع» .

تحقيق الأهداف و المخرجات:

لقد حقق برنامج معالجة النفايات الصلبة في وزارة التنمية نجاحات عدة على أكثر من صعيد. إن من جهة تحقيق الأهداف أو تنفيذ جميع المخرجات من بناء معامل الفرز والتسبيخ إلى تزويد البلديات بآليات جمع ونقل النفايات إلى تجهيز بعض المعامل بالمعدات الحديثة والمتطورة في معالجة النفايات إلى الحملة التي أطلقت للفرز من المصدر وتوعية الأهالي حول مواضيع البيئة ومعالجة النفايات إلى دعم البلديات بتشغيل وصيانة المعامل لثلاث سنوات ومن الموازنة العامة للدولة بميزانية

وقدرها ١٥ مليون دولار. وتجدر الإشارة أنه ومن خلال المعامل التي بنيت على مختلف الأراضي اللبنانية وخصوصا في المدن الكبرى (صور، النبطية، طرابلس، بعلبك، المنية، جبيل) قد باشر هذا المشروع بسد ثغرة كبيرة في عملية التنمية عموماً والبدء بحل معضلة النفايات الصلبة المزمنة في هذه المدن والتي لا شك تتطلب أيضاً المزيد من العمل لإقفال هذه الحلقة عبر إستكمال هذه المشاريع بإنشاء المطامر الصحية أو الحرق المضبوط والملائم للبيئة. إن المشروع اليوم يعالج ما يقارب ١٠٠٠ طن من النفايات يوميا اي حوالي ٣٠٪ من كمية النفايات الناتجة في لبنان. ولأن هذه التجربة مشجعة وبناءة فقد تم إضافة مشاريع أخرى إلى برنامج معالجة النفايات الصلبة في وزارة التنمية الادارية ومن موازنة الدولة اللبنانية تقدر بحوالي ١٠ مليون دولار.

العقبات والمعوقات:

أما بالنسبة للعقبات والمعوقات فتتلخص بالتالي:

– غياب قوانين ومراسيم تنظم قطاع النفايات الصلبة في لبنان؛

– عدم إصدار نهائي لخطة وطنية لإدارة النفايات الصلبة واعتماد تقنية معالجة محددة للقطاع مع تقسيم واضح للمناطق الخدماتية وإلزام الادارات المحلية والجهات المانحة باتباعها؛

– عدم تحديد الإدارة المسؤولة في الدولة اللبنانية لإدارة قطاع معالجة النفايات الصلبة خصوصاً في غياب الهيئة الناظمة لإدارة القطاع»؛

– استدامة تمويل إدارة المعامل التي تم إنشائه؛

– غياب الوعي البيئي عموماً والفرز من المصدر مع المحافظة على النظافة العامة وتطبيق مبدأ «الملوث يدفع».

الرؤيا المستقبلية

أن نرى لبنان بلداً نظيفاً من خلال المعالجة الصحيحة للنفايات الصلبة بدأً من كنس وجمع ونقل النفايات بالآلات الحديثة المخصصة لذلك إلى مراكز المعالجة إن كانت تعتمد على الفرز والتسبيخ والطمر الصحي أو الحرق المضبوط للنفايات في المدن الكبرى وفقاً لأحدث التقنيات المعتمدة عالمياً مع الأخذ بالاعتبار قدرة المكلف اللبناني على تحمل كلفة هذه التقنية ويترافق هذا كله مع تنظيم هذا القطاع من خلال إصدار القوانين والمراسيم ووضع خطة وطنية موحدة للقطاع وتحديد الإدارة المسؤولة عنه.

الشركاء المحليون

– رئاسة مجلس الوزراء
– مجلس النواب
– مجلس الخدمة المدنية
– ديوان المحاسبة
– التفتيش المركزي
– الهيئة العليا للتأديب
– مصرف لبنان
– وزارة الدفاع الوطني
– وزارة الداخلية والبلديات
– المديرية العمة للأمن الداخلي
– المديرية العامة للأمن العام
– المديرية العامة لأمن الدولة
– وزارة الخارجية والمغتربين
– وزارة المالية
– وزارة الطاقة والمياه
– وزارة العدل
– وزارة الصحة العامة
– وزارة الاتصالات
– وزارة الإقتصاد والتجارة
– وزارة الأشغال العامة والنقل
– وزارة التربية والتعليم العالي
– وزارة الشؤون الاجتماعية
– وزارة الزراعة
– وزارة الشباب والرياضة
– وزارة الإعلام
– وزارة المهجرين
– وزارة العمل
– وزارة السياحة
– وزارة الصناعة
– وزارة البيئة
– وزارة الثقافة
– مجلس الإنماء والإعمار
– الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي
– المجلس الأعلى للخصخصة
– المجلس الإقتصادي والإجتماعي
– مرفأ بيروت
– المجلس الوطني للبحوث العلمية
– إدارة الإحصاء المركزي
– إدارة المشروع الأخضر
– المؤسسة العامة للإسكان
– المركز التربوي للبحوث والإنماء
– مؤسسة «أيدال»
– مؤسسة المحفوظات الوطنية
– مؤسسة كهرباء لبنان
– مؤسسة مياه الجنوب
– مؤسسة مياه الشمال
– مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان
– مجلس الجنوب
– مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية
– مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك
– المعهد الوطني للإدارة
– الجامعة اللبنانية
– المعهد المالي
– الجمعية اللبنانية لصناعة البرمجيات (ALSI)
– الجامعة الأميركية في بيروت
– الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية
– جمعية المصارف
– جمعية المعلوماتية المهنية في لبنان

الشركاء الإقليميون والدوليون

– الإتحاد الأوروبي
– الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي
– مبادرة سيجما لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والإتحاد الأوروبي
– مؤسسة التمويل الدولية
– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
– إدارة الشؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية UNDESA
– منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية
– المنظمة العربية للتنمية الإدارية
- Transfer of knowledge Through Expatriate Nationals (TOKTEN)
– لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا– الإسكوا
– البنك الدولي
- Crisis Management Initiative (CMI)
- National Institute of Public Administration of Malaysia
- Network of Innovators in Governance and Public Administration-UNDESA
- The National School for Public Administration in Italy-La Scuola Nazionale dell'Amministrazione
- Alexios : Administrative Reform in Lebanon- Greece
– معاونية التنمية الإدارية والموارد البشرية في رئاسة الجمهورية الإسلامية في إيران
– وزارة الدولة للتنمية الإدارية– جمهورية مصر العربية
- TAIEX Technical Assistance and Information Exchange instrument
– منظمة التعاون الإسلامي
– مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة UNODC

الفهرس

كلمة معالي الوزير محمد فنيش ٣

مقدمة ٤

أبرز الإنجازات التي تم تحقيقها من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ ٨

البرنامج الأول:

دعم الحوكمة والمساءلة والشفافية **٢٥**

١- مشروع قانون الصفقات العمومية ٢٦

٢- سلة مشاريع مكافحة الفساد تطبيقاً لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أقرها لبنان ٢٧

٣- إستحداث وحدة رقابة داخلية في كل من وزارة الأشغال العامة والنقل ووزارة الزراعة ٢٨

٤- مشروع تقييم إنتاجية ومسلكية القيادات الإدارية وفقاً لآلية التعيين ٢٩

٥- مشروع الرقم الوطني الموحّد ٣٠

البرنامج الثاني:

بناء قدرات الإدارة العامة **٣٣**

١- مشروع إعادة تنظيم مجلس الخدمة المدنية ٣٤

٢- مشروع إعادة تنظيم ديوان المحاسبة ٣٥

٣- مشروع بناء قدرات ديوان المحاسبة في الرقابة اللاحقة في إطار «برنامج الحكم الرشيد» الممول من الإتحاد الأوروبي ٣٦

٤- مشروع إعادة تنظيم التفتيش المركزي ٣٧

٥- مشروع بناء القدرات المؤسسية للإدارات العامة في التخطيط الإستراتيجي ورسم السياسات في إطار «برنامج الحكم الرشيد» الممول من الصندوق العربي والإتحاد الأوروبي ٣٨

٦- مشروع تطوير وتحديث التوريد في القطاع العام في إطار «برنامج الحكم الرشيد» الممول من الإتحاد الأوروبي ٣٩

٧- مشروع قانون إستحداث وحدات التخطيط والبرامج في الإدارات العامة ٤٠

٨- مشروع قانون إستحداث وحدات للمعلوماتية في الإدارات العامة ٤١

٩- مشروع قانون تنظيم وزارة الزراعة ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية والمشروع الأخضر ٤٢

١٠- مشروع قانون إعادة تنظيم وزارة العمل ٤٤

١١- مشروع قانون إعادة تنظيم وزارة السياحة ٤٥

١٢- مشروع مراجعة وتعديل نظام الموظفين (المرسوم الإشتراعي رقم ٥٩/١١٢) ٤٥

١٣- مشروع مساهمة وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في سياسة الجوار الأوروبية ٤٦

١٤- مشروع الأبنية الحكومية ٤٧

١٥- إعداد مشروع المرسوم التنظيمي لصندوق التعاضد للفنانين ٤٧

البرنامج الثالث:

برنامج استحداث آلية لإدارة التغيير وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات **٤٩**

البرنامج الرابع:

تطوير إدارة الموارد البشرية وتنميتها **٥٣**

١- مشروع توصيف وتصنيف الوظائف ٥٤

٢- آلية حديثة لتعيين موظفين في الفئة الأولى باعتماد معايير الجدارة والكفاءة ٥٥

٣- مشروع بناء قدرات إدارة وتنمية الموارد البشرية في إطار «برنامج الحكم الرشيد» المموّل من الاتحاد الأوروبي ٥٩

٤- مشروع قانون إستحداث مديريات للموارد البشرية في الإدارات العامة ٥٩

٥- تنظيم دورات تدريبية متخصصة ٦٠

البرنامج الخامس:

تحسين كفاءة الخدمات وتعزيز علاقة الإدارة بالمواطن **٦٥**

١- مشروع تبسيط الإجراءات الإدارية في الوزارات والإدارات العامة في لبنان ٦٧

٢- مشروع تقديم مساعدة تقنية لتبسيط الإجراءات الإدارية في وزارات مختارة في لبنان (وزارات الشؤون الاجتماعية والسياحة والصحة العامة والصناعة) ٦٧

٣- مشروع تبسيط ومكننة التراخيص السياحية في وزارة السياحة - المرحلة الأولى ٧٦
٤- مشروع تبسيط ومكننة التراخيص السياحية في وزارة السياحة - المرحلة الثانية ٦٨
٥- توقيع ٤ مذكرات تفاهم حول: «إنشاء الشباك الموحّد» ٦٨
٦- تنفيذ وافتتاح مشروع الشباك الموحد في وزارة السياحة ٦٩
٧- إنجاز دراسة لدعم قدرات قصر العدل في النبطية ٦٩

البرنامج السادس:
تفعيل استخدام تقنيات المعلوماتية وإنشاء بوابة الحكومة الإلكترونية **٧١**
١- المرحلة الاولى لبوابة الحكومة الالكترونية ٧٢
٢- إطار التبادل البيني للحكومة الإلكترونية اللبنانية ٧٤
٣- مشروع التبادل البيني بين وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم العالي ٧٥
٤- تلزيم وتوريد وتركيب اجهزة معلوماتية ولوازمها لزوم وزارة السياحة ٧٦
٥- البنية الأساسية لمركز معلومات الحكومة الالكترونية (Physical Data Center) ٧٦
٦- إدارة أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإدارات ٧٧
٧- مشروع مكننة الإجراءات الإدارية في الوزارات والإدارات العامة في لبنان ٧٧
٨- مشروع المركز الوطني للدراسات الحكومية ٧٧
٩- مشروع لوائح المعاملات الإدارية في الوزارات والمؤسسات العامة ٧٨
١٠- مشروع المؤشرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ٧٨
١١- مشروع مكننة آلية تعيين موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة اللبنانية ٧٩
١٢- مشروع مكننة المحاكم (بيروت) Software Design & Development ٧٩
١٣- مشروع مكننة المحاكم (بيروت) Hardware & Infrastructure ٨٠
١٤- مشروع توحيد نماذج استمارات المعاملات الإدارية ووضعها بصيغة الكترونية على المواقع الالكترونية المناسبة ٨١
١٥- مشروع نظام أرشفة مستندات المديرية العامة للأحوال الشخصية في وزارة الداخلية والبلديات ٨٢
١٦- مشروع خزّان للمشاريع المعلوماتية ICT Projects Repository ٨٢
١٧- مشروع تطوير وتحديث المديرية العامة في وزارة العدل ٨٢
١٨- مشروع التدريب المعلوماتي المتقدم ٨٣
١٩- مشروع التعلّم عن بُعد ٨٤
٢٠- مشروع تطوير وتحديث نظام السجل التجاري في وزارة العدل ٨٤
٢١- مشروع تطوير وتحديث نظام التعويضات الصحية والاجتماعية في تعاونية موظفي الدولة ٨٥
٢٢- نظام ادارة اصول البرمجيات في الإدارة اللبنانية ٨٥
٢٣- مشروع تجهيز الإدارات العامة بأجهزة كمبيوتر وخوادم وطابعات وتوابعها والمتعلقة بدمج بعض خدماتها الالكترونية ببوابة الحكومة الالكترونية ٨٦
٢٤- مشروع تزويد العديد من الادارات العامة بخوادم وأجهزة كومبيوتر والآت طابعة وماسحات ضوئية ٨٦
٢٥- مشروع تزويد العديد من الادارات العامة بأجهزة كومبيوتر والات طابعة وماسحات ضوئية ٨٧
٢٦- مشروع تزويد العديد من الادارات العامة بأجهزة كومبيوتر وآلات طابعة وماسحات ضوئية ٨٨
٢٧- مشروع دمج بعض الخدمات الالكترونية ببوابة الحكومة الالكترونية ٨٩
٢٨- مشروع تطبيق برنامج مكننة الملفات الشخصية المعتمدة لدى مجلس الخدمة المدنية في الإدارات العامة ٨٩
٢٩- مشروع توحيد مواصفات ومعايير المواقع الحكومية الالكترونية: Government Websites Standards and Guidelines ٩٠

برامج متخصصة ممولة من الإتحاد الأوروبي **٩٢**
١- برنامج دعم الحكم المحلي ٩٢
٢- برنامج دعم المجتمع المدني - مشروع أفكار ٣ ٩٦
٣- برنامج إدارة النفايات الصلبة ١٠٠

المواقع الإلكترونية الخاصة بالوزارة

www.omsar.gov.lb

www.dawlati.gov.lb

www.e-gov.gov.lb

www.afkar.omsar.gov.lb

www.bgo.omsar.gov.lb

www.studies.gov.lb

www.informs.gov.lb

www.e-gateway.gov.lb

www.charaka.gov.lb

www.webstandards.omsar.gov.lb

تلعب التقارير السنوية الخاصة بالقطاع العام دورًا أساسيًا في المساعدة على تطبيق مبدأي الشفافية والمساءلة في الإدارات والمؤسسات العامة؛ إذ أنها تهدف إلى شرح ما يحصل عليه المواطنين من خدمات عامة وما تقوم به الوزارات من مشاريع في مقابل الرسوم والضرائب التي يدفعونها لخزينة الدولة.

من هنا، يأتي هذا التقرير كتعبير عن الجهود التي تبذلها وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في سبيل رفع مستوى الإدارة اللبنانية إلى مستويات أعلى من ناحية الاستجابة والفعالية عبر سياسات وبرامج تهدف إلى زيادة قدرات الإدارة العامة ومن خلال أحدث التقنيات المعلوماتية وتنظيم دورات تدريبية متخصصة ومشاريع تقنية لتطوير بنية الإدارة وتشريعاتها بالإضافة إلى توسيع قاعدة المشاريع الإنمائية المحلية وتلك الداعمة للمجتمع الأهلي.

يأتي هذا التقرير في إطار اعتماد «دليل إعداد التقارير السنوية» الذي سبق أن أعدته وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية استنادًا إلى تعميم دولة رئيس مجلس الوزراء ٢٣/٢٠٠٣ تاريخ ٢/٩/٢٠٠٣.

للإطلاع على هذا الدليل يمكنكم زيارة الموقع التالي:

http://www.omsar.gov.lb/Cultures/ar-LB/Publications/Guides/Pages/Achievements.aspx

شارع عمر الداعوق – بناية ستاركو – الطابق الخامس
صندوق بريد: 3313 2020
هاتف: 510 371 1 961+ ، فاكس: 599 371 1 961+
www.omsar.gov.lb